الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- التنمية البشرية المستدامة
  (حالة البلدان العربية)
- الدين العام الأميركي وإمكانيات تجدد الأزمة
- التطورات في الاستراتيجية الاسرائيلية
  خلال ستة عقود

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد التاسع والسبعون – كانون الثاني/ يناير 2012

أصلح نفسك يصلح الكون

تمر المنطقة العربية بتحولات تاريخية وأحداث مأسوية وتعاني أزمات عميقة ومتشعبة جعلت الشارع يتحرّك في عدد كبير من دولها. وتتمثل هذه الأزمة في خلل التوازن في العلاقة بين نخب الحكم والمواطنين، وغياب قبول الشعب بمؤسسات الدولة وأدائها، وتعاظم أدوار القوى الخارجية، والنتيجة المؤكدة هي إعاقة التنمية، وتعثر مساعي التحوُّل نحو الديمقراطية، وتآكل السيادة الوطنية، وتفكُّك الدولة وتقطُّع أوصال المجتمع.

لقد غابت الدولة المدنية، وانعدمت مقوِّماتها الصحيحة كالمساواة بين المواطنين والمشاركة السياسية، ووجود مجتمع مدني فاعل من خارج أجهزة السلطة. أما أدوات إثارة هذه الأزمة فكانت أدوات التواصل الاجتماعي مثل "فيس بوك" و"تويتر" والانترنت والهواتف النقالة وغيرها، وكان محتواها الوقوف ضد الظلم والقمع والاستبداد، وانعدام الحرية، وسوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. واستمر الإنسان العربي يبحث عن ذاته، عن كفاح دائم ومستميت من أجل تحقيق حريته وكرامته في حياة مستقرة وآمنة.

ولكن هذه الأزمة لا تقف عند حدود المسؤولين بل تمتد لتشمل المجتمع والأسرة والمدرسة والسلوك الفردي والتربية والثقافة – مدنية كانت أم دينية – والنشاط الفكري والاجتماعي بمدلوله العام. فعالم اليوم يعيش أزمة الاستقالة من مسيرة التمايز الفردي، ورمي المسؤولية على مرجعية مضمونة تريح من يبحث ويسأل من عناء التمايز وتضمن له النتائج. وإنسان اليوم يحلم بالحصول على ضمانات فائقة الطبيعة، أبعد من المحسوس. وأمام تضارب القيم والمراجع يبرز تعطّش هذا العصر إلى الروحانيات، كونه عصر خيبة الأمل، حتى لو كانت هذه العودة إلى عالم الروح تُعاش، وبخاصة في الغرب، بطريقة غير منتظمة، وفي الشرق بطريقة فيها كثير من التعصُّب والأصولية.

وللتخلص من هذه الأزمات يجب تأكيد الولاء للوطن من دون غيره، وزيادة مساحة التنمية وإشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة سلميًا، وأن تكون الشعوب هي صاحبة المصلحة الأولى في التنمية والتغيير والاعتراف بالآخر، وإغلاق كل أبواب مصادرة الحرية والرأي، والحفاظ على مؤسسات الدولة وحمايتها، ومحاربة الفقر والفساد وجميع أشكال الاضطهاد والتمييز على أساس ديني أو عرقي أو مذهبي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التغيير المطلوب يجب أن يتم ضمن إطار المؤسسات وعبر الحوار لا بغيرها من الوسائل لا سيما الدموية منها لان ما أخذ بالسيف بالسيف يؤخذ، وعاقبة الفوضى هي خراب للجميع.

أخيرًا يجب أن نعيَ أن الجاهل والشرير ليسا فردًا وإنما هما تجسيد لمنطق يعتنقه الكثيرون، وهو منطق المجموعة والأكثرية بموازاة البارِّ الفرد.

ويبقى الحل في معاني القول المأثور: "أصلح نفسك يصلح الكون".

العميد الركن حسن أيوب
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلاّ بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : 100.000 ليرة لبنانية. *
في الخارج : 150 دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد التاسع والسبعون – كانون الثاني/ يناير 2012

التنمية البشرية المستدامة [حالة البلدان العربية]

د. محمد مراد 5

الدين العام الأميركي وإمكانات تجدد الأزمة

د. عبدالله رزق 25

التطورات في الاستراتيجية الاسرائيلية خلال ستة عقود

محمد خواجه 47

ملخصـــات ..... 81 - 83

التنمية البشرية المستدامة
(حالة البلدان العربية)

د. محمد مراد*

تقديم ومنهج

منذ مطلع تسعينيات القرن المنصرم وحتى اليوم، برزت اتجاهات جديدة في البحوث العلمية على مستوى الموضوعات المقصودة بالدراسة من جهة، والمنهجيات المعتمدة في المعالجة من جهة أخرى.

أما الأسباب الكامنة وراء تلك الاتجاهات فتعود إلى حدثين بارزين: الأول، سقوط الدولة السوفياتية، ليس كإطار مؤسسي سياسي وحسب، وإنما أيضًا كوظيفة لدولة الرعاية والرفاه الاجتماعي في ضوء التجربة الاشتراكية التي امتدت قرابة ثلاثة أرباع القرن (1917–1991). أما الحدث الثاني فيتمثَّل بظاهرة العولمة وخصوصًا مع تعاظم دور الشركات العملاقة التي راحت تمسك بالاقتصاد العالمي، وتطلق العنان للرأسمال التراكمي المتفلِّت من قيود الدولة السيادية، الأمر الذي أضاف إلى هذه الدولة، وخصوصًا في بلدان العالم الثالث، تعثُّرات جديدة في أدائها ووظيفتها التنموية المادية والبشرية على السواء.

* باحث وأستاذ جامعي

لقد أعاد هذان الحدثان الاهتمام الدولي إلى قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية، وإلى دور الدولة في التخطيط الانتاجي والسياسات الاقتصادية التي تمكِّنها من الصمود أمام تحديات العولمة في الخارج، وفي قيادة عملية التنمية الشاملة في الداخل. ففي مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2000، والذي خُصِّص للبحث في واقع العالم الاجتماعي من منظور أمن الإنسان، وليس من ناحية التنمية المادية وحسب، وإنما أيضًا من ناحية التنمية البشرية على اعتبار الانسان – الكائن البشري– هو الهدف الأعلى والأسمى لعملية التنمية برمتها. ولقد توَّج المؤتمر أعماله بإعلان "الأهداف الإنمائية للألفية"[1]، والتي تمحورت حول سبل معالجة الفقر والجوع، واتساع مساحة المشاركة في التعليم الأساسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والملاريا، والأمراض المعدية، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة تعاون وشراكة عالميين من أجل التنمية[2].

العام 2006، وتحت شعار "**توزيع الإنفاق في إطار التنمية**"، أصدر البنك الدولي تقريره عن التنمية في العالم تحت عنوان: "**الإنصاف والتنمية**" وجاء فيه تعريف الإنصاف أنه الحالة التي تتوافر فيها "للأشخاص فرص متساوية في عيش الحياة التي يختارونها، وفي النجاة من الحرمان الشديد"[3].

وإذا كانت العدالة التوزيعية قد شابتها عيوب متعدِّدة في غير دولة من الدول النامية في العالم، فإنها في الدول العربية تكاد أن تكون مغيَّبة أو شبه معدومة بسبب الاختلالات الكثيرة التي حكمت البناء العام للدولة العربية الحديثة من جهة، وتعثر وظائفها التوزيعية والتنموية من جهة اخرى.

1 – علي عبد القادر علي، "**توجهات الاصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية**"، بحوث إقتصادية، السنة الرابعة عشرة، العدد 38، ربيع 2007، ص، 82.

2 – المرجع نفسه، ص 82، حاشية.

3 – المرجع نفسه، ص 83.

إنّ العقود الاجتماعية التي رفعتها النخب العربية كشعارات دعاية مكثفّة منذ بداية صعودها إلى السلطة في مرحلة الاستقلال الوطني، لم تتحوَّل إلى عقود أزمة تنموية وحسب، وإنما راحت تنذر، في ظل غياب العدالة التوزيعية، واتساع فجوة الفقر بين الشرائح الاجتماعية، وانتشار الأمية والبطالة، وتعاظم حجم القوى المهمشّة، بوجوب إحداث تغييرات عميقة على مستوى هياكل السلطة وأنظمة الحكم، وإعادة تشكيل الدولة العادلة في ممارستها وظيفة العدالة على مستويين اثنين: الأول، سحبها للفائض الاجتماعي (الضرائب) من مواطنيها من ناحية، والثاني، إعادة توزيع هذا الفائض توزيعًا عادلاً عبر مسار تنموي مستديم ومستمر من ناحية أخرى.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مسار التنمية البشرية في البلدان العربية، محللّة أسباب تعثّر الوظيفة التنموية للدولة، وبالتالي إخفاقها في إدارة التنمية وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات هي الأساس في التنمية البشرية المستدامة: حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجتماعي، وحجم الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من هذا الناتج، والإنفاق على التعليم.

أما المنهج الذي تعتمده هذه الدراسة فهو المنهج الكلي المركّب الذي يقوم على تشبيك المسارات المفتوحة (Interdisciplinaires) بين علوم الاجتماع، والتاريخ، والفلسفة، والسياسة، وحتى علوم الاقتصاد، والبيئة، والرياضيات الإحصائية.

تعالج هذه الورقة أربعة محاور أساسية:

الأول، تعريف التنمية البشرية ومقاصد التنمية.

الثاني، العناصر التي يقوم عليها عبء القيام بالتنمية البشرية المستدامة.

الثالث، الدولة العربية والتنمية البشرية من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية.

الرابع، ترتيب البلدان العربية دولياً بحسب مؤشر دليل التنمية البشرية.

الأول: التنمية البشرية ومقاصدها

التنمية البشرية محورها الإنسان، حيث تهدف إلى رفع مستوى حياته إلى الحدّ اللائق بالإنسان من حيث هو عضو فاعل في المجتمع. أما تحقيق هذا الأمر فيكون من خلال الآتي[4]:

1 - توفير فرص التشغيل وكسب الدخول.

2 - تنمية القدرات التعليمية.

3 - السلامة الصحية.

4 - توفير سياسة حماية اجتماعية، لا سيما للفئات الاجتماعية الواقعة على الدرجات الدنيا والوسطى من سُلَّم الدخل.

5 - إيجاد شبكات أمان اجتماعي، وهي نوع أساسي من أنواع الحماية الاجتماعية إذ أنَّها تُوجَّه إلى الفئات المهمَّشة والمعرَّضة بصفة دائمة للانكشاف. فالحماية الاجتماعية أو ما يسمى بالأمن الاجتماعي ترتكز إلى برامج تخطيطية لمواجهة مشكلات الفقر، والبطالة، والتفكك الاجتماعي، والأمية، والجهل، والمرض، والخروج على القانون، إلى ما هنالك من الأمور المساعدة على التوترات الاجتماعية وتداعياتها السلبية.

مراحل تطور مفهوم التنمية

التنمية هي مفهوم دائم في التاريخ، لكنه عرف محطَّات تطور مع ظهور

4 – بشأن مقاصد التنمية البشرية راجع :
– ناصر مراد، "**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"، بحوث اقتصادية عربية، السنة السادسة عشرة، العدد 46، ربيع 2009، ص 106–107.
– محمد عبد الشفيع عيسى، "**مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية**"، بحوث اقتصادية، السنة الخامسة عشرة، العددان 43-44، ص 156-159.

الدولة المعاصرة. أبرز مراحل هذا التطور كانت الآتية[5]:

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينيات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
الثانية	من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للثروة
الثالثة	بين منتصف السبعينيات وحتى أواخر عقد الثمانينيات	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	منذ العام 1990 وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها

أبرز هذه الأهداف – المقاصد:

أولاً: **زيادة الدخل الوطني**، وذلك من أجل تمكين الدولة، لا سيما المتعثرة النمو منها، من مواجهة الفقر وتحديات مستوى المعيشة لسكانها. فزيادة السلع والخدمات هي حاجات ضاغطة تتطلب رؤوس أموال وكفاءات بشرية وسياسات تخطيطية للدولة.

ثانياً: **تحسين مستوى المعيشة**، وذلك عن طريق:

1 - تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

2 - عدالة توزيعية للدخل، والحؤول دون ظهور فجوات رقمية بين فئة مستأثرة بالحصة الأكبر من الدخل وأخرى مهمَّشة ومحرومة.

3 - تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومنها بشكل أساسي: توفير فرص العمل، التعليم، العناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن، احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار، وهنا تبرز جدلية التنمية والديمقراطية.

5 – عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، "**التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**"، عمّان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، ص 286-287.

4 - ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وهنا يكمن دور الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق استخدام غير محسوب وغير عقلاني، والعمل على تجدُّد هذه الموارد وإطالة أمدها لأطول فترات زمنية ممكنة.

5 - ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع عن طريق تأكيد مسألتين في غاية الأهمية على الصعيد التنموي:

الأولى: أهمية التقانة التنموية أي استثمار التقنيات الحديثة في الاستخدامات التنموية المتعددة.

الثانية: أهمية تحويل العلوم الأساسية (رياضيات، فيزياء، كيمياء، علوم حياة، هندسة إلخ...) إلى معارف إنتاج.

الثاني: الدولة العربية والتنمية البشرية المستدامة

ثلاثة عناصر أساسية تقوم بدور تكاملي من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة:

– الدولة، والمقصود هنا الهيئة الحاكمة للدولة.
– السوق أو القطاع الخاص.
– منظمات المجتمع المدني وفي مقدمها:
– منظمات محلية داخل الدولة.
– منظمات عالمية غير حكومية.

الثالث: ثلاثة مؤشرات للتنمية البشرية

يبرز دور الدولة في التنمية البشرية المستدامة من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي:

1 - حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2 - الثاني، الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

3 - الثالث، الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي.

في البلدان العربية برزت ظاهرة الإنفاق العسكري التي استمرت تتقدم على سائر وجوه الانفاق الأخرى منذ مطالع الخمسينيات من القرن المنصرم وحتى نهايات العقد الأول من القرن الحالي. ولعلَّ الجدول الآتي يوضح أحجام إنفاق الدول العربية على الصحة والتعليم مقارنة بالانفاق العسكري للعام 2005.

جدول رقم 1: انفاق الدول العربية على الصحة والتعليم والعسكر للعام 2005 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)[6]

الدولة	الإنفاق على الصحة	الإنفاق على التعليم	الإنفاق العسكري[7]
الأردن	4.7	5	5
الامارات العربية	2	1.6	3
البحرين	2.7	3.1	3.5
تونس	2.8	7	1.4
الجزائر	2.6	5.1	2.7
جيبوتي	4.4	7.1	4.2
السعودية	2.5	6.7	8.5
السودان	1.5	0.8	5.8
سوريا	2.2	3.5	5.1
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عُمان	2.4	4.3	11.2
قطر	1.8	2.9	-
الكويت	2.2	4.5	5.9

6 – التقرير الاقتصادي العربي الموحدّ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير سنوي يعود للعام 2005، انظر أيضًا:
United Nations Development programme [UNDP], Human Development Report 2006, (New York UNDP, 2006)

7 – بشأن الانفاق العسكري أنظر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، سيبري، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي، إعداد وترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2008، ص 360 – 372.

لبنان	3.2	2.7	4.6
ليبيا	2.8	-	1.8
مصر	2.2	4.1	2.7
المغرب	1.7	6.8	3.7
موريتانيا	2	2.4	3
اليمن	1.9	5.7	4.3

ملاحظات حول الجدول

انفاق متدنٍّ على الصحة والتعليم في معظم البلدان العربية.

انفاق عسكري مرتفع في معظم البلدان العربية مع تسجيل انفاق مرتفع جدًا في كلٍ من عُمان 11.2%، السعودية 8.5%، الكويت 5.9%، السودان 5.8%، سوريا 5.1%، الأردن 5%.

أما بشأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 2: السكان والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في كلٍ من الأقطار العربية للعام 2008 [8]

البلد	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار أميركي)	نصيب الفرد (دولار أميركي)
الأردن	5.850	21.236	3630
الامارات العربية	4.765	251.857	52856
البحرين	1.123	24.338	21668
تونس	10.329	44.924	4349
الجزائر	34.643	170.270	4915
جيبوتي	0.868	0.982	1131
السعودية	24.807	475.094	19152

8 – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و [آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحدّ 2010 (القاهرة، الأمانة العامة 2010)، الجدول الرقم(2) ص 22، والملحق الرقم (2/2) ص 306، والملحق الرقم (8/2)، ص 312 .

السودان	38.193	61.085	1599
سورية	19.644	49.217	2505
الصومال	10.386	-	-
العراق	30.581	109.100	3568
عُمان	2.884	60.299	20906
قطر	1.448	110.712	76459
الكويت	3.442	148.921	43266
لبنان	3.967	29.620	7466
ليبيا	7.294	86.506	11860
مصر	75.194	162.464	2161
المغرب	31.177	89.072	2857
موريتانيا	3.204	3.540	1105
اليمن	22.198	31.049	1399

حسب أرقام الجدول يمكن تقسيم البلدان العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ثلاث فئات:

الأولى، بلدان الثروة، حيث يُسجَّل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى مرتفعًا يفوق عشرة آلاف دولار، كما في: قطر (76459 دولارًا للفرد)، الإمارات العربية المتحدة (52856)، الكويت (43266)، البحرين (21668)، عُمان (20906)، السعودية (19152)، ليبيا (11860).

الثانية، بلدان متوسطة النمو حيث يراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين 3 و10 آلاف دولار أميركي، وهذه البلدان هي: لبنان (7466)، الجزائر (4915)، تونس (4349)، الأردن (3630)، العراق (3568).

الثالثة، بلدان متدنية النمو (بلدان فقيرة)، حيث يقل متوسط نصيب الفرد عن ثلاثة آلاف دولار. وهذه البلدان هي: موريتانيا (1105)، جيبوتي (1131)، اليمن (1399)، السودان (1599)، مصر (2161)، سوريا (2505)، المغرب (2857).

ثمة مؤشرات أساسية تعكس مستويات التنمية البشرية في البلدان العربية، ومنها: معدلات الأمية والبطالة والفقر كنسب مئوية من السكان، وهذا ما توضحه أرقام الجدول الرقم (3).

جدول رقم 3: معدلات الأمية والبطالة والفقر في البلدان العربية (نسبة مئوية من السكان)[9]

	متوسط معدل الأمية (15 سنة وما فوق)	معدل البطالة	معدلات الفقر	
			نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي[10]
البلد	2007	2009	2006	2006
الأردن	7.9	12.8	13	0.38
الامارات	10.2	13.8	-	-
البحرين	11.2	4	11	-
تونس	19.4	13.3	3.8	-
الجزائر	24.6	10.2	5.7	-
جيبوتي	29.7	50.0	-	18.8
السعودية	12.4	10.5	-	-
السودان	36.9	19.7	50	-
سوريا	15.5	9.2	12.3	-
الصومال	-	-	43.2	-
العراق	58.9[11]	14.7	22.9	-
عُمان	15.6	6.7	-	-
قطر	5.3	2.3	-	-
الكويت	6	5.7	-	-
لبنان	10.4	15	8	-
ليبيا	13.2	18.2	-	-
مصر	33.6	9.4	19.6	1.9
المغرب	44.2	9.1	9	2.5
موريتانيا	37.5	30	46.7	-
اليمن	41.1	15	34.8	17.53

9 – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و [آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، الملحق الرقم (7/2)، ص 311، والملحق الرقم (11/2) ص 315، والملحق الرقم (18/2)، ص 324.

10 – خط الفقر الدولي هو 1.25 دولار أميركي بناء على المكافئ الشرائي للعام 2005.

11 – يرتفع معدل الأمية في العراق بين النساء إلى 74.8%.

تُظهر أرقام الجدول:

ارتفاع ملفت لمعدلات الأمية في العراق، والمغرب، واليمن، وموريتانيا، ومصر، والسودان، وجيبوتي وتونس.

ارتفاع معدلات البطالة في كلٍ من: جيبوتي 50%، موريتانيا 30%، السودان 19.7%، ليبيا 18.2%، اليمن 15%.

معدلات الفقر في كل من: السودان 50%، موريتانيا 46.7%، الصومال 43.2%، اليمن 34.8%، العراق 22.9%، مصر 19.6%.

سكان من فقراء العالم في: جيبوتي 18.8%، اليمن 17.53%، المغرب 2.5%، مصر 1.9%.

الرابع: ترتيب البلدان العربية دوليًا بحسب مؤشر دليل التنمية البشرية

1- كيفية احتساب دليل التنمية البشرية

يتم احتساب دليل التنمية البشرية على أساس ثلاثة مؤشرات (Trois Facteurs):

الأول: **العُمر المتوقع عند الولادة**، مقاسًا بمتوسط العُمر المتوقع عند الولادة لمجموع السكان.

الثاني: **التحصيل العلمي** مقاسًا بمتوسط النسبة المئوية للبالغين (15 سنة وما فوق) الذين هم ممّن يعرفون القراءة والكتابة (الوزن المرجح هو 3/2) يضاف إلى ذلك نسبة القيد الاجمالي في التعليم الأولي والثانوي والعالي (%). والوزن المرجَّح هو (3/1).

الثالث: **مستوى المعيشة** مقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (محسوب بالدولار الأميركي بحسب تعادل القوة الشرائية).

2- كيفية بناء الدليل

لبناء دليل التنمية البشرية حُددت قيمة دنيا وأخرى قصوى لكل مؤشر من المؤشرات المذكورة أعلاه:

1- العُمر المتوقع عند الولادة: 25 عامًا و85 عامًا.

2- التحصيل العلمي:

– معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: صفر بالمئة و100% بالمئة.

– نسبة القيد الإجمالي في التعليم: صفر % و100%.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار الأميركي بحسب تعادل القوة الشرائية بين 100 دولار في الأدنى و40000 دولار في الأقصى.

على سبيل المثال لاحتساب دليل التنمية البشرية في لبنان العام 2004:

– العُمر المتوقع الحقيقي عند الولادة هو 72.2 سنة.

– دليل العُمر المتوقع عند الولادة في لبنان:

$$\frac{25 - 72.2}{25 - 85} = 0.79$$

– دليل التعليم في لبنان للعام 2004:

– نسبة العارفين بالقراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة وما فوق):

$$\frac{87 - \text{صفر}}{100 - \text{صفر}} \times \frac{2}{3} = 0.58$$

– نسبة القيد الإجمالية في التعليم:

$$\frac{84 - \text{صفر}}{100 - \text{صفر}} \times \frac{1}{3} = 0.28$$

يكون دليل التعليم: $0.58 + 0.28 = 0.86$

دليل مستوى المعيشة في لبنان للعام 2004، أي دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار (بحسب تعادل القوة الشرائية).

$$W_{(y)} = \frac{Logy - \log y_{min}}{\log y_{max} - \log y_{min}}$$

$$W_{(y)} = \frac{\text{Log } 5837 - \text{Log } 100}{\text{Log } 40000 - \text{Log } 100} = 0.68$$

شرح الرموز:

Log = Logarithme

Y = نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

Ymin = 100 دولار (النصيب الأدنى).

Ymax = 40000 دولار (النصيب الأقصى).

W(Y) = دليل مستوى المعيشة أو دليل نصيب الفرد.

دليل التنمية البشرية هو متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع عند الولادة، ودليل التحصيل العلمي، ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية. إذن الدليل هو:

$$\frac{\text{دليل العُمر المتوقع + دليل التحصيل العلمي + دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي}}{3}$$

وعليه يكون دليل التنمية البشرية في لبنان لعام 2004 على النحو الآتي:

$$\frac{0.68 + 0.86 + 0.79}{3} = 0.776$$

جدول رقم 4: دليل التنمية البشرية في البلدان العربية للعام 2004 [12]

البلد	دليل التنمية البشرية	البلد	دليل التنمية البشرية
الأردن	0.760	عُمان	0.810
الامارات	0.839	فلسطين	0.736
البحرين	0.859	قطر	0.884
تونس	0.760	الكويت	0.871
الجزائر	0.727	لبنان	0.776
جزر القمر	0.556	ليبيا	0.798
جيبوتي	0.494	مصر	0.702
السعودية	0.777	المغرب	0.640
السودان	0.516	موريتانيا	0.486
سوريا	0.716	اليمن	0.492

12 - United Nations Development program [UNDP] Human Development Report 2005, (New York, UNDP, 2005).
انظر ايضًا: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2004.

وهذه مقارنة بين الوطن العربي وبلدان العالم:

الوطن العربي 0.680، البلدان النامية 0.679، البلدان الصناعية 0.923، العالم 0.741.

أما ترتيب البلدان العربية عالميًا بحسب مؤشر التنمية البشرية للعام 2005 فهو على النحو الآتي:

1- بلدان ذات تنمية بشرية عالية:

البلد	المرتبة	القيمة (قيمة الدليل)
الكويت	33	0.891
قطر	35	0.875
الامارات	39	0.868
البحرين	41	0.866
ليبيا	56	0.818
عُمان	58	0.814
السعودية	61	0.812

2- بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة:

البلد	المرتبة	القيمة (قيمة الدليل)
الأردن	86	0.773
لبنان	88	0.772
تونس	91	0.766
الجزائر	104	0.733
سورية	108	0.724
مصر	112	0.708

3- بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة وهي التالية:

البلد	المرتبة	القيمة (قيمة الدليل)
المغرب	126	0.646
موريتانيا	137	0.550
السودان	147	0.526
جيبوتي	149	0.516
اليمن	153	0.508

البلدان العربية في المؤشرات السنوية للدول الفاشلة[13] 2005–2006–2007

عام 2005 أصدر صندوق السلام العالمي Fund For Peace – وهو منظمة غير حكومية مقرها واشنطن – بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، أول مؤشر سنوي للدول الفاشلة، ضمَّ 76 دولة، بينها 13 دولة عربية.

عام 2006 صدر المؤشر الثاني ليضم 146 دولة، بينها 16 عربية.

عام 2007 صدر المؤشر الثالث ليشمل 177 دولة، من بينها 20 بلدًا عربيًا.

الهدف من إصدار المؤشرات إثارة النقاش لتطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي.

تصنيف البلدان الفاشلة: أبرز المعايير المعتمدة في التصنيف[14]:

عدم قدرة الحكومة المركزية في الدولة على فرض سلطتها على ترابها الوطني.

1. عدم قدرة الحكومة المركزية على تأمين حدودها من الاختراقات الخارجية سواء الحدود البرية أم حدودها في المياه الإقليمية، أم مجالها الجوي.
2. عدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم.
3. تفشي الفساد الإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها.
4. انعدام تداول السلطة فيها.
5. غياب النظم القانونية فيها أو ضعفها.
6. الانقسام المجتمعي وحدَّة الصراعات الدينية والعرقية المهددة لوحدتها الوطنية.

13 – كابي خوري، "**البلدان العربية في المؤشرات السنوية للدول الفاشلة 2005-2007**"، الملف الاحصائي، المستقبل العربي، السنة الثلاثون العدد 348 شباط (فبراير) 2008، ص 208 – 223.

14 – المرجع نفسه، ص 208.

المعايير المعتمدة في تصنيف الدول بين فاشلة أو غير فاشلة، هي عبارة عن مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية[15].

- **المؤشرات الاجتماعية**:

– الضغوط الديموغرافية المتزايدة.
– الهجرة الداخلية للسكان أو الحركة الكبيرة للنازحين.
– تنامي عدد المجموعات التي تسعى إلى الانتقام من مجموعات أخرى والمشاكل الحزبية والعرقية...
– الفقر، البطالة، الجريمة، المخدرات، السرقة...
– تنامي الهجرة المزمنة والطوعية، بما في ذلك هجرة الأدمغة.

- **المؤشرات الاقتصادية**: **وتشمل**:

– التنمية الاقتصادية غير المتكافئة ما بين المجموعات التي تنتمي إلى البلد الواحد. (الانماء غير المتوازن).
– التدهور الاقتصادي الحادّ – إختلالات بنيوية – ركود في الدورة الاقتصادية.

- **المؤشرات السياسية**:

– تراجع مساحة الشرعية بالنظام السياسي القائم.
– فقدان الثقة بشرعية الدولة ومؤسساتها.
– تراجع في وظيفة الدولة في تقديم الخدمات العامة.
– إساءة استخدام السلطة + زيادة التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية.
– زيادة الشقاق الحزبي.
– الصراعات بين النخب الحاكمة.

15 – المرجع نفسه، ص 209، انظر أيضًا: جريدة النهار اللبنانية، تاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر) 2007.

- **المؤشرات العسكرية:**

– انتهاك حقوق الانسان.
– ضعف السلطة الأمنية.
– بروز قوى ميليشيوية تشكل دولة داخل الدولة.
– هناك 12 مؤشرًا لتقييم الدولة فاشلة أو غير فاشلة.
– العلامة بين صفر وعشرة لكل مؤشر فرعي من المؤشرات الـ 12.
– المجموع بين صفر و120 علامة.
– كلما ارتفعت علامة الدولة التي شملها المسح اتجهت هذه الدولة نحو صدارة قائمة الدول الفاشلة في المؤشر، الأمر الذي يستدعي التحرك نحو مزيد من الاجراءات الاصلاحية في هذه الدولة.

تراجع معدلات التنمية البشرية دليل على أزمة وظيفية للدولة العربية وللنظام السياسي الحاكم.

- **مؤشرات الأزمة الوظيفية:**

– جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2006 الآتي[16]:
– عدد السكان الاجمالي في البلدان العربية للعام 2005 حوالى 312 مليونًا بعد أن كان 122 مليونًا العام 1970 ووصل إلى 307 ملايين العام 2004، ومن المتوقع أن يصل إلى 484 مليونًا العام 2025، و851 مليونًا العام 2050.
– وتيرة المضاعفة السكانية في الوطن العربي كل ثلاثة عقود.
– في ما بين البلدان المتقدمة يحدث التضاعف كل 116 سنة.
– 38% من السكان العرب تقل أعمارهم عن 15 سنة.
– اليد العاملة العربية االعام 2004 بلغت 113 مليون عامل أي ما يشكل حوالى 37 % من إجمالي السكان.

16 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2006.

- العام 2007 بلغ عدد العاطلين عن العمل 25 مليونًا وهو الأعلى في العالم.
- 50% من السكان يعيشون تحت خط الفقر بمعدل دخل فردي لا يتجاوز دولارين يوميًا.
- الناتج المحلي العربي الاجمالي لم يزد عن 2.2% في 12 بلدًا عربيًا في حين أن النمو المطلوب لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل يجب أن لا يقل عن 4.7%.

- **أسباب البطالة**[17]:

انتشار الأمية بين 40% من السكان، منهم بين البالغين 65 مليونًا. وهناك 10 ملايين طفل خارج المدارس.

تدني مستوى التعليم وقصوره على التعليم النظري في الغالب مقابل إهمال العلوم التطبيقية والمهنية والتقنية المطلوبة حالياً في سوق العمل.

فشل برامج التنمية، وتراجع الأداء الاقتصادي، والعجز عن توليد فرص العمل.

تضخم البطالة المقنَّعة كأحد تعبيرات الاقتصاد الريعي – الزبائني.

- **استنتاجات**:

تُظهر المعطيات الاحصائية الواردة في الدراسة أنّ الدولة العربية المعاصرة تعاني اختلالات عميقة في بنيانها المؤسسي العام، أي أنها باتت أمام مأزق تاريخي بحكم تعثّر أدائها الوظيفي في مجالات السياسة والاقتصاد والتنمية .

إنّ العقد الاجتماعي الذي رفعت شعاره النخب السياسية في بداية تسلمها السلطة في غير دولة عربية بعد الاستقلال، بات عقدًا مفرغًا من مضامينه

17 – عبدالله رزق، "**البطالة كارثة عربية محققة.. هل تعالج؟**"، أوراق جامعية، مجلة دورية متخصصة تصدرها رابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية، السنة السابعة عشرة، العدد 31، كانون الثاني، 2009، ص 193-202.

الاجتماعية والتنموية والسياسية، وذلك بعد أن تمكنت النخب الحاكمة من مصادرة دور الدولة لحسابها وحساب الطبقة الاجتماعية السياسية التي اوجدتها وأدخلتها في دائرة الولاء والتبعية لها.

إنّ التأسيس لعملية تنمية إنسانية مستدامة إنما يتطلب، قبل كل شيء، تأسيس إصلاحات مؤسسية عميقة تطال سياسات الانتاج، وسوق العمل على قاعدة التوازن والتفاعل الايجابي بين القطاع العام أي قطاع الدولة، والقطاع الخاص، والسياسات الهيكلية في الزراعة والصناعة، وصياغة سياسة استثمارية عامة تهدف إلى زيادة معدل الاستثمار بطريقة مستمرة خصوصًا في مجالات البنيات الأساسية والقطاعات الاستراتيجية، كل ذلك وفق خطط زمنية محددة (خطة رباعية أو خماسية، أو سداسية الخ...).

إنّ اعادة الاهتمام إلى دور الدولة في الوطن العربي يتطلب صوغ مشروع نهضوي تنموي متكامل، وإذا كان الاستقرار السياسي يمثّل الشرط الضروري (Condition nécessaire) لهذا المشروع، فإنّ الاستقرار الاجتماعي يمثل الشرط الكافي (Condition Suffisante) من التعاقب الدائري المتجدد.

إنّ النجاح المضمون لعملية التنمية البشرية المستدامة يكمن في العلاقة الجدلية بين التنمية والديمقراطية، ذلك انّ اتساع مساحة المشاركة الشعبية في إدارة الدولة ومؤسساتها يعزز نوعية النظام الرقابي من خلال آليات فاعلة للمساءلة، ويكرّس سيادة حكم القانون، ويؤسس لقيام جماعة الدولة وهي جماعة تتميز بوعيها وولائها للحيّز العام المتجاوز للولاءات الأولية الضيقة من عائلية وعشائرية ومذهبية وعرقية وثقافية. وبقدر ما تشكل المشاركة الشعبية الواسعة في التمثيل الديمقراطي الضمانة الأسلم لإحداث عملية التنمية الناجحة، فإنّ التنمية الناجحة تساهم بدورها في تعزيز دائرة المشاركة الشعبية في إدارة الدولة ومؤسساتها وتوسيعها، وفي اعتماد

عدالة توزيعية في التنمية تطال سائر مواطني الدولة سواء كانوا أفرادًا أم جماعات.

تبقى مسألة في غاية الأهمية يقوم عليها المشروع النهضوي التنموي برمته، ألا وهي الاستثمار البشري، الذي ينبغي أن يحتل مركزية الاهتمام على مستوى الدولة من جهة، ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني المختلفة من جهة أخرى. فالرأس المال البشري هو عنوان التنمية البشرية المستدامة. فالحدّ من الفقر والجوع، ومحاربة الأمية، وشمولية التعليم، والحدّ من هجرة الأدمغة والعقول، وتوفير مستلزمات كافية للبحوث والتطوير في كل ميادين العلوم في الطب والهندسة والبيئة، وتحويل العلوم الأساسية إلى معارف إنتاج، كل ذلك يُنمّي الرأس المال البشري الذي يعود بدوره ليتحول إلى عنصر استثمار بشري هو الضمانة الأساسية للتنمية وصولاً إلى سلام الانسان في دخله وصحته وعلمه وهويته وانتمائه، فسلام الانسان يبقى الشرط التاريخي لسلام الأسرة، ومن ثم إلى سلام المجتمع والدولة والعالم.

الدين العام الأميركي وإمكانات تجدد الأزمة

د. عبدالله رزق *

في يوم أثار الذعر من احتمال ركود إقتصادي جديد يعصف في العالم، خسر المستثمرون تريليون دولار في البورصة الأميركية، نتيجة أزمة المديونية في أوروبا والأنباء الاقتصادية الباهتة وخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة،

ومع تهاوي أسواق المال، لجأ المستثمرون إلى المعادن الثمينة والنفط، حيث ارتفع سعر أونصة الذهب إلى 1872.50 دولارًا في التعاملات الإلكترونية، محطمًا الرقم القياسي السابق، البالغ 1770.6 دولارًا. وفي المقابل، إنخفض سعر النفط بمقدار 7.80 دولار للبرميل، ليستقر سعره عند 79.51 دولارًا، وذلك في المعاملات التجارية يوم الثلاثاء 9 آب/ أغسطس 2011، على الرغم من أن سعر البرميل لامس المئة دولار قبل نحو أسبوعين من ذلك التاريخ. باختصار، خسارة تريليون دولار في يوم واحد هي أعلى نسبة هبوط في المؤشر منذ الأول من كانون الأول/ديسمبر العام 2008، عندما فقد المؤشر 9% من قيمته.

* دكتور في الاقتصاد في الجامعة اللبنانية

كما أن الأسهم العالمية فقدت نحو أربعة تريليونات دولار[1] من قيمتها هذا الشهر بسبب المخاوف من أن تمتد أزمة ديون منطقة اليورو إلى إيطاليا وإسبانيا وتضر بالقطاع المالي الأوروبي.

وفقد مؤشر (أم. أس. سي. آي) للأسواق في أرجاء العالم نحو سبع قيمته أو ما يعادل تقريبًا حجم إقتصادات إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وإيرلندا واليونان[2] مجتمعة واقتطعت مبيعات الأسهم خلال الأسبوع الثاني من شهر آب/أغسطس، 6 تريليون من القيمة السوقية للمؤشر العالمي بعد أن خسر الأسبوع الذي قبله 2.5 تريليون دولار[3]. هذا وقد فقد مؤشر "ستاندرد أند بورز الأميركي" وحده أكثر من 710 مليارات دولار خلال الأسبوع الثاني من آب/أغسطس بعد أن خسر 25 مليارًا في الأسبوع الذي قبله.

إنها الولايات المتحدة

دخلت الولايات المتحدة قوائم الدول التي اعتادت انخفاض تصنيفها الائتماني أو ارتفاعه والتي فقدت جزءًا من هيبتها الاقتصادية، عندما اندلعت أزمة اقتصادية فيها من قبل، ودفعت إدارتها إلى القول والعمل معترفة بأنها غير قادرة على مواجهة الأزمة بمفردها، فرفعت شعار "الإشراك" في التصدي للأزمة، نعم أشركت العالم في مصابها. وها هي اليوم تعيد بعض سيناريو الأمس، حين تختلف أحزابها على رفع سقف دينها. في 2 آب/أغسطس، العالم كله حسم لمصلحة رفع سقف الدين، لكن المفاجأة كانت بتخفيض التصنيف الائتماني.

لأول مرة في التاريخ، تصاب الولايات المتحدة، بما تصاب به دول أخرى، فيخفض من وزنها الائتماني، وهذا الوزن الذي هو في الواقع أحد معايير الهيبة، وشكل من أشكال القوة الاقتصادية. على الرغم من ذلك لم تتردد

1- صحيفةالشرق، "أسواق الأسهم العالمية تخسر 4 تريلونات دولار في أسبوعين"، 2 آب/أغسطس 2011.

2- المرجع السابق.

3- المرجع السابق.

الوكالة الأميركية العملاقة "ستاندرد أند بورز"، في اتخاذ قرار أثر وسيؤثر على الأسواق وحركتها، وعلى موقع الولايات المتحدة وهيبتها، فالوكالة قد خفضت التصنيف الائتماني من "AAA" إلى "AA+" والسؤال هنا، هل أن مثل هذا القرار كان مطلوبًا من الوكالات الأخرى أيضًا، إذا ما أرادت أن تتمتع ببعض النزاهة والشفافية؟ خصوصًا وأن معركة رفع سقف الدين الأميركي والتجاذب الذي حصل حولها، جعل العالم على فوهة بركان وقودها إعادة تفجير أزمة مالية جديدة ما زال العالم يعيش تداعيات أزمة العام 2008 وبقوة لافتة.

هناك من يقول إن الوكالات أسهمت مباشرة في انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية، عن طريق تصنيفات مرتفعة غير واقعية لدول ومؤسسات ومصارف كبرى، تورطت جميعها في الأزمة، وبالتالي في الخراب المالي الذي نتج عنها.

في الواقع، تخوض الولايات المتحدة حربًا إقتصادية داخلية، لا تقل أهمية أو تأثيرًا عن حروبها الخارجية، ومن أهم عناوين هذه الحرب: الدين العام وسقفه، الإنفاق وحدوده، الإيرادات واحتمالاتها.

الدين العام

الدين العام لأي دولة هو محصلة العجز المتراكم في الميزانية العامة لها، إنه محصلة العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، فإذا كانت النفقات أكثر من الإيرادات، حدث العجز في الميزانية، فتقوم الحكومة بتمويل هذا العجز، عبر الاستدانة والاقتراض، أي من خلال طرح السندات الحكومية للبيع للمستثمرين من فئاتٍ مختلفة، وهذا ما يرفع حجم الدين العام للدولة من الناحية المطلقة. وإذا كان معدل النمو في الدين العام للدولة أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لها، فإن نسبة الدين إلى الناتج تميل نحو التزايد. طبعًا يحدث عكس هذا السيناريو تمامًا في حال تحقيق فائض

في الميزانية، أي توافر إيرادات أكبر من النفقات. هذا بشكل عام، فكيف إذًا بالنسبة إلى الدين العام الأميركي؟

الدين العام الأميركي الذي أصبح حديث العالم في الفترة الأخيرة قبل أزمة رفع سقف الدين وخلالها وبعدها، ينمو على نحو يثير قلق العالم كله. وهو ينقسم إلى قسمين:

الأول: الدين العام المملوك بواسطة الجمهور.

الثاني: الدين العام المملوك بواسطة الحسابات الحكومية الفدرالية، الأمر الذي يعني أن جانبًا من الدين العام الأميركي هو عبارة عن دين حكومي مملوك لجهات حكومية.

يقصد بالدين المملوك بواسطة الجمهور السندات التي يشتريها الأفراد والمؤسسات المالية المختلفة، مثل البنوك، بما في ذلك بنوك الاحتياطي الفيدرالية، وشركات التأمين والأجانب، مثل البنوك المركزية لدول العالم المختلفة ولصناديق الثروة السيادية.

أما الدين المملوك بواسطة حسابات حكومية، فهي السندات التي تشتريها الصناديق الحكومية، ومن أهم هذه الصناديق: صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق معاشات المدنيين، وصناديق معاشات العسكريين وصناديق الرعاية الصحية.

من بين هذين المقياسين للدين العام، يتم التركيز بصورة أساسية على نسبة الدين العام المملوك بواسطة الجمهور إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تبلغ اليوم نحو 63%.

وتنبع أهمية الدين العام المملوك بواسطة الجمهور من أنه يوضح درجة المزاحمة التي تقوم بها الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان الخاص، حيث يمتص هذا الدين المدخرات المحلية الخاصة وكذلك المدخرات الأجنبية التي تتدفق إلى الولايات المتحدة، ومن ثم ينافس الاستثمارات في القطاع غير الحكومي. من ناحية أخرى، فإن الحكومة يمكنها تأجيل خدمة الديون

المملوكة للحسابات الحكومية من دون أن تتأثر ملاءتها الائتمانية، بعكس الحال بالنسبة إلى الدين المملوك للجمهور، حيث يتراجع التصنيف الائتماني للدولة بصورة كبيرة في حال توقفها عن خدمة هذا الدين، وهو ما يرفع تكاليف الاقتراض للدولة بصورة كبيرة.

العام 2010 بلغت الأرقام الفعلية لإجمالي الدين العام الأميركي 13.528 تريليون دولار[4] منها 9.018 تريليون دولار مملوكة من الجمهور و4.509 تريليون دولار ديون مملوكة من الحكومة، وهو ما يعني أن نحو ثلثي الدين العام الأميركي مملوك من الجمهور، والثلث الآخر من الحسابات الحكومية، وحتى الآن تبلغ تقديرات الدين العام الأميركي العام 2011 نحو 14.5 تريليون دولار[5].

يوضح التحليل الدقيق لتطورات الدين العام الأميركي أن هناك عاملين أساسيين مسؤولين عن نمو الدين العام الأميركي على مدى التاريخ. الأول هو تكاليف الحرب، أو ما يطلق عليه نفقات الدفاع، والآخر هو الكساد أو تراجع مستويات النشاط الاقتصادي، حيث تتراجع الإيرادات العامة بصورة كبيرة، أو قد تضطر الحكومة إلى رفع مستويات الإنفاق اللازم لتحفيز الاقتصاد ودفع تأمين البطالة، ونتيجة ذلك يحدث عجزٌ في الميزانية أو يزداد، وبالتالي يزداد مستوى الدين العام، وعندما نحيد أثر هذين العاملين عبر التاريخ المالي الأميركي نجد أن الدين العام ينخفض بصورة كبيرة.

عندما يجتمع هذان العاملان معًا في وقت واحد فإن الأثر على عجز الميزانية الأميركية يكون كبيرًا، وهو ما يدفع بالدين العام الأميركي إلى مستويات مرتفعة. وعبر تاريخ الولايات المتحدة مر الدين العام الأميركي بمراحل متعددة إرتفع فيها الدين العام أو انخفض وفق التطورات التي تحدث في هذين العاملين على وجه الخصوص.

4- محمد إبراهيم السقا، "الدين الأميركي"، موقع www.google.com.505.

5- المصدر السابق.

على سبيل المثال، أدت الحرب العالمية الأولى إلى عجز كبير في الميزانية الأميركية، بمقاييس ذلك الوقت، بلغ 23 مليار دولار خلال العامين الماليين 1917–1919. غير أن الرواج الاقتصادي خلال العشرينيات رافقه تحقيق فوائض في الميزانية، وهو ما قلل من أثر هذا العجز على الدين العام، حتى حدثت كارثة الكساد العالمي الكبير، والذي ما أن تعافت الولايات المتحدة منه، حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية. هذا وقد تسبب الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية في وقوع الولايات المتحدة في عجز غير مسبوق، وهو ما أدى إلى رفع مستوى الدين العام من نحو 16 مليار دولار فقط العام 1930 إلى 271 مليارًا العام 1946، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16% فقط العام 1930 إلى نحو 122% العام 1946 [6].

يلاحظ أيضًا من تحليل البيانات المالية للولايات المتحدة أن نسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تتبع أيضًا هذين العاملين بشكل أساسي. على سبيل المثال شهدت فترات الحرب الكورية، وحرب فيتنام، وكذلك كساد العامين 1975–1976، إرتفاع نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما سنوضح ذلك لاحقًا. غير أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى من نسبة النمو في الدين العام، ولذلك تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج بصورة كبيرة حتى بلغت أدنى مستوياتها عبر التاريخ الأميركي الحديث، وذلك العام 1974، حيث بلغت 33.6%.

العام 1982، قامت الولايات المتحدة بتخفيض الضرائب بصورة كبيرة ودائمة، وهو ما أدى إلى تراجع في الإيرادات العامة للدولة، مترافق مع زيادة كبيرة في الإنفاق على الدفاع، وهو ما أدى إلى تزايد عجز الميزانية خلال العقد الثاني إلى نحو 200 مليار دولار سنويًا، ما جعل الدين العام الأميركي من الناحية المطلقة يأخذ منحى مختلفًا عما سبق، حيث تجاوز حاجز

6– بالعودة الى الموقع الإلكتروني google، تحت عنوان "الدين العام الأميركي".

التريليون دولار لأول مرة العام 1991، والعام 1992، بلغ إجمالي الدين العام أربعة تيريليونات دولار تقريبًا، ونتيجة لذلك إرتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 64%.

ومنذ العام 1992 شهدت المالية العامة للولايات المتحدة تطورات إيجابية مهمة، حيث أخذ العجز في الميزانية الأميركية بالتراجع لدرجة أنه في العام 1998 سجلت الميزانية أول فائض لها منذ العام 1970 تقريبًا، والذي استمر حتى العام 2001. والعام 2001 تراجعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 56.4%.

العام 2001 تدهورت أوضاع الاقتصاد الأميركي متزامنةً مع هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وحدث تطوران في غاية الأهمية، الأول هو إقرار تخفيضات ضريبية لتمكين قطاع الأعمال الخاص الأميركي من تجاوز آثار الأزمة، والثاني هو بدء الحملة الأميركية غير المحسوبة النتائج على ما يسمى بالإرهاب العالمي، ودق جورج بوش الأصغر طبول الحرب إستعدادًا لغزو دولتين إسلاميتين هما أفغانستان والعراق، فكانت النتيجة أن عادت الميزانية الأميركية لتحقق عجزًا مرة أخرى العام 2002 بلغ 158 مليار دولار.

نهاية العام 2007 غرق الاقتصاد الأميركي في حالة الكساد، واندلعت الأزمة المالية العالمية مع انهيار بنك ليمان براذرز العام 2008، ما أدى إلى تعميق مستويات الكساد الذي نجم عن أزمة قطاع الرهن العقاري الأميركي. واستجابة لذلك تم إقرار تخفيضات ضريبية إضافية، في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات العامة مع تراجع مستويات النشاط الاقتصادي. فضلًا عن ذلك أخذ الإنفاق على إعانات البطالة وغيرها من أشكال الإنفاق الهادف إلى تخفيف وقع أزمة الاقتصاد الأميركي، في التزايد. وفي الوقت الذي استمر فيه الإنفاق على الدفاع مرتفعًا، عاد العجز في الميزانية الأميركية إلى التصاعد على نحو غير مسبوق في التاريخ الأميركي.

بدءًا من العام 2009، ومع حزم التحفيز المالي الضخمة أخذ العجز في الميزانية الأميركية منحى لم يبلغه من قبل، حيث تعدى العجز العام 2009 حاجز التريليون دولار لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة ليبلغ 1.413 تريليون دولار، وهو ما يعني أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولأول مرة أيضًا، يصل إلى نحو 10%. والعام 2010 بلغ عجز الميزانية 1.294 تريليون دولار، بجميع المقاييس التي تعرضت لها في تحليل الدين الأميركي بحيث تعد السنوات من 2009 الى 2011، من أخطر السنوات المالية في التاريخ المالي الأميركي على الاطلاق. ونتيجة لتلك التطورات قفز الدين العام الأميركي إلى مستويات غاية في الخطورة. فالعام 2008 بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 70%، ثم قفزت إلى 93.2% العام 2010. أما هذا العام فتشير التقديرات الأولية المتاحة عن الدين العام الأميركي إلى أنه بلغ 14.5 تريليون دولار تقريبًا، أي بنسبة 97% من الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق العسكري يرهق الميزانية الأميركية[7]

بلغ الإنفاق العام الأميركي في السنوات الأخيرة مستويات تاريخية، حيث يقدر إجمالي الإنفاق العام 2011 بنحو 3.9 تريليون دولار. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سجّل الإنفاق العام الأميركي نسبًا عالية جدًا.

في أثناء الحرب العالمية الثانية، بلغ الإنفاق العام 1944 نحو 48%. بعد ذلك تراجعت هذه النسبة كثيرًا لتصل إلى أدنى مستوياتها العام 2000 بنحو 18.2% فقط. ومع بداية الألفية الثالثة بدأ الإنفاق يتصاعد مرة أخرى بسبب عوامل عديدة منها: الحرب في أفغانستان والعراق، والأعاصير المدمرة التي ضربت الولايات الساحلية في الخليج الأميركي، وأيضًا بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث أنه، ومنذ العام 2008، أخذ الإنفاق اتجاهًا مختلفًا ناتجًا عن

7– "الإنفاق العسكري الأميركي"، www.google.com.sa

التزايد في النفقات اللازمة للإنقاذ الاقتصادي. هذه العوامل جعلت الإنفاق يصل إلى حوالى 25.3% العام 2011.

وبالتدقيق في مكونات الانفاق، نجد أن نفقات الدفاع شكلت جانبًا كبيرًا منه، وهذه الظاهرة ليست آنية بل إنها ذات طبيعة تارخية حيث أنه العام 1945 شكل الإنفاق على الدفاع نحو 90% من إجمالي الإنفاق، وعندما وضعت الحرب أوزارها تراجعت هذه النسبة حتى وصلت إلى 30% العام 1948. غير أنه مع الحرب في شبه الجزيرة الكورية عادت نفقات الدفاع لترتفع إلى 70% بين العامين 1954 و1973. بعد ذلك أخذت هذه النسبة بالتراجع حتى اتخاذ قرار الدخول في الحرب في فيتنام، فتزايدت مرة أخرى نسبة الإنفاق على الدفاع لتصل إلى 46% في نهاية الستينيات. ومع الانسحاب من فيتنام إنخفضت هذه النسبة، ليتحول جانب كبير منها إلى الإنفاق على القوى البشرية من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب، مع اتساع برامج الرعاية الاجتماعية ومساعدات الغذاء وإعانات البطالة وغيرها من أشكال الإنفاق الاجتماعي. نتيجة هذا المنحى إرتفع الإنفاق بشكل عام لكن تقلص الإنفاق على الدفاع. وفي ما عدا فترة حرب فيتنام وحرب الخليج، يلاحظ أن نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق العام ظلت في تراجع مستمر حتى بلغت 1.16% العام 1999. غير أن إعلان الحرب على افغانستان والعراق دفع بهذه النسبة إلى التصاعد مرة أخرى لتصل إلى 29.1 % العام 2011.

تقوم استراتيجية الولايات المتحدة على أن تكون رائدة الإنفاق العسكري على مستوى العالم، وهناك فجوة كبيرة جدًا بين إنفاقها العسكري والدول التي تليها في حجم الإنفاق، مثل الصين. فعلى سبيل المثال بلغ إنفاق الولايات المتحدة العسكري العام 2010 693.5 مليار دولار، تلتها الصين بنحو 120 مليار دولار، أي أن إنفاق الولايات المتحدة العسكري يقارب ستة أضعاف أكبر دولة تليها في لائحة الترتيب في الإنفاق العسكري على المستوى الدولي، بل أن نسبة الإنفاق العسكري الأميركي في إجمالي الإنفاق

العسكري في العالم تعد مرتفعة للغاية أيضًا إذ يقدر معهد Stockholm International Peace Research إجمالي الإنفاق العسكري في العالم العام 2010 بنحو 1.630 تريليون دولار، مما يعني أن نصيب الولايات المتحدة من هذا الإنفاق في هذا العالم يصل إلى نحو 43% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم، وهذه نسبة خيالية.

بواسطة هذه المستويات المرتفعة للإنفاق تضمن الولايات المتحدة السيطرة على بحار العالم وأجوائها، بل وفضاء الكرة الأرضية. فالولايات المتحدة تملك اليوم أقوى سلاح بحرية في العالم أجمع، حيث يمكنها أن تحتفظ بطائرات عسكرية على حاملات طائراتها تساوي ضعف ما يملكه العالم أجمع من طائرات عسكرية، كذلك تقدر قوة سلاح البحرية الأميركي بأنها أعظم من أقوى 13 سلاح بحرية في العالم أجمع، ولا يقتصر التفوق العسكري الأميركي على سلاح البحرية، وإنما في جميع فروع الأسلحة.

هذا الإصرار على التفوق العسكري الأميركي بالنسبة إلى العالم كله لا شك في تكاليفه، والدين العام الأميركي هو أحد أهم الآثار الجانبية لهذا الإنفاق العسكري الضخم. معظم المخاوف الحالية من تصاعد حجم الدين الأميركي تنصب على أن هذه المستويات المرتفعة للدين العالم الأميركي لا بد أن تؤدي في النهاية إلى تراجع الإنفاق العسكري وتخفيض المخصصات لهذا الجانب، وهو ما قد يهدد الوضع الاستراتيجي العسكري الأميركي.

السيناريوهات المتاحة حاليًا عن توقعات الإنفاق العسكري الأميركي في المستقبل تشير إلى احتمال حدوث تحوّل جوهري في هيكله، فقد كان الجانب الأكبر من ميزانية الدفاع ينفق على مخصصات استبدال نظم التسلح وصيانتها وتطويرها وتحديثها، والحصول على نظم الدفاع الجديدة، كي تحافظ الولايات المتحدة على الميزات النسبية التي تمتلكها في المجال العسكري مقارنة بأي قوة عسكرية أخرى في العالم. غير أن التقديرات المنشورة حديثًا لمكتب الكونغرس للميزانية تشير إلى أن السبب الرئيس

للنمو في نفقات وزارة الدفاع في المستقبل سيكون الزيادة في النفقات المدنية لوزارة الدفاع، مثل الإنفاق على التأمينات الاجتماعية للعسكريين والرواتب والرعاية الصحية وأنشطة العمليات والصيانة الأخرى، وهو ما يمكن أن يؤثر على الريادة العسكرية للولايات المتحدة.

باختصار، أصبح الإنفاق العسكري الأميركي في غاية الخطورة للولايات المتحدة، فهو يؤدي إلى تصاعد مستويات عجز الميزانية ومن ثم تصاعد الدين العام إلى المستويات الحرجة التي يبلغها حاليًا، وهذا الأخير يمكن أن يؤثر سلبًا في الإنفاق العسكري الأميركي وهو ما قد يضع التفوق العسكري للولايات المتحدة في المستقبل موضع شك.

التصنيف الائتماني المفاجئ

قامت مؤسسة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد أند بورز" بتخفيض تصنيف دين الولايات المتحدة، على الرغم من الاتفاق على رفع سقف الدين في 2 آب/أغسطس 2011.

هناك قول بإن التخفيض لم يكن مفاجئًا (على الرغم من تمتع الولايات المتحدة بالتصنيف الأعلى طوال سبعين عامًا) لكنه أتى بأسرع من التوقعات، لذلك أدت هذه الخطوة إلى ردة فعل قوية في أوساط السياسيين الأميركيين، فركزوا هجومًا حادًا على المؤسسة متهمين إياها بالافتقار إلى الفهم البسيط في حسابات الموازنة الأميركية.

من ناحيتها، فقد بنت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" قرارها على سببين رئيسين: الأول أن خطة التسوية المالية التي اتفق عليها في الكونغرس الأميركي بتخفيض العجز بما يراوح بين 2.1 و2.4 تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة، هي خطة غير كافية لإعادة الدين الأميركي إلى وضع مستقر على المدى المتوسط، حيث إنه ومن الناحية المنطقية أن نسبة الدين العام ستستمر في الارتفاع على الرغم من هذا التخفيض. والسبب

الثاني الذي بررت به المؤسسة قرارها يتعلق بالجانب السياسي، وبالتحديد بالتجاذبات السياسية بين الحزبين الديموقراطي والجمهوري والتي رافقت النقاش حول رفع سقف الدين العام، حيث أشار رئيس المؤسسة في أكثر من مرة "بأن ربط النقاش حول الموازنة برفع سقف الدين، سيؤدي إلى التأثير على الرؤية والتقييم المستقبلي لإمكان استدامة الدين العام الأميركي، في حال بروز هذا التناقض مرة أخرى خلال العامين المقبلين[8].

أما الآن وقد تم التخفيض، فهل نحن أمام انطلاقة جديدة أكثر تأثيرًا للأزمة المالية العالمية المتواصلة منذ العام 2008؟ يقول البعض إنه وإن حدث الهلع في الأسواق المالية، التي أصيبت بانخفاض شديد في أسواق الأسهم، نجد أنه على العكس حدث ارتفاع في أسعار السندات الأميركية، مما أدى إلى انخفاض العائد عليها، بنسبة لم تعرفها منذ ستين عامًا. طبعًا ما حدث يعكس حالة حرب المستثمرين على الاستثمارات الأقل مخاطرة، ولا يعكس بالضبط الأثر الكلي على السندات الأميركية، لأن التعرف على أثر هذا التخفيض على السندات الأميركية يجب أن تستند إلى عنصرين رئيسين يحددان بالضبط ما إذا كانت جاذبية هذه السندات ستتأثر على المدى المتوسط أم لا.

العنصر الأول، هو عمق السندات الأميركية وسيولتها بالمقارنة مع غيرها الأمر الذي لا توفره أي سندات سيادية أخرى حتى تلك التي ما زالت تحافظ على التصنيف الأعلى.

العنصر الثاني، هو أن الدولار ما زال وسيبقى على المدى المتوسط على الأقل عملة الاحتياط الرئيسة في العالم، التي لا تنافسها أي عملة أخرى، حتى اليورو، الذي يواجه مأزقًا مؤسسيًا كبيرًا يتعلق بحال الاتحاد الأوروبي ووضعه عمومًا ومنطقة اليورو خصوصًا.

8- الاقتصادية الإلكترونية، "لماذا تمّ تخفيض تصنيف الولايات المتحدة؟"، تاريخ 2011/8/13.

إذًا، جاذبية السندات الأميركية و"وفق البعض" لن تتأثر بشكل كبير، لكنها قد تواجه ارتفاعًا في تكلفتها بارتفاع سعر الفائدة عليها، وهذا بالطبع قد يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل بمختلف أشكاله، مما قد يؤدي إلى كبح جماح النمو الاقتصادي الأميركي الذي يعاني نموًا متباطئًا في الأساس.

فهل كان خاطئًا؟

إعتبر بعض الخبراء الاقتصاديين أن هذا القرار، كان قرارًا متهورًا وخاطئًا وخطيرًا. ففي أفضل الحالات أظهرت "ستاندرد أند بورز" جهلًا مذهلًا وإهمالًا للعواقب المحتملة على نظام مالي عالمي هش، واختارت الوكالة هذا الإجراء بعد أسوأ أسبوع في أسواق الأسهم الأميركية منذ العام 2008، بالإضافة إلى ذلك شهد ذلك الأسبوع تصعيدًا خطيرًا في أزمة الديون الأوروبية. إذًا لم يكن لهذا التوقيت "فرصة" أسوأ من ذلك، ليترك آثاره السلبية الكبيرة على الاقتصاد الأميركي والعالمي على حدّ سواء.

هذا القرار في تخفيض التصنيف فتح شهية البعض لانتقاد وجود شركة ربحية ذات ملكية خاصة، تتمتع بوضع محمي من جانب القانون في قلب النظام المالي، وتصل بعملها إلى سلوك يشبه السلطات التنظيمية، حيث إن الآراء التي تصدرها مثل تلك الشركات يمكن أن تحدد نوعية الأوراق المالية التي باستطاعة المؤسسات المالية اقتناءها، وحجم رأس المال الذي تحتاج إليه، وماذا ستكون تكاليف الاقتراض، وكل ذلك يقوم على مداولات سرية، دون أي مساءلة.

واعتبر البعض أن التقييمات الزائفة إضطلعت بدورٍ مدمر في صلب أزمة العام 2008، وأن إجراء "ستاندرد أند بورز" اليوم يهدد بالتسبب في معركة طاحنة فاصلة مرة أخرى، بسبب توليده لعدم اليقين حول قدرة الولايات المتحدة على العمل ضمن دورها الحيوي في النظام المالي.

وبسوق جملة مبررات وتقديرات على هذا النحو، يتضح حجم الأثر

والرعب اللذين أحدثهما قرار مؤسسة التصنيف تلك، وهو في الوقت نفسه، يضع التساؤل الحاد موضع إلحاحية في الإجابة: هل يجب أن تستمر هذه المؤسسات بالعمل من دون شفافية ووضوح خصوصًا وأن السوق المالي الهش منذ أزمة 2008 يعيش حالة من الترقب المشوب بقلة الثقة في آليات عمل السوق، تلك التي لم تصل عمليات الإنقاذ، ومؤتمرات قمم العشرين إلى المعالجة الجذرية للأنظمة والقوانين والتشريعات الحاكمة لعمل أسواق المال ومؤسساته المختلفة.

لكن ألم يكن قرار التصنيف انعكاسًا للوقائع الاقتصادية العالمية؟ إن الأجواء والوقائع الاقتصادية تشير بالإيجاب.

طور آخر من الركود

أسوأ ما في قرار التصنيف أنه أتى على خلفية حالة إقتصادية عالمية لا تشير إلى التعافي الذي تم ادعاؤه العام 2010، فقد أظهر النصف الأول من العام 2011 تباطؤًا في النمو الاقتصادي – وإن لم يكن انكماشًا بكل معنى الكلمة.

كان المتفائلون يتصورون أن هذا الأداء الاقتصادي هو أداء ضعيف مؤقت، لكن هذا الوهم تحطم الآن. فحتى قبل حالة الهلع التي وقعت في الأسابيع الماضية، كان هناك احتمالات قوية بأن الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى، مقبلة على طور آخر من الركود الاقتصادي الحاد.

وكانت البيانات الأخيرة في الولايات المتحدة رديئة: فالزيادة ضعيفة في عدد الوظائف الجديدة وكذلك النمو الاقتصادي ضعيف، وبقي الاستهلاك والإنتاج الصناعي على حاله، وظلت سوق المساكن ضعيفة. كما شهدت ثقة المستهلكين والأعمال والمستثمرين حالات من التراجع، وستتراجع الآن أكثر من ذي قبل.

وعبر الأطلسي، تعاني البلدان في منطقة اليورو انكماشًا إقتصاديًا، أو أنها

في أحسن الأحوال لا تكاد تسجل نموًا إقتصاديًا يذكر. وهناك الآن خطر كبير للغاية في أن إيطاليا أو إسبانيا – وربما كلتيهما – ستخسر القدرة على الاستفادة من أسواق الدين. هذان البلدان، على خلاف اليونان والبرتغال وإيرلندا، يبلغان من الحجم كبرًا يجعل من غير الممكن إنقاذهما.

وفي الوقت نفسه، شهدت بريطانيا نموًا فاترًا في الوقت الذي أخذت تبدو فيه آثار التقشف، كما أن اليابان التي تعاني جمودًا هيكليًا ستتعافى لعدة أرباع – بعد الركود الاقتصادي المزدوج الذي أصابها بعد الزلزال – لا لشيء إلا لتعاود الجمود مرة أخرى في الوقت الذي تتلاشى فيه آثار التحفيز الاقتصادي. وما هو أسوأ من ذلك أن المؤشرات الرئيسة للتصنيع العالمي تتباطأ بصورة حادة في البلدان الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل، وفي البلدان التي تعتمد على الصادرات أو البلدان الغَنية بالموارد الطبيعية، مثل ألمانيا وأستراليا.

كان بإمكان ذوي الشأن دائمًا حتى السنة الماضية إيجاد طريقة لإشعال فتيل الإنعاش في الموجودات (تنشيط الطلب من دون تأجيج التضخم) والانتعاش الاقتصادي. وقد جُرِّبت جميع السبل المتاحة، كأن تكون أسعار الفائدة الرسمية عند المستوى الصفري، والدخول في الجولة الأولى من التسهيل الكمي، ثم في الجولة الثانية من التسهيل الكمي، وتيسير الائتمان، وبرامج التحفيز من المالية العامة، وتسوير الموجودات، وتقديم السيولة عند مستويات وصلت إلى تريليونات الدولارات، وإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية. لكن لم يبق الآن أي حل.

إن القرار القائم على أخطاء في التقدير كما اتهم البعض والذي اتخذته وكالة "ستاندارد آند بورز" بتخفيض الرتبة الائتمانية للولايات المتحدة في وقت يتسم بهذا القدر الحاد من الغليان في الأسواق ويتسم بالضعف الاقتصادي لن يكون من شأنه إلا زيادة احتمالات الوقوع في ركود اقتصادي مزدوج

وحتى الوقوع في حالات أعلى من العجز في المالية العامة. لكن الأمر المثير للمفارقة هو أن سندات الخزانة الأميركية ستظل على الأرجح أقل الموجودات المأمونة قبحًا في العالم: لأن من الممكن أن يؤدي العزوف عن المخاطر وتراجع أسعار الأسهم والركود الاقتصادي الذي تلوح ظلاله في الأفق، إلى تراجع العوائد على سندات الخزانة وليس ارتفاعها.

إن سياسة المالية العامة تتسم الآن بالانكماش في كل من منطقة اليورو وبريطانيا. وحتى في الولايات المتحدة، فإن الموضوع هو مقدار جرجرة الخطى، في الوقت الذي تقوم فيه حكومات الولايات والسلطات المحلية، والآن الحكومة الفيدرالية، بتقليص كل من الإنفاق ودفعات الرعاية الاجتماعية وعوائد التأمينات الاجتماعية، وخلال فترة قريبة زيادة الضرائب. من الملاحظ أن الدخول في جولة أخرى من عمليات إنقاذ البنوك هو أمر غير مقبول من الناحية السياسية. لكن حتى لو كانت مقبولة من الناحية السياسية، فإن معظم البلدان، يمر بظروف عصيبة تمامًا إلى درجة أن المخاطر المحيطة بسنداتها السيادية تؤدي في واقع الأمر إلى مخاطر مصرفية – على اعتبار أن المصارف مليئة بالسندات الحكومية المعتلة.

أما الآمال المعقودة على التسهيل الكمي فإنها مقيدة بالتضخم، الذي يبلغ الآن مستويات تزيد كثيرًا على الأهداف المحددة له عبر بلدان العالم الغربي. وهناك احتمال بأن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي جولة ثالثة من التسهيل الكمي، لكنها ستكون أقل من اللازم وتأتي بعد فوات الآوان. في السنة الماضية كانت نتيجة الجولة الثانية من التسهيل الكمي بمبلغ 600 مليار دولار (إلى جانب ألف مليار دولار على شكل تخفيضات ضريبية ودفعات عوائد اجتماعية) هي إحداث انتفاخ في النمو الاقتصادي لا يكاد يصل إلى 3%، وكان هذا لمدة ربع واحد. أما الجولة الثالثة من التسهيل الكمي فسيكون مقدارها أقل من ذلك بكثير، وسيكون أثرها أيضًا أقل من ذلك بكثير.

والملاحظ أيضًا أن النجدة لن تأتي من الصادرات. ذلك أن جميع البلدان المتقدمة بحاجة إلى عملات أضعف، لكنها لا تستطيع جميعها الحصول على عملات ضعيفة في وقت واحد – فإذا كانت إحدى العملات ضعيفة فلا بد أن تكون عملة أخرى قوية. هذه لعبة يربح فيها طرف على حساب طرف آخر، ولن يكون من شأنها إلا المخاطرة باستئناف حرب العملات. ونشهد الآن بداية المناوشات الأولى في سعي اليابان وسويسرا لإضعاف أسعار صرف عملتيهما. وستحذو بلدان أخرى حذوهما خلال فترة قريبة.

فهل سيكون بمقدور أصحاب القرار تجنب الوقوع مرة أخرى في ركود اقتصادي حاد؟ ربما يكون ذلك بكل بساطة مهمة مستحيلة. وأفضل رهان هو أن تعمل البلدان التي لم تفقد قدرتها على الاستفادة من الأسواق – الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وألمانيا – على تطبيق إجراءات تحفيزية جديدة قصيرة الأجل وفي الوقت نفسه الالتزام بإجراءات التقشف في المالية العامة على الأجل المتوسط. وسيعمل تخفيض المرتبة الائتمانية للولايات المتحدة على تسريع المطالبات بالتقليص في المالية العامة، لكن ينبغي على أميركا بصورة خاصة أن تلتزم بالبحث عن إجراء تخفيضات لا يستهان بها على الأجل المتوسط، وليس الدخول في إجراءات مباشرة تؤدي إلى جرجرة المالية العامة وتردي النمو وحالات العجز.

كذلك ينبغي لمعظم البنوك المركزية الغربية تطبيق المزيد من إجراءات التيسير الكمي، حتى ولو أن أثرها سيكون محدودًا. وينبغي للبنك المركزي الأوروبي ألا يتوقف فقط عن رفع أسعار الفائدة، وإنما عليه أن يخفضها إلى الصفر وأن يقوم بمشتريات ضخمة من السندات الحكومية للحؤول دون أن تفقد إيطاليا وإسبانيا القدرة على الاستفادة من الأسواق. وهو أمر لو حدث فإنه سيشكل أزمة كبرى بكل ما في هذه الكلمة من معنى، ما يستدعي زيادة في موارد الإنقاذ مرتين (أو ثلاث مرات)، أو الاتفاق مع الدائنين على سداد

الديون وفق أحكام مختلفة، وتفكك منطقة اليورو.

ولأن هذه الأزمة في الملاءة إلى جانب كونها أزمة سيولة، لا بد من أن تبدأ عملية منظمة لإعادة هيكلة الديون. وهذا يعني تخفيضًا في مبالغ القروض العقارية من أولها إلى آخرها بالنسبة إلى الأسر الأميركية التي تزيد قروضها المصرفية على أسعار مساكنها، وأن تفرض الحكومات على دائني البنوك المعتلة أن يشطبوا جزءًا من قروضهم قبل اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب. ولا بد كذلك من تطبيق الإجراءات الخاصة بالتمديد القسري لتواريخ استحقاق السندات، بأسعار فائدة خالية من المخاطر، كما حدث مع اليونان، وتطبيق ذلك بالنسبة إلى البرتغال وإيرلندا، مع احتمال تطبيق الأمر نفسه بالنسبة إلى إسبانيا وإيطاليا في حال فقدانهما القدرة على الاستفادة من الأسواق. ربما لا يكون في الإمكان الحؤول دون وقوع طور آخر من الركود الاقتصادي، لكن السياسة تستطيع الحؤول دون الدخول في كساد ثانٍ. هذا سبب كاف لاتخاذ إجراءات سريعة نحو أهداف بعينها.

حذار الكارثة الاقتصادية

قال رئيس البنك الدولي روبرت زوليك في حديث لإحدى الصحف الأوسترالية: "إن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة جديدة أكثر خطورة وأن أزمة الدين في الدول الأوروبية تثير قلقًا أكبر في الوقت الراهن، مع ان خفض تصنيف الدين الأميركي هو الذي أدى إلى حالة هلع في الأسواق"[9].

وأضاف زوليك: "إن اقتصاد منطقة اليورو ليس وحده المهدد بل مستقبل العملة الأوروبية نفسها"[10].

وفي السياق نفسه، قال رئيس البنك الدولي: "إن دروس 2008 تفيد بأنه

9- زين الجميل، "**إقتصاديون: العام مقبل على كارثة اقتصادية ليست كالتي وقعت في 2008**"، الأحد 14 آب/أغسطس 2011 www.google.com.sa.

10- المصدر السابق.

بقدر ما نطيل الانتظار بقدر ما تصبح الإجراءات التي يترتب علينا اتخاذها قاسية" لافتًا إلى أن "معظم الدول المتطورة استخدمت ما تسمح به سياستها الضريبية والنقدية، لكن هذا لم يكن كافيًا ملمحًا في الوقت نفسه إلى "ضرورة الانتقال إلى نظام أشد صرامة"[11].

ورأى زوليك أن "هذه الأزمة ستؤدي إلى تغييرات في توازن السلطات في العالم مبينًا أن كل هذه الأزمة تقوم بنقل السلطة الاقتصادية بسرعة كبيرة من وجهة نظر التاريخ من الغرب إلى الصين التي لا تتمسك بهذا الدور"[12].

لعل في هذا الكلام لرئيس البنك الدولي، تلميحًا وافيًا لواقع الاقتصاد العالمي اليوم وللمقبل من الأيام، مع ما يحمل هذا من مخاطر إنطلقت من أوروبا بتأثير الأزمة المالية العام 2008، وتفاقمت العام 2010، لتعود أميركا إلى إطلاق شرارة جديدة، تثير القلق وتعيد إلى الأذهان انفجار أزمة الرهن العقاري.

والحقيقة أن الأزمة التي تهدد بابتلا ع أسواق المال العالمية ظلت في طور التحضير منذ العام 2008، واستند التعافي من الطور الأول من الأزمة إلى معالجة الاقتصاد باستخدام "البوتوكس" ومن المعروف أن دواء "البوتوكس" يستخدم بصورة شائعة لتحسين مظهر الشخص (وإخفاء تجاعيد وجهه) لكن آثاره مؤقتة ويمكن أن تكون له آثار جانبية سامة.

إن دواء "البوتوكس" المالي – وهو تقديم الأموال من البنوك المركزية والحكومات لمساندة الطلب وتعزيزه – أدى بصورة مؤقتة إلى تغطية مشاكل عميقة طال عليها الأمد، بدلًا من حل القضايا الحقيقية، وفي الوقت الذي كان فيه الأفراد والشركات يعملون على تقليص ديونهم، قفز الاقتراض الحكومي من أجل وضع حد لآثار الأزمة على الاقتصاد الأرحب.

11- المصدر السابق.

12- المصدر السابق.

والطور الجديد من الأزمة مختلف عن العام 2008 وعن لحظة انهيار مصرف ليمان، في ذلك الحين كان لدى الحكومات القدرة المالية لمساندة وضع القطاع الخاص وتعزيزه، خصوصًا المؤسسات المالية. لكن الأزمة الآن تشتمل على البلدان. وهناك شكوك حول قدرة البلدان السيادية على تمويل نفسها، ولا يوجد من يدعم ويساند الحكومات نفسها، كما أن انتقال العدوى بفعل أزمة السندات السيادية له آثار خبيثة بصورة خاصة، ويختلف عن وضع العام 2008. وتتيح لنا مشاكل السندات الأوروبية إلقاء نظرة فاحصة على المشكلة. صحيح أنه يمكن إنقاذ البلدان الصغيرة على أيدي بلدان أخرى أقوى منها، لكن الالتزام المالي الضروري للانقاذ يضعف البلدان المُنقذة ويهدد قدرتها على البقاء قوية.

صداع في الصين والخليج

في حين تسبب خفض "ستاندرد آند بورز" لتقييم ديون الحكومة الأميركية في صدمة زعزعت أركان الأسواق المالية، فإن الصين لديها من الأسباب الإضافية ما يجعلها الأكثر انزعاجًا على الإطلاق، ذلك أن القسم الأعظم من احتياطاتها الرسمية من النقد الأجنبي (أكثر من 60%)، هذا إضافة إلى سندات الخزانة الأميركية والتي تستحق للصين وهي حوالى 1.1 تريليون دولار.

طالما لم تتخلف حكومة الولايات عن سداد ديونها، فإن الخسائر التي قد تتكبدها الصين نتيجة خفض التقييم ستكون ضئيلة. لا شك أن قيمة الدولار ستنخفض، الأمر الذي يفرض خسارة القوائم المالية لبنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني)، والدولار المنخفض من شأنه أن يخفض من أسعار السلع الأميركية بالنسبة إلى المستهلكين والشركات في الصين، وبهذه الحال ستكون المكاسب المترتبة عن شراء السلع الأميركية كافية لضبط معادلة خسائر القوائم المالية لبنك الشعب الصيني.

هذا وقد يرغم خفض التصنيف وزارة الخزانة الأميركية أيضًا على رفع أسعار الفائدة على السندات الجديدة، وإذا حدث ذلك فإن هذا يعني المكسب بالنسبة إلى الصين ولكن توقع الركود، قد يؤدي ثانية إلى احتمالات تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها وستكون هذه أعظم أثرًا مما هي عليه اليوم.

هذه المخاوف تدق أجراس الإنذار في الصين، لذلك تتردد نصيحة إقتصادية بضرورة التنويع بعيدًا من الأصول الدولارية، لكن هذه ليست بالمهمة السهلة، وخصوصًا في الأمد القريب، وإذا ما تم البدء في شراء أصول غير دولارية بكميات ضخمة فهذا يعني تحويل بعض الأصول الدولارية إلى عملة أخرى، وهذا من شأنه أن يدفع قيمة تلك العملة إلى الارتفاع، وبالتالي زيادة التكاليف المفروضة على بنك الشعب الصيني.

وهناك فكرة طالبت فيها أميركا، وتجري مناقشتها في أروقة القرار الاقتصادي والمالي وتتلخص هذه الفكرة بالسماح للرنمينبي (عملة الصين) بالارتفاع في مقابل الدولار، لكن هذا من شأنه أن يخفض الصادرات ويشجع الواردات وهو ما يعني تقليص الفائض التجاري المزمن لدى الصين.

الواقع أنه ليس هناك علاج قصير الأجل لمعظم المشكلات بين الاقتصاد الأميركي وإشكالاته والاقتصاد الصيني وطموحاته، لذلك ومع المشكلة الحالية ونظرًا إلى حجم الارتباط والترابط، ستصاب الصين، وهي مصابة فعلًا بصداع لن يتم تسكينه بسهولة.

وليست بعيدة عن ذلك حال اقتصادات الخليج العربي وارتباط عملاتها بالدولار. وأحد الجوانب الرئيسة التي يتركز عليها النقاش هو الطريقة التي يمكن بها للدولار الضعيف أن يزيد تكاليف الواردات التي تعتمد عليها دول الخليج وبالتالي دفع مؤشر التضخم إلى أعلى.

هذا وقد جدد تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة نقاشًا

تفجر العام 2008، حين تحدت دول الخليج تكهنات بأنها ستتخلى عن ربط عملاتها بالدولار، وهذا ما لم يحدث، لكن حدث تضخم عال بحدود الخانتين العشريتين وكانت الكويت أول دولة خليجية تفك ارتباط عملتها بالدولار في العام 2007، عندما تحولت إلى ربط الدينار بسلة من العملات المختلفة، على الرغم من رجحان كفة الدولار بقوة في تلك السلة كما يقول المحللون.

ومع أن المحللين الاقتصاديين عادوا إلى مناقشة مسألة الارتباطات بالدولار، إلا أن معظمهم يعتقد أن من غير المحتمل فك الارتباطات في الأجل القصير، كون هذا القرار يتضمن عوامل أخرى تحتاج إلى دراسة لذلك سارعت حكومتا الإمارات والبحرين إلى استبعاد أي تكهنات بخصوص احتمال ابتعادهما عن الدولار. وكذلك أمر المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في العالم العربي.

إذًا القلق يسود والاحتمالات الأسوأ تتراءى للكثيرين، وأزمة الديون السيادية الأوروبية والأميركية قد تضع الاقتصاد العالمي أمام امتحانات صعبة، تبدو أمامها تدابير مؤتمرات العشرين الكبار وخطواتها عاجزة وغير قادرة على الإنقاذ السريع. فما هي الصيغ المحتملة؟ وما هي الأدوات الممكنة؟ أسئلة ما زال من المبكر الإجابة عنها، لكن يمكن القول أن المطلوب سيكون مختلفًا نوعيًا عن السابق وعن الذي اعتمد بعد العام 2008، والكثير من التطورات التي لم تأخذ مداها الفعلي، بخاصة تلك المتعلقة بإصلاح الأنظمة المالية الدولية والأنظمة النقدية والمؤسسات المالية والدولية.

فلن يكون ممكنًا التجاوز مرة أخرى، وسيكون الدولار أمام اختبارات قاسية.

التطورات في الاستراتيجية الاسرائيلية خلال ستة عقود

محمد خواجه*

إستهلال نظري

على الرغم من الادّعاء الصهيوني التاريخي بالعداء مع النازية، فقد تأثرت إسرائيل بالعقيدة العسكرية الألمانية ومرتكزها إستراتيجية الحرب الخاطفة، وهي خلاصة الفكر العسكري الغربي، والتجربة التطبيقية للجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية. وقد أحدثت هذه الاستراتيجية تبدّلاً جوهريًا في مفاهيم الحرب، حيث نقلتها من حال الثبات والجمود إلى الحركية السريعة في ميادين القتال. ويمكن القول، إنّها ولدت كنقيضٍ لحرب الخنادق الرتيبة، والقتال الجبهوي المباشر، اللذين طبعا تلك الحرب بطابعهما. ولم يكن بالإمكان إبصارها النور، لولا القفزة التكنولوجية، خلال عقود ما بين الحربين، ولا سيما في حقلَيْ صناعة الطائرات والمدرّعات، جناحي إستراتيجية الحرب الخاطفة، التي اعتمدتها إسرائيل ولا تزال، متمثّلةً سمة العصر المتميزة بالسرعة. وجوهر هذه الحرب، يقوم على توفير الحماية الجوّية للقوات المدرّعة، المتوغّلة في جبهة العدو، بقصد الوصول إلى مركز الثقل العملياتي لديه

* باحث في الشؤون العسكرية

وتدميره، وإذا تعذّر ذلك، فأقلّه إفقاده الرغبة على مواصلة القتال.

وساعد في إبراز مزايا الحرب الخاطفة، اقترانها بأسلوب الاقتراب غير المباشر، الذي وصفه الإستراتيجي البريطاني ليدل هارت بأنّه: "يأخذ أبعادًا أوسع وأشمل، إذا ما تضمّن المناورات على المؤخّرات"[1]. ولبُّ هذا الأسلوب مهاجمة الخصم في الاتجاهات غير المتوقّعة، كما فعل هنيبعل في غابر الزمان، عند غزوه الأراضي الرومانية، وسلوكه طريقًا طويلًا وعرًا عبر جبال البيرنيه والالب، لتأمين عنصر المفاجأة. وكذلك فعل الجيش الألماني خلال غزوه لفرنسا، حين اكتنف خطّ ماجينو المنيع، وبدل الدخول من وسط بلجيكا، إلتفّ عبر غابات الأردين وتضاريسها الصعبة، محقّقًا عنصرَيْ المبادأة والمفاجأة، اللذين شلاّ إرادة القيادة الفرنسية كلّيًا. حينها، إستعدّ الفرنسيون لمعركة سجيّتها دفاعية سكونيّة، بالارتكاز على التحصين والعوائق والنيران الثابتة، بينما اعتمد الألمان حربًا هجومية متحرّكة خاطفة، مستخدمين مناورة الهجوم السريع والحاسم. إنّ أسلوب الاقتراب غير المباشر يشبه جريان المياه التي تلتفّ حول الموانع، قاصدة النقاط الضعيفة القابلة للتسرّب. ويقول الكاتب الإنكليزي بريان بوند:"إنّ ليدل هارت هو النبي المعترف به عالميًا، للحرب الخاطفة، وبطل الاقتراب غير المباشر"[2].

خيار الضرورة

منذ تأسيسه، تبنّى الجيش الإسرائيلي إستراتيجية الحرب الخاطفة، وأسلوب الاقتراب غير المباشر، كضرورة واجبة فرضتها خصائص الكيان الصهيوني المتعلّقة بـ: ضيق الجغرافيا، وضعف الديمغرافيا، وقلّة الموارد الطبيعية، فضلًا عن إحاطته بطوق من الأعداء، يُفترض امتلاكهم فائضًا من القدرات المتنوعة. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، اسحاق رابين: "إنّ

1 – ليدل هارت، "**الإستراتيجية وتاريخها في العالم**"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1967، ص 44.

2 – بريان بوند، "**الفكر العسكري عند ليدل هارت**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1979، ص 224.

عقيدة ليدل هارت الخاصّة بالاقتراب غير المباشر، قد تواءمت، إلى حدّ كبير، مع اختيار إسرائيل لوسائل ترمي إلى التغلّب على نقص العديد والأسلحة في فترة الحرب الأولى (1948–1949)"[3]. وكان قصده حرب الاستيلاء على فلسطين، حيث استخدم الإسرائيليون هذا الأسلوب، مرارًا، ضدّ الجيوش العربية وجيشي الجهاد والانقاذ، في جولتَيْ القتال الثانية والثالثة من حرب العام 1948. وبرز هذا الأسلوب جليًا، ضدّ جيش الإنقاذ، في هجومهم على قرى الجليل، ولا سيما معركة ترشيحا. وكذلك حين عبرت مدرّعاتهم، منطقة مزروعة بالألغام، على محور صفد – ميرون، ما شكّل مفاجأة غير متوقّعة للمدافعين العرب.

لقد أتاح تبنّي الدولة العبرية لاستراتيجية هجومية، معالجة نقاط ضعفها الجيوبوليتكية، والتعويض عنها ببناء جيش مبادر ومتحرك، قادر على نقل المعركة، خلال وقت وجيز، إلى أرض الخصم. ويؤكد الباحث العسكري المصري محمود عزمي: "إنّ افتقار إسرائيل لعمق جغرافي – إستراتيجي، كان له أثره الكبير في تحديد معالم الإستراتيجية الهجومية التي تتبّعها"[4].

وبرهنت حروب الجيش الإسرائيلي عن جدوى استراتيجيته العسكرية، التي تحتلّ مساحة واسعة من الإستراتيجية العليا للدولة، المسكونة بهاجس الأمن، محقّقًا عبرها، تفوّقًا نوعيًا في أغلب منازلاته ضدّ الجيوش العربية. وكان دائمًا يضع نصب عينيه، ضرورة حسم الحرب بالسرعة القصوى، لأنّه بحسب وصف الكاتب الفرنسي جاك بينودي: "جيش طويل الباع، لكنّه قصير النفس"[5]. ومردّ قصر النفس يعود إلى خصائص الكيان الصهيوني، المشار إليها، التي حوّلته إلى مجتمع إسبارطي جميع أفراده محاربون، ليتناسق مع شعار، مؤسس الكيان، ديفيد بن غوريون كل الشعب جيش.

3 – المرجع ذاته، ص 229.

4 – محمود عزمي، "**دراسات في الحرب الخاطفة**"، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 1972، ص246.

5 – جاك بينودي، "**تساحال**"، شركة المطبوعات الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص 129.

ولتسويق هذا الشعار من دون توقّف عجلة الحياة، إتّبع الإسرائيليون نظام خدمة عسكرية مرنًا وعمليًا، شبيهًا إلى حد كبير، بنظام التعبئة السويسري، أسهم بتشكيل قوات مسلّحة قوامها: قوة نظامية في حالة جهوزية دائمة، وهي خليطٌ من الضباط والجنود المحترفين، زائد أفراد الخدمة الإلزامية، وقوة إحتياطية مؤلفة من كلّ الإسرائيليين الذين خدموا في الجيش، ولم تتجاوز أعمارهم الخمسين عامًا، بحيث يتمّ استدعاؤهم، بقرار من مجلس الوزراء عند الضرورة القصوى. ولأنّ هؤلاء صفوة القوى المنتجة في الكيان الصهيوني، فإنّ أيّ حرب طويلة، حتى لو كان النصرُ خاتمتها، تؤدي إلى نزف إقتصادي يُرخي بثقله على الكيان بمجمله. عندها ينطبق المثل القائل: "نجحت العملية لكن المريض مات".

الدعم الخارجي

ما كان بمقدور الدولة العبريّة إعتماد إستراتيجية الحرب الخاطفة، لولا توافر عاملين رئيسين:

أ– الدعم الغربي غير المحدود في ميادين شتى، بخاصّة العسكري منها. وكانت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، قد أصدرت "الإعلان الثلاثي" العام 1951 والذي تعهّدت بموجبه حماية الكيان الصهيوني، والذود عنه بمواجهة أيّ نوع من المخاطر. هكذا أمّن الكيان ظهيرًا إستراتيجيًا أثبت جدواه في كلّ حروبه، بخاصّة حرب العام 1973، حين مدّته واشنطن، على وجه السرعة، بجسرين جوّي وبحري لنقل السلاح والعتاد إليه. وفي العقدين الأوّلين من وجوده، تكفّلت هاتان الدولتان الأوروبيتان بالجزء الأكبر من الدعم العسكري. ومثالًا لا حصرًا، قدّمت باريس إلى تل أبيب، غداة العدوان الثلاثي على مصر، 72 طائرة "ميستير-4" النفّاثة، و200 دبابة من طراز "13 – AMX"، ومدافع 155 ملم. وفي ما بعد، زوّدتها طائرات "الميراج" التي أدى استخدامها، دورًا حاسمًا في حرب حزيران/يونيو 1967.

لم يقتصر الدعم الفرنسي على السلاح التقليدي فحسب، إذ منذ العام

1957، بدأ تنفيذ مشروع "لافوازيه" لمساعدة إسرائيل على امتلاك القدرة النووية، التي وفّرت لها مظلّة ردع غير تقليدية تجاه محيطها العربي. وبررت القيادة الفرنسية عروضها السّخية، آنذاك، بكرهها للرئيس جمال عبد الناصر، واتّهامه بدعم الثورة الجزائرية. ولقد عبّر الجنرال شارل ديغول عن عمق العلاقة مع إسرائيل، العام 1961، في أثناء تكريم بن غوريون في قصر الأليزيه بقوله: "نخب إسرائيل صديقتنا وحليفتنا"[6]. وتقتضي الدقّة القول، إنّ ديغول أوقف غداة حرب حزيران/يونيو 1967، إمداد الدولة العبرية بالسلاح، وفي أواخر العام 1968، منع تزويدها قطع الغيار، احتجاجًا على تدمير الأسطول الجوي اللبناني على أرض مطار بيروت. أمّا بريطانيا، فدورها غنيّ عن التعريف، كونها صاحبة الفضل الأكبر في نشوء الدولة العبريّة، وتمكينها من الاستيلاء على أرض فلسطين وطرد شعبها.

لكن بعد غروب شمس هاتين الإمبراطوريتين، تصدّرت الولايات المتحدة قائمة الدّاعمين للكيان الصهيوني. ويقول شيمون بيريز: "بدأت الرعاية الأميركية المباشرة لإسرائيل، وضخّ السلاح إليها مع تسلّم كينيدي ونائبه جونسون مقاليد السلطة في واشنطن، وتمّ تزويدنا الطائرات والدبابات أواسط الستينيات"[7]. في ما بعد، حصلت إسرائيل على عدد من طائرات "سكايهوك" النفّاثة المطاردة، ودبابات "باتون" من الولايات المتحدة؛ وكانت قد سمحت لكندا، في أواخر العام 1955، بتسليم إسرائيل: "42 طائرة نفّاثة من نوع "سابر–84"، صناعة كندية بإجازة أميركية"[8]. بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، باتت الولايات المتحدة المورّد الرئيس للسلاح إلى الدولة العبرية، وقد ورثت نفوذ بريطانيا وفرنسا، في منطقة الشرق الأوسط.

ب– إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، تدفّق آلاف الضباط والرتباء

6 – شيمون بيريز، "**حروبنا مع العرب**"، الشركة الحديثة لتوزيع الكتب والمنشورات، بيروت، 1971، ص 115.

7 – المرجع ذاته، ص 78.

8 – المرجع ذاته، ص 76.

والجنود من يهود أوروبا والولايات المتحدة إلى فلسطين، حاملين معهم اختصاصاتهم وخبراتهم، التي اكتنزوها خلال قتالهم إلى جانب جيوش الحلفاء. هذا فضلاً عن فرقتين يهوديّتين خدمتا تحت أمرة الانتداب البريطاني مباشرة. والجدير بالذكر أنّ موشيه دايان، فقد إحدى عينيه عند جسر الخردلي في الجنوب اللبناني، في إبّان قتاله إلى جانب الجيش الإنكليزي ضدّ القوات الفرنسية الموالية للجنرال بيتان. وقد انضوى عدد كبير من المتطوعين اليهود في صفوف "البلماخ"، الجناح العسكري للهاغاناه، قبل أنّ يتمّ دمجهم مع المنظمات الصهيونية المسلّحة، الهاغاناه والارغون وشتيرن أو ليحي ليشكّلوا في ما بينهم الجيش الإسرائيلي. يقول حاييم هرتزوغ: "كانت الخبرة التي اكتسبها 30 ألفًا من المتطوّعين اليهود في جميع أسلحة الجيش البريطاني، ذات قيمة عظيمة عند تأسيس جيش الدفاع الإسرائيلي"[9]. هذا الرقم يقتصر على اليهود الذين التحقوا بالجيش الإنكليزي فحسب، من دون ذكر الآلاف غيرهم، ممّن خدموا في صفوف جيوش الحلفاء الأخرى.

ولتأمين صَهْر هؤلاء جميعًا، ضمن هيكل عسكري موحّد، عمل الجنرال إيغال يادين، أحد صائغي الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، منذ العام 1947، على ابتكار رؤية تنظيمية، تتناسق مع هذه الإستراتيجية، وتنقل المنظمات الصهيونية من مجموعة عصابات مسلّحة إلى قوّات نظامية، وذلك قبل الإعلان الرسمي عن ولادة الجيش الإسرائيلي. هذا من دون إغفال قدوم مئات العلماء والخبراء والفنيين اليهود المهرة، حاملين معهم عُصارة المعرفة الغربية وعلومها. وقد استفاد الكيان الصهيوني من خبرات بعضهم، لإنشاء صناعة عسكرية زوّدت جيشه ولا تزال، جزءًا وازنًا من احتياجاته.

ولأنّ الإستراتيجيات والخطط العملانية وتكتيكات القتال تبقى مجرد مفاهيم نظرية بحتة، إن لم يجرِ فحصها والتأكّد من مدى مطابقتها للواقع الميداني، فقد نفّذت إسرائيل مئات المعارك والهجمات والتوغّلات، في عمق

9 – حاييم هرتزوغ، "**الحروب العربية الإسرائيلية (1948 – 1982)**"، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص15.

دول الطوق العربية المتاخمة لفلسطين. وإذا وضعنا حرب العام 1948 جانبًا، فقد قامت بخمس حروب كبرى، كانت أولاها العدوان الثلاثي على مصر.

الاختبار الأوّل

إنّ توافر عنصرَيْ "الدعم الخارجي"، لم يحلْ دون حاجة الجيش الإسرائيلي إلى أعوام عديدة قبل اكتمال عدّة الحرب الخاطفة. ففي أثناء عدوان 1956، إستعان بالطائرات الفرنسية والإنكليزية، لتغطية توغّل قواته البرّية في شبه جزيرة سيناء نتيجة ضعف سلاح الجوّ لديه. في تلك الحرب إستخدم الإسرائيليون، لأول مرّة، قوات المظلّيين، حين حملت 16 طائرة "داكوتا" كتيبة منهم إستولت على منطقة الممرات الطبيعية وسط سيناء، فشكّلت رأس جسر للقوّات الإسرائيلية التي تقدّمت عبر محاور ثلاثة: الأول، محور الكونتيلا/تمادا/نخل/ممر متلا/قناة السويس. الثاني، محور أم قطف/أبو عجيلة/بير جفجافة/ قناة السويس. الثالث، محور رفح/العريش/القنطرة/ قناة السويس، في عملية إقتراب غير مباشرة، قاصدة تدمير مركز الثقل العملاني للجيش المصري. ونجحت القوّة الإسرائيلية، خلال بضعة أيام، في احتلال قطاع غزّة وصحراء سيناء. ولم تنسحب إلاّ، في آذار/مارس 1957، إثر انتشار القوات الدولية على الحدود المصرية الفلسطينية، وضمان موافقة القاهرة على مرور السفن التجارية الإسرائيلية عبر مضائق تيران التي تربط جنوب فلسطين بالبحر الأحمر وعبره ومنه إلى القارة الأفريقية.

في المقابل، حشد الجيش المصري الجزء الأكبر من قواته في مدن السويس وبور سعيد وبور فؤاد والإسماعيلية تحسّبًا لعمليات إنزال بريطانية فرنسية مشتركة. وكان يعتقد بأن هاتين القوتين تشكلان الخطر الرئيس عليه، وإذا قدّر لهما السيطرة، فلن تكتفيا باحتلال الأرض، بل ستسعيان إلى إطاحة سلطة الرئيس جمال عبد الناصر الذي عمل على تقويض نفوذهما الاستعماري من خلال دعمه الثّوار المناهضين لهما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وبناءً على الخلاصات الميدانية، قرّرت القيادة الإسرائيلية توسيع ملاك

قوات المظلّيين، وتكثيف التدريب على القتال الليلي، وإيلاء شأن أكبر لورش الصيانة المتحرّكة التي ترافق القوّات المدرّعة وتصلح الأضرار والأعطال في الميدان. كما تمّ تحويل سلاح المشاة إلى قوّات ميكانيكية محمولة، وصرّح الجنرال أرئيل شارون عشية حرب 1967: "إنّه لا يوجد عسكري واحد يمشي في جيشنا اليوم"[10]. وأظهر عدوان 1956، تطوّرًا ملحوظًا في أداء الجيش الإسرائيلي الذي قاتل كقوّة نظامية محترفة، تجيدُ التنسيق بين الأسلحة المختلفة، في دلالة على الجهد المبذول، خلال السنوات الثماني المنقضية على تأسيسه. وقد استخدم، آنذاك، اللواء، كتشكيل رئيس في المعركة.

كما كلّفت القيادة الجنرال عايزر وايزمن، الطيار السابق في سلاح الجوّ الملكي البريطاني، بإعداد خطّة لتطوير سلاح الجوّ، فعمل على تزويده طائرات قاذفة مطاردة في آن واحد، وأخضع الطيّارين لبرنامج تدريب مكثّف، داخل الكيان الصهيوني وخارجه. لقد أُوتي هذا البرنامج أهدافه، إذ يمكن القول، إنّ الطيار الإسرائيلي من أكثر الطيّارين كفاءة في العالم. وكان عديد الطيّارين الإسرائيليين، آنذاك، يفوق عدد الطائرات العاملة، بحيث يتناوب في أثناء الحرب، أكثر من طيّار على الطائرة الواحدة، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة.

إرتكزت رؤية وايزمن على تعويض ضآله العمق الإسرائيلي من خلال الإمساك بسماء المعركة. وهكذا استبدل العدو، آنذاك، ضيق الجغرافيا باتّساع السماء. ويقول وايزمن: "لأنّ بلدنا خالٍ من كل عمق إستراتيجي، وهذا أمر يعرفه الجميع، مقابل ذلك لدينا سماء ممتدّة في الارتفاع، وفي الأفق، وذلك هو عمقنا الإستراتيجي"[11]. من جهته، حدّد الجنرال موشيه دايان مهمّة أساسية لهذا السلاح، تتلخّص بمساندة الجيش النظامي لكبح أيّ هجوم معادٍ، لحين وصول القوّات الاحتياطية إلى الجبهة، متحدّثًا: "عن

10 – ادغار أوبالانس، "**الحرب الثالثة**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1988، ص 32.

11 – هيثم الكيلاني، "**المذهب العسكري الإسرائيلي**"، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الثانية، 1969، ص 657.

فجوة زمنية تراوح ما بين 24 و72 ساعة، يسدّها سلاح الطيران"[12].

النظرية والتطبيق

إضطلع سلاح الجوّ الإسرائيلي، بقيادة الجنرال "موردخاي هود"، بدورٍ حاسم في حرب حزيران/يونيو 1967، حيث نجح بالقضاء على نظيره المصرّي خلال ثلاث ساعات، وبأسلوب مشابه، عطب سلاحَيْ الجوّ الأردني والسوري. لقد وجّه هذا السلاح ضربةً قاضية للطيران العربي، حيث دمّر 416 طائرة مصرية وسورية وأردنية كانت غالبيتها جاثمةً فوق مدارج المطارات، بينما اقتصرت خسائره على 26 طائرة، معظمها سقط بواسطة سلاح الدفاع الجوّي.

حقّقت عملية "اليمامة البيضاء" مفاجأةً إستراتيجيةً، برهنت عن مستوى عالٍ من التخطيط والتدريب والتنفيذ، بحيث حسمت نتيجة الحرب قبل أن تبدأ، سامحةً للطيران الإسرائيلي بالسيطرة الكاملة على سماء المعركة، والتفرّغ لتقديم المعونة إلى التشكيلات البرّية.

وكان الجيش المصري قد نشر خمس فرق مشاة وفرقتي مدرّعات، موزّعة على محاور سيناء الثلاثة: الشمالي والأوسط والجنوبي، إضافة إلى قطاع غزّة. في المقابل حشدت القوّات الإسرائيلية ثلاث فرق مدرّعة على الحدود الغربية مع مصر، وتقصدت افتعال حركةً دائمةً على المحور الجنوبي لتضليل القيادة المصرية بشأن اتّجاه الضربة الرئيسة. وقد اعتقدت هذه القيادة أنّ العدو سيكرّر سيناريو عدوان 1956، لكنّ الهجوم الافتتاحي لفرقة الجنرال يسرائيل تال (صاحب مشروع دبابة ميركافا) تمّ على المحور الشمالي بدءًا من منطقة رفح.

وفي الوقت نفسه، تقدمت فرقة الجنرال شارون على المحور الأوسط، متجهة نحو منطقة أبو عجيلة الحصينة التي تشكل عقدة مواصلات هامة، وتحوي الكثير من المواقع العسكرية المصرية. في حين تغلغلت وحدات

12 – موشيه دايان، "**حرب الغفران**"، دار الجليل للنشر، عمّان، 1976، ص32 .

الجنرال إبراهام يوفيه، عبر الكثبان الرملية، بين هذين المحورين لتأمين مجنّبات الفرقتين المهاجمتين، وقطع الصّلة بين الوحدات المصرية. وبعد سيطرة القوّات الإسرائيلية على هذين المحورين، نقلت جهدها إلى المحور الجنوبي، قاصدةً ممرّ متلا لسدّ الطريق على انسحاب المدرّعات المصرية وتدمير أكبر عدد منها. وفي غضون 48 ساعة وصل الجنود الإسرائيليون، إلى الضفّة الشرقية من قناة السويس.

هذا وقد خسر المصريون في تلك الحرب، حوالى ثلثي قوّتهم المدرّعة، دُمّر أغلبها بواسطة سلاح الجوّ الإسرائيلي الذي لم يفارق سماء سيناء طوال فترة القتال. ولولا مساندته الحثيثة، لما كان بإمكان القوّات المهاجمة أن تحسم المعركة لمصلحتها. وتبرز براعتها بتطبيق إستراتيجية الحرب الخاطفة، مستخدمة أساليب الاقتراب غير المباشر.

وبعد أن اطمأنت قيادة العدو إلى حسن سير الأمور على الجبهة المصرية، باشرت عند الحادية عشرة من صباح 5 حزيران/يونيو، هجومها على الجبهة الأردنية. وكان الجيش الأردني قد وزّع ستة ألوية مشاة، ولواءين مدرّعين في الضفّة الغربية، بينما حشد نظيره الإسرائيلي عشرة ألوية مدرّعة وميكانيكية، قامت بالتوغّل في عمق الضفّة من القطاعين الجنوبي والشمالي. وكانت مدينة القدس هدفًا محوريًّا للهجوم المعادي، الذي تصدّرته قوّات المشاة والمظلّيين، نظرًا إلى ضيق شوارع المدينة غير المؤاتية لحركة المدرّعات. ولتأمين عزلها، وتحويلها إلى أحياء مقطّعة الأوصال، صوّبت هذه القوّات اتجاهات هجومها على المرتفعات المشرفة، والطرق الرئيسة المؤدّية إليها، فأحكمت سيطرتها على طريق رام الله في الشمال، والطريق المؤدّي إلى الخليل في الجنوب، والطريق الرابط بين مدينتَيْ بيت لحم والقدس.

وفي الوقت نفسه، كانت الوحدات الإسرائيليّة بمؤازرة سلاح الجوّ، تهاجم مدن نابلس وجنين ورام الله والخليل وطولكرم وأريحا. ولولا دعمه المباشر، حيث قصفت طائراته، مرارًا، مراكز القيادة والتجمّعات وخطوط الإمداد

والمواقع الحصينة للجيش الأردني، لعجزت القوّات المهاجمة عن إنجاز مهمّاتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد قاتلت القوّات الأردنية ببسالة وفقدت الآلاف من أفرادها نتيجة الغارات الجوّية الكثيفة بينما بلغت "الخسائر الإسرائيليّة على الجبهة الأردنية، 550 قتيلًا و2500 جريح"[13]. لقد استخدم الجيش الإسرائيلي في قتاله أساليب المباغتة والعزل والتطويق، والهجوم على مجنبات القوّات المدافعة، التي تمّ عزلها، ومنع إيصال النجدات اليها. ومساء يوم 7 حزيران/ يونيو، استتب الأمر له، حين دخل المدينة المقدسة وباقي مدن الضفّة الغربيّة وبلداتها.

وبعدما أحكم العدو قبضته على صحراء سيناء والضفّة الغربيّة، باشر عمليّاته، صبيحة 9 حزيران/يونيو، على الجبهة السورية، مستخدمًا النيران الجوّية ومدافع الهاوتزر بكثافة، لتدمير شريط مواقعها الأمامية، وإسكات مرابض مدفعيتها. وعلى أثر ساعات من التمهيد الناري، هاجمت القوّات الإسرائيليّة عبر محورين: الأوّل، تقدّم لواء مدرّع بقيادة الجنرال ألبرت ماندلر، من أقصى الشمال سالكًا طريق كفارسولد – القلع – زاعورة – بانياس، للاقتراب من المدخل الشمالي لمدينة القنيطرة. في الوقت نفسه، التفّ لواء جولاني حول تلّي العزيزيّة وفاخر الحصينين، حيث كانت تدافع عنهما، كتيبتان سوريّتان. وعند حلول المساء، حقّق هذان اللواءان الأهداف المرسومة لهما، بعد قتال تلاحمي، ولا سيّما داخل حصون تلّ العزيزيّة، الذي تعرّض لعشرات الغارات الجوّية، وآلاف القذائف المدفعية. أمّا المحور الثاني، فقد صعّدت فيه وحدات العقيد يوري رام المدرّعة، بمؤازرة لواء مظلّي جنوبًا، لتتقدّم ببطء إلى جسر بنات يعقوب، بعدما استولت على القرى القريبة من بحيرة طبريا.

وفي صباح اليوم التالي، سقطت بلدة بانياس بيد قوّات ماندلر التي تابعت سيرها نحو مدينة القنيطرة، بالتلازم مع تقدّم القوّة الآتية من جسر بنات

13 – حاييم هرتزوغ، "الحروب العربية الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص213.

يعقوب – العتيقة – كفرنفاخ، فتلاقى فكّا الكمّاشة حول مدينة القنيطرة، التي سقطت من دون قتال، بعدما أخلتها القوّات السورية، ربّما خوفًا من التطويق.

وجريًا على عادتها، استخدمت القوّات الإسرائيليّة أسلوب التطويق والمهاجمة من الخلف، كما فعلت في معركة تلّي العزيزيّة وفاخر. ونظرًا إلى تضاريس الجولان الصعبة، قلّلت، إلى حدّ كبير، من استعمال المدرّعات، مركّزة على قوّات المشاة والمظلّيين، الذين تمّ ابرارهم بواسطة طائرات الهليكوبتر، التي استخدمت بكثافة في المعارك. ومع سقوط مرتفعات الجولان وضعت حرب الأيام الستّة أوزارها.

أفردنا هذه المساحة لتلك الحرب بالذّات، كونها قدّمت المثال على تطبيق الحرب الخاطفة، وحقّقت جملة أهداف إستراتيجية للدولة العبرية، لا تزال تستفيد من مزاياها حتى الآن. فقد لبّت رغبات المشروع الصهيوني بالتوسّع والإستيطان لإستقدام المزيد من المهاجرين اليهود. وفكّت عقدة ضيق جغرافية الكيان حيث بعد احتلال صحراء سيناء والضفة الغربية وقطاع غزّة وهضبة الجولان، باتت مساحته تزيدُ عن أربعة أضعاف مساحة فلسطين. وبهذا الصدد يقول حاييم هرتزوغ: "بعد حرب الأيام الستّة، تغيّر الموقف الإستراتيجي لمصلحة إسرائيل تغيّرًا جذريًّا. فأصبحت، لأوّل مرّة، تتمتّع بعمق دفاعي؛ ففي الجنوب، باتت صحراء سيناء بمنزلة عازل طبيعي، وتأمّنت السيطرة على الضفّة الغربية، وأُبعدت القوّات المعادية عن الشريط الساحلي، وخط "الخصر الضيّق" لإسرائيل، والمناطق المحيطة بالقدس. وفي الشمال، أصبحت المدفعية والمدرّعات الإسرائيلية، هي التي تهدّد دمشق، على عكس ما كان قائمًا من تهديد سوري للجليل الشمالي"[14]. هذا من الناحيتين الإستراتيجية والعسكرية، فماذا عن الجانب السياسي؟

لقد سبّبت نتائج الحرب صدمة قويّة للمشروع القومي العربي، الذي اتّخذ،

14 – حاييم هرتزوغ، "**الحروب العربية الإسرائيلية**"، مرجع سابق، ص221

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، منحى انحداريًا، فتبدّل الكثير من القناعات والمفاهيم السائدة، آنذاك، وبدأت الأنظمة العربية، التي طالما "نادت" بتحرير فلسطين، ورفض وجود إسرائيل، تخفض، تدريجًا، من سقف أهدافها، لتكتفي بطلب استرجاع أراضي العام 1967، وفق القرار الدولي 242.

وبالعودة إلى تقويم تلك الحرب، علّق ليدل هارت على أداء الجيش الإسرائيلي بالقول: "على الرغم من أنّ غودريان وروميل كانا كريمين للغاية في الإقرار بتأثيري عليهما، إلا أنّهما لم يدركا الجانب الأكثر حذقًا في الاقتراب غير المباشر، بمثل الدقّة التي أدركها الإسرائيليون"[15]. وعقّب الجنرال إيغال يادين على كلام الإستراتيجي البريطاني قائلًا: "لقد تعلّمنا جميعنا لسنوات طويلة من كتبك، وكان نجاح معارك الأيام الستّة شهادة على سلامة تعاليمك، التي، لحسن طالعنا، لم يتعلّمها العرب"[16].

لقد شكّلت حرب حزيران نموذجًا مثاليًا لإستراتيجية الحرب الخاطفة، ورفعت من مكانة سلاح الجوّ الإسرائيلي كثيرًا في نظر القادة الصهاينة، فعمدوا إلى تحديثه، لتحلّ طائرات الفانتوم و السكايهوك الأميركية، مكان طائرات ميستر الفرنسية المتقادمة. وقد بلغت: "الميزانية المخصّصة لهذا السلاح، عشية حرب تشرين 1973، 52% من إجمالي ميزانية الدفاع"[17].

بروز المقاومة

لكنّ الانتصار الإسرائيلي الباهر في حرب 1967 لم ينل من الإرادة العربية، بل أنتج النقيض المتمثّل بالمقاومة الفلسطينية التي قامت فلسفتها، في البداية، على الحرب الشعبية كبديل عن حروب جيوش الأنظمة العربية. وقد نقضت هذه الفلسفة الفكرة الصهيونية الزاعمة، بأنّ الإسرائيليين يقيمون على أرض بلا شعب، أيّ نفت وجود الشعب الفلسطيني. فجاءت مقاومته

15 – بريان بوند، "**الفكر العسكري عند ليدل هارت**"، مرجع سابق، ص 229

16 – المرجع ذاته، ص248

17 – إيليا زعيرا، "**حرب يوم الغفران**"، المكتبة الثقافية، بيروت، 1996، ص 28

المسلّحة نفيًا لهذا النفي، ونفي النفي إيجاب. وفي السنوات الأولى لإنطلاقتها، نفّذت تلك المقاومة عشرات العمليات النوعية داخل شريط المستوطنات الصهيونية، المتاخمة للحدود اللبنانية والأردنية والسورية، وتصدّت للتوغّلات الإسرائيليّة، بخاصّة على الجبهة الأردنية. وجاءت معركة بلدة الكرامة، الواقعة شرقي نهر الأردن، آذار/مارس 1968، لتشكّل مفصلًا نوعيًّا في أداء المقاومة وقدرتها، حين نجحت، إلى جانب الجيش الأردني، بمنع العدو من دخول البلدة وتحقيق أهدافه بالقضاء على قواعد المقاومة فيها، وتحميله حوالى مئة إصابة بين قتيل وجريح، مستخدمة في قتالها تكتيكات حرب العصابات. بعد تلك المعركة، اكتسبت المقاومة الفلسطينية مشروعيّة رسمية وشعبية في العالم العربي، وأصبحت منظمة التحرير الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وكان الجيش الإسرائيلي قد تنبّه، باكرًا، لهذا النوع من القتال، فوسّع من ملاك ألوية النخب المخصّصة للتّعامل مع النشاطات الفدائية. وفي هذا السياق، زار موشيه دايان فيتنام الجنوبية، العام 1966، للاطّلاع على الأساليب الأميركية الخاصّة بمكافحة حرب العصابات.

وكردٍّ على النشاط الفدائي، اعتمد هذا الجيش سياسة العقاب الجماعي، باستهدافه مناطق انطلاقه. ونال لبنان الحصّة الوفيرة من هذا العقاب، حيث شهدت قراه الحدودية توغّلات شبه يومية، وعمليات قتل وتدمير منظّمة بحقّ المدنيين، نفّذتها القوّات الإسرائيلية، ولا سيما بعد اتفاق القاهرة 1969، فضلًا عن الإغارات الجوّية شبه الدائمة. وبذريعة أنّ فلسطينيين اثنين، انطلقا عبر مطار بيروت لتنفيذ عملية خطف طائرة، أقدم الكوماندوس الإسرائيلي، العام 1968، على تدمير ثلاث عشرة طائرة مدنية رابضة فوق مدارج المطار.

تقصّدت إسرائيل من هذه السياسة، جعل ثمن احتضان المقاومة الفلسطينية غاليًا ومكلفًا، وقد نجحت، إلى حدّ بعيد، بتحقيق مبتغاها. ففي تلك المرحلة، إزداد اعتماد الجيش الإسرائيلي على الغارات الجوّية

ضدّ المخيّمات الفلسطينية، والمناطق اللبنانية المتاخمة لها. وكذلك على قوّات النخبة المحمولة بطائرات الهليكوبتر، لملاحقة المجموعات الفدائية الناشطة على الحدود.

الإستنزاف

على مقلب آخر، لم يتقبّل الرئيس جمال عبد الناصر تجرّع هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وكرفض لنتائجها، أعلنت القمة العربية المنعقدة في الخرطوم، أوّل شهر أيلول/سبتمبر، اللاءات الثلاث: لا صلح، لا مفاوضة، لا اعتراف. وعمد عبد الناصر إلى بناء القوّات المسلّحة وفق أسس قتالية جديدة، حيث تمّ التركيز على خريجي الجامعات، كونهم أقدر على استخدام الأسلحة الحديثة التي زوّدهم إياها السوفيات، بعدما تبيّن أنّ أحد أسباب إخفاق الجيش المصري يعود إلى وجود عدد كبير من غير المتعلّمين في صفوفه. كما سلّم أمرته إلى مجموعة من القادة الأكفياء، أمثال الفريق محمد فوزي والفريق الشهيد عبد المنعم رياض واللواء سعد الدين الشاذلي واللواء عبد الغني الجمسي وغيرهم. وتحوّلت قناة السويس إلى منطقة احتكاك يومي، تطوّر ليصبح حرب استنزاف مفتوحة خلال العامين 1969 و1970، أعادت الثقة بالنفس إلى الجندي المصري، وفرضت على الجيش الإسرائيلي خوض نوع من الحروب الطويلة لم يألفها من قبلُ. فلجأ إلى خطّة دفاع، تمثّلت ببناء خطّ بارليف وخطّ آلون على الجبهة السورية. حينها، نجح الجيش المصري بتعطيل دينامية نظيره الإسرائيلي، وأرغمه على اللجوء إلى التخندق، والاختباء داخل الحصون الخرسانية، متّبعًا أسلوب القتال الثابت. هذا السلوك اُعتبر كبحًا للرّوح الهجومية، بما يتعارض مع إستراتيجية الحرب الخاطفة المتحرّكة. وعلّق عايزر وايزمن بالقول: "إنّ حرب الاستنزاف تُعدّ فشلًا للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية"[18]. حينها، طرأ عامل جديد، بدخول بطاريات صواريخ مضادة للطائرات (سام) من طراز "أس إي 6"

18 – سليمان رشيد سليمان، "**الإستراتيجية النووية الإسرائيلية**"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1988، ص11

و"أس إي 4" و"أس إي 2" ميدان المعركة، وبفعلها، بدأت طائرات الفانتوم تتهاوى يوميًا فوق جبهة القناة، ولقد عبّر وايزمن عن سخطه متحدّثًا: "عن أسطورة الصاروخ الذي لوى جناح الطائرة"[19].

المباغتة العربية

ساهمت هذه الصواريخ بإرباك سلاح الجوّ الإسرائيلي، والحدّ من نشاطه في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، حين استفاقت الدولة العبرية على هجوم عربي كبير أشبه بالكابوس: اختراق الجيشين المصري والسوري، بغتةً، خطوط دفاعها على جبهتين في آن واحد، محقّقين عنصر المفاجأة الإستراتيجية للمرة الأولى عربيًا، ما أفقد الجيش الإسرائيلي توازنه لبضعة أيام، قبل أن يستعيد زمام المبادرة ويقلب رياح الحرب لمصلحته؛ مستفيدًا من جملة أخطاءٍ إستراتيجية ارتكبتها القيادة السياسية المصرية، ولا سيما الإصرار على الهجوم المرتجل يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر، ونتائجه الكارثية عسكريًا، حيث خسر جيشها، خلال بضع ساعات، ما يقارب الـ 250 دبابة، غالبيتها سحبت من قوّات الاحتياط المتمركزة غرب القناة.

إنّ فشل هذا الهجوم، مهّد لفتح ثغرة الدفرسوار، وعبور الجيش الإسرائيلي إلى غرب القناة، وتدمير بطاريات صواريخ "سام"، وتطويق الجيش الثالث. فاستجدّ وضعٌ ميدانيٌ صعبٌ، سرّع من قبول الرئيس السادات وقف اطلاق النار، وفكّ الارتباط وفق الشروط الإسرائيلية، من دون مراعاة وضع الجبهة السورية الحليفة. حينها، قال الكاتب محمد حسنين هيكل: في حرب 1967 خذل السلاح السياسة، بينما في حرب 1973 خذلت السياسة السلاح.

بناءً على خلاصات تلك الحرب، عدّل الجيش الإسرائيلي في هيكل سلاح المدرّعات، بحيث أُضيفت سرية مشاة ميكانيكية إلى كلّ كتيبة مدرّعة، لتأمين الحماية لها. أُتّخذ هذا التدبير نتيجة الخسائر الجسيمة التي لحقت بالدبابات الإسرائيلية، بفعل صواريخ "ساغر" والقذائف ذات الحشوة

19 – عايزر وايزمن، "**السماء ليست الحدود**"، دار الجليل للنشر، عمّان، 1978، ص 404

الجوفاء، في إبّان المواجهات البرّية، إلى حدّ أنّ بعض الجنرالات طرح على بساط البحث، دور الدبابة ومستقبلها. من ناحية ثانية، شكّل استخدام الصواريخ المضادة للطائرات عقدة للإسرائيلي، نتيجة فعاليتها بالحدّ من قدرة المناورة الجوّية لديه، وإسقاطها 80 طائرة من أصل 140، هي مجموع خسائره في تلك الحرب.

في ما بعد، عمل العدو بمساعدة خبراء أميركيين، على فكّ لغز تلك الصواريخ، فجاء اجتياح جيشه للبنان، العام 1982، مناسبة للثأر منها، حيث نجحت طائراته الحربية بالتشويش على بطاريات الصواريخ السورية المنتشرة في البقاع وتدميرها. لم تقتصر الخسائر السورية، آنذاك، على تدمير الصواريخ فحسب، بل فقدت دمشق ما يقارب مئة طائرة، وبضعة آلاف من الجنود في مواجهات غير متكافئة. كما أدّى الاجتياح إلى إخراج منظمة التحرير من لبنان، والاتيان بحكم موالٍ للغرب[20].

الحرب اللامتماثلة

استخلصت القيادة السورية دروس تلك الحرب الصعبة والمكلفة في آن واحد، وبدأت البحث عن سبل التوازن مع الإسرائيلي، خارج منظومة الحرب الكلاسيكية: الطائرة والدبابة. وبعد انقضاء وقت طويل على حدوثها، كتب الخبير الإسرائيلي عوفر شيلح: "لا يجهل الضباط الإسرائيليون أنّ الرئيس السوري السابق حافظ الأسد أدرك، منذ العام 1982، أنّ العرب ليسوا بحاجة إلى سلاح جوّ موازٍ للسلاح الذي تملكه إسرائيل شرطًا لموازنة قوّتها، وفي استطاعتهم تحقيق التوازن بواسطة صواريخ ثقيلة وكثيرة، تُطلق على الجبهة المدنية في إسرائيل، وتلحق الضرر بها، وتردعها عن شنّ الحرب"[21].
ومنذ العام 1983، لوحظ جنوح القيادة السورية المبكّر نحو الصواريخ ذات المسار المنحني، في إطار سعيها لبناء ذراع طويلة قادرة على ضرب العمق

20 – للمزيد، أنظر محمد خواجه، كتاب "**إسرائيل الحرب الدائمة (اجتياح العام 1982)**"، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2010
21 – عوفر شيلح، صحيفة معاريف، 2010/5/28.

الإسرائيلي، تعويضًا عن ضعف قدرات سلاح الجوّ لديها. وقد حصلت، حينها، على صواريخ أرض–أرض، من طراز "س–س21" الروسية الصنع، مداها 120 كلم، قادرة على ضرب مدن شمال إسرائيل ووسطها. كما عمدت إلى ملء ترسانتها التسليحية بأنواع أخرى من الصواريخ، لا سيما المضادّة للدبابات.

وأدّى خروج مصر من دائرة الصراع مع العدو كلّيًا، والتزامها خيار التحالف مع الولايات المتحدة، وتخلّي معظم الدول العربية عن التزاماتها القومية، إلى تعزيز المنحى الجديد لدى القيادة السورية. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فقدت هذه القيادة، أيّ أمل بتحقيق توازن إستراتيجي كلاسيكي مع العدو. وبدأت تتبلور لديها، تدريجًا وببطء، معالم إستراتيجية الحرب اللامتماثلة، التي تجري الحروب، على أساسها، بين قوّتين غير متساويتين في القدرات، يسعى الطرف الضعيف فيها لإظهار قصارى قدرته على الصمود، بينما الطرف القوي يعمل على الاستفادة القصوى من كثافة النيران، وتفوقه التكنولوجي، لتحقيق الغلبة سريعًا.

لقد غدت إستراتيجية الحرب اللامتماثلة، مرتكز المذهب العسكري السوري. وللدّلالة على افتراق دمشق عن إستراتيجية الحرب الكلاسيكية، والابتعاد عن اقتناء أدواتها، بصورة شبه كلّية، يشير التقرير السنوي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي العام 2009، إلى أنّه: "بينما لا تزال إسرائيل تواصل شراء طائرات مقاتلة حديثة، وطائرات مراقبة، وطائرات إنذار مبكّر، وتسرّع من وتيرة تزويد الجيش الأنظمة المضادّة للصواريخ، وناقلات مدرّعة ودبابات أكثر حماية. من جانبها، تقوم سوريا بزيادة مخزونها من المدفعية الصاروخية والأسلحة المضادّة للدبابات"[22]. هذه الأسلحة تتناسب، تمامًا، مع إستراتيجية الحرب اللامتماثلة التي لا تحتاج إلى طائرات مقاتلة، ولا إلى مدرّعات ثقيلة، نظرًا إلى تفوّق العدو البيّن في

22 – التقرير الإستراتيجي السنوي، الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الأسرائيلي، 2010، ترجمة باحث للدراسات، ص 265.

هذين المجالين. ولكي لا تنفق دمشق المال والجهد في غير مكانهما، تعمل على خط تسلّح مغاير، توفّر من خلاله الأسلحة المضادّة والكابحة لعناصر القوّة الإسرائيلية. وأتت "حرب لبنان الثانية" بالنسبة إليها، بمنزلة رؤية نجمة القطب في مسير ليلي، لتؤكد صوابية الطريق الذي سبق وسلكته.

النار عن بعد: دور القوات الجوية وأسلحة االدقة العالية في حسم المعركة

هذه المتغيّرات الكبرى، جعلت الجيش الإسرائيلي يُعيد النظر بخططه العملانية ومفاهيمه القتالية وتكتيكاته، من دون المسّ بجوهر إستراتيجيته. لأنّ الإستراتيجيات، عادة، لها طابع الثبات النسبي، فلا تخضع لتبدّلات جوهرية إلا في حال حصول أمرين أساسيين: تطوّر نوعي في علم الحرب، مثلما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، أو تحقيق قفزات تكنولوجية تدفع بالصناعة العسكرية قُدمًا على غرار إنجازات العقدين الأخيرين من القرن الماضي. حينها، برزت الطائرة الشبح، والطائرة المسيّرة من دون طيار، والصواريخ العالية الدقّة وغيرها من أدوات الحرب فوق الحديثة، فضلًا عن الثورة الهائلة في عالم الاتصالات والأقمار الصناعية.

هذا الانفتاح التكنولوجي شرّع الأبواب على مداها لتعديل الكثير من أساليب التفكير وآليات الصراع التي مسّت ثوابت الاستراتيجيات السائدة ما مهّد لنظرية "النار عن بعد" التي صاغها الجنرال في سلاح الجوّ الأميركي، "جوهان ثيرون"، وهي خلاصة تجربتَيْ حرب يوغوسلافيا والعراق. فالحربُ الأميركية على هاتين الدولتين قدّمت نموذجًا قتاليًا جديدًا، فتح المجال لتغييرات عميقة في مفهوم الحرب الحديثة. (استخدم حلف الناتو، لاحقًا، هذا النموذج في الحرب على ليبيا). ولأنّ الجيش الإسرائيلي يستخلص الدروس من تجاربه، وتجارب الآخرين أيضًا، عملًا بقول بسمارك: "الحمقى وحدهم لا يتعلّمون إلا من تجاربهم الخاصّة"[23]، فقد تلقّف هذه النظرية التي تتناسب،

23 – ليدل هارت، "**الإستراتيجية وتاريخها في العالم**"، رجع سابق، ص 41

تمامًا، مع قدراته النارية الدقيقة غير المحدودة، وتراعي حساسيته تجاه الخسائر البشرية في آن واحد.

لقد لبّت نظرية "النار عن بعد" توق الجيش الإسرائيلي إلى حرب نظيفة، بلا دماء أو دموع، أقلّه في الجانب المهاجم، ونفّذ تطبيقاتها الأولى خلال عمليتَيْ "تصفية الحساب" (العام 1993) و"عناقيد الغضب" (العام 1996) ضدّ المقاومة في الجنوب اللبناني. وبناءً على خلاصتهما، والتطوّر النوعيّ في عمليات المقاومة، آنذاك، بدأ هذا الجيش بإجراءات متدرّجة تأخذ بالاعتبار تغيّر ظروف مسرح العمليات، وتبدّل طبيعة الخصم. ويقول مدير معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، "غابرييل سيبوني": "وجدت الدولة العبرية نفسها في مواجهة تهديدات تختلف في جوهرها عن التهديدات التي واجهتها خلال السنوات الخمسين الأولى من قيامها. وبدأ التهديد بالتغيّر في أعقاب إدراك أعدائنا العميق، لانعدام قدرتهم على تحقيق إنجازات مؤثّرة بالوسائل العسكرية الكلاسيكية"[24].

في هذا السياق، شكّل رئيس الأركان، يومها، الجنرال شاوول موفاز لجنة بحث برئاسة الجنرال غابي أشكينازي، قائد الجبهة الشمالية، مهمتها إعداد تصوّر للتّعامل مع هذه الجبهة. وبعد أقلّ من عام، انسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان (أيار/ مايو 2000) بفعل ضربات المقاومة وصمود اللبنانيين، فكانت المرّة الأولى، التي يُخلي فيها العدو، أرضًا عربية بلا شروط أو مفاوضات. حينها، تشكّلت معادلة جديدة غيّرت في مجرى الصراع العربي – الإسرائيلي، مفادها أنّ احتلال الأرض في ظلّ المقاومة، عبءٌ على محتلّيها، انسجامًا مع حكم التاريخ، باستحالة بقاء الاحتلال متى وُجدت المقاومة. ولأنّ الانسحاب ليس بالحدث العابر، فقد حفر عميقًا في خلفية العقل الإسرائيلي، القائم على فكرتَيْ التوسّع والغلبة. وتبدّى الأمر جليًّا، في تصرّفات العدو المرتبكة والمتردّدة، حيال عمل برّي واسع، في أثناء حرب

24 – غابرييل سيبوني، "**التقرير الإستراتيجي السنوي**" 2010، مرجع سابق، ص 78.

صيف 2006، خوفًا من التورط في المستنقع اللبناني مجدّدًا.

وبعد أشهر على الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، انطلقت الانتفاضة الثانية (أيلول/سبتمبر 2000) داخل الأراضي الفلسطينية، مترافقةً مع العمليات الاستشهادية، التي هزّت الأسس الأمنية للعدو، فاتّخذ رزمة تدابير مضادّة وعنيفة، من ضمنها سياسة بناء الجدران العازلة التي قطّعت أوصال المدن والبلدات العربية. وعلى الرغم من عنصريتها وأذيتّها للمواطنين الفلسطينيين، إلا أنّها عبّرت عن ميل دفاعي لدى الدولة العبرية مخالف لطبيعتها الهجومية.

وبالعودة إلى لجنة أشكينازي، فقد وضعت مفهومًا جديدًا، عُرف بنظرية "تفعيل القوة" للتّعامل مع المواجهات المنخفضة التوتّر، أيّ مقاتلة المنظّمات المسلّحة في حروب محدودة. ارتكز هذا المفهوم على المزج المتزامن بين النيران الدقيقة والجهد البرّي الذي تبدّل مضمونه، بحيث لم يعد يعني زجّ تشكيلات كبيرة في مواجهات مفتوحة وواسعة، والاستعاضة عنها باستخدام وحدات برّية صغيرة ضدّ الأهداف التي يصعب تدميرها من الجوّ.

شقَّ المفهوم الجديد طريقه إلى التطبيق العملي، حين تبوّأ الجنرال موشيه يعلون رئاسة الأركان، فبادر إلى تعيين فريق عمل طاقم التفكير الآخر الذي أصدر كتيّبًا بعنوان "الجزيء الديناميكي"، تناول فيه فكرة القتال المبعثر قبالة قوى شبه عسكرية. هذا النوع من القتال، لا يحتاج إلى فرق مدرّعة للقضاء على الخصم، إذ يكفي استخدام وسائط مثل المسح الاستخباري للميدان، والنيران الجوّية، والصواريخ العالية الدقّة، إلى جانب قوات برّية صغيرة متحرّكة – جزيئات ديناميكية – مهمّتها السيطرة على أرض المعركة، بعد التأكّد من إنهاك العدو وانهيار قواه. أقرّت الأركان الإسرائيلية هذا المفهوم، صيف 2003، تحت مُسمّى "كيلع"، وتمّ تسويقه من قبل شعبة العمليات إلى خطّة "كاسحة الجليد" وفحواها تحقيق الانتصار على الخصم بواسطة النيران الكثيفة المقترنة بنشاط برّي محدود.

لقد بدأ التمهيد العملي لهذا المفهوم بعد معركة "تحرير الكويت" مباشرة، حينها، تحدّث رئيس الأركان ايهودا باراك: "عن جيش تكنولوجي أكثر، مهني أكثر، جيش محترف[25]". وفي أواخر التسعينيات، طوّر الفكرة رئيس الأركان الأسبق "دان شومرون" متحدّثًا عن "جيش صغير وذكي"، وعمد الى إلغاء بعض المراتب القيادية وتقليص الوحدات، وتنحيف الهيكل العسكري. وكان عوفر شيلح من أكثر المتحمّسين لهذه الصيغة، فدعا إلى إلغاء الخدمة الإلزامية، وتقليل الاعتماد على القوّات الاحتياطية. كما اعتبر أنّ معالجة النواقص والعيوب في الجيش الإسرائيلي تتطلّب: "تحوّل جيش الشعب إلى جيش مهني، يعتمد على أفراد محترفين، مؤهّلين لخوض حروب الألفية الثالثة"[26]. يبدو أنّ بعض الخبراء الإسرائيليين، تأثّر بالإجراء الفرنسي، آنذاك، القاضي بإلغاء خدمة العلم، والعودة إلى مفهوم الجيش المحترف، بحسب تعبير الجنرال ديغول، من دون لحظ عناصر الاختلاف ما بين موقع فرنسا ودورها كعضوٍ فاعلٍ في حلف النّاتو، وغير محاطة بالأعداء، كما هي حال الكيان الصهيوني.

هذا المسار المتدرّج، والمتناسق مع نظرية "النار عن بعد"، الذي اتخذه الجيش الإسرائيلي، خلال سنوات عديدة، تعدّى، في مضمونه، مجرّد تغيير بعض مفاهيمه القتالية ليطال صلب إستراتيجية الحرب الخاطفة الميكانيكية، التي اختلّت "ثنائيتها" من خلال طغيان دور سلاح الجوّ عليها. وبموجب هذه النظريّة، لم يعد كافيًا أنّ يؤدّي دورًا حاسمًا في الحرب فحسب، بل ألقيت على عاتقه مهمّة تحقيق النصر، على غرار ما فعل في كوسوفو والعراق. هذه المراهنة الكبيرة على سلاح الجوّ أدّت، تلقائيًا، إلى تراجع دور الذراع البرّية، ومعها فكرة المناورة والجيش المناور. وقد شهدت هذه الذراع، على مدى سنوات، تخفيضًا في عدد وحداتها، وعديد أفرادها، واقتطاعات دورية

25 – عوفر شيلح، "**لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الإسرائيلي**" ترجمة باحث للداراسات، بيروت، 2004، ص 48.

26 – عوفر شيلح، "**لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الإسرائيلي**"، مرجع سابق، ص 60.

من موازنتها السنوية. كما ساهم إنغماسها بعمليّات إخماد الإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلّة إلى تراجع مستوى أدائها القتالي.

حرب لبنان الثانية

شكّلت "حرب لبنان الثانية" مختبرًا حقيقيًّا لفحص هذه الرؤى والمفاهيم، واستبيان مدى ملاءمتها على أرض الواقع. وسرعان ما كشفت مجرياتها، بأنّ سلاح الجوّ الإسرائيلي، بكلّ جبروته، عاجزٌ عن إخضاع المقاومة وفرض الاستسلام عليها. ويعود السبب الرئيس إلى طبيعتها "الشبحية" غير الواضحة المعالم والمفاصل، على عكس الطبيعة الجليّة للقوات النظامية، التي حدّدها جوهان ثيرون كضرورة لنجاح نظريته. هذا العجز دفع برئيس الأركان، في أثناء سير الحرب، الجنرال دان حلوتس للقول: "إنّ الطائرة تدمّر، لكنّها لا تحتلّ تلّة أو ترفع علمًا"[27].

وفي الميدان تبيّن للعدو، أنّه يواجه قوّة مدرّبة منظّمة تمتاز بالعزم والصبر والثبات نجحت في فرض قوانين المواجهة عليه، وفق استراتيجيّتها وتكتيكاتها القتاليّة، حارمة إيّاه المبادرة، والقدرة على الاستفادة من فائض نيرانه، والتحكّم بسير القتال. لقد أبطلت المقاومة جزءًا كبيرًا من نيران العدو حين جرّته إلى قتال الأزقّة في البلدات والقرى الحدوديّة، حيث تنعدم مناورة المدرّعات، وتبطىء حركتها. ولتفادي الخسائر في صفوفها، اُضطرّت القيادة الإسرائيلية إلى زجّ جنود المشاة، في معارك قتال تلاحمي لا يتناسق كثيرًا مع تكتيكاتهم المرتكزة على تفادي الاشتباك المباشر، قدر الإمكان، إفساحًا في المجال للنيران الكثيفة المتنوعة، التي توفّرها أسلحة الدعم الإسرائيلية.

في تلك المعارك، برهنت المقاومة عن براعة عالية في قتال الشوارع، وحُسن استخدام الأسلحة المضادّة للدروع. وقد خاضت المواجهات بمجموعات

27 – مقابلة مع دان حالوتس، صحيفة هارتس، 2006/8/3

صغيرة مستقلّة تملك حرّية المبادرة ضمن حدود القطاع المكلّفة بالدفاع عنه فجمعت بين أسلوب القتال الكلاسيكي، من حيث التمسّك بالجغرافيا، على غرار ما فعلت في بنت جبيل وعيتا الشعب وعيناتا، وبين طريقة حرب العصابات القائمة على المفاجأة والتمويه والتخفّي والحركة الدائمة. ساعد هذا النمط القتالي المركّب في منع العدوّ من حسم الحرب بالسرعة المعهودة، فتحوّلت إلى صراع استنزاف دام 33 يومًا، كان مرشّحًا للإطالة لولا صدور القرار الدولي 1701. وبهذا أُعطب مكوّن من مكوّنات العقيدة الأمنيّة الإسرائيلية الذي ينصّ على حسم الحرب بالسرعة القصوى.

إضافة إلى ما تقدّم، واجه الجيش الإسرائيلي في "حرب لبنان الثانية" معضلتين شائكتين كانتا من أسباب إخفاقه: الأولى، تمثّلت بالصواريخ المضادّة للدّروع من الجيلين الثالث والرابع، بخاصّة صاروخ "كورنيت – أي" الروسي الصنع الذي وصفه "زئيف شيف" بمفاجأة الحرب، والقادر على اختراق تدريع أيّ دبابة في العالم. وقد حوّلت هذه الصواريخ العالية الدقّة الآليّات الإسرائيليّة إلى "طرائد" سهلة الاصطياد، وشلّت حركة سلاح المدرّعات نتيجة خسارته لواءً كاملًا، ما بين تدمير وإعطاب، على الرغم من محدوديّة المواجهات البرّية. بهذا عطّل المقاومون الذين برهنوا عن كفاءة عالية، باستعمال هذه الصواريخ أحد جناحَيْ إستراتيجية الحرب الخاطفة.

وكعلاج لهذه المسألة، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى الحلول التقنية، فتبنّى برنامجًا طموحًا يقضي بتزويد دبابات القتال الرئيسة كلّها منظومات مضادّة للصواريخ، مثل "معطف الريح" و"تروفي أكتف"، وهما من إنتاج شركة "رفائيل" للصناعة العسكرية الإسرائيلية، تفوق كلفة الواحدة منهما 300 ألف دولار، وتشتمل المنظومة الاعتراضية: "على جهاز رادار عالي الحساسية، قادر على كشف الصاروخ المهاجم، واطلاق صاروخ باتجاهه لتدميره"[28]. اتّخذ الإسرائيلي هذا الإجراء لتحصين سلاح المدرّعات في

28 – صحيفة معاريف، 2009/7/3

سياق ترميم إستراتيجية الحرب الخاطفة. وكتب عوفر شيلح معلّقًا: "إنّ القوّة التكنولوجية ليست الحلّ، فمع كل الاحترام للتكنولوجيا الإسرائيلية، ليس واضحًا إذا ما كان "معطف الريح" سيحلّ المشكلة نهائيًّا. ودلّت التجربة على أنّ الصواريخ ستنحرف في نهاية المطاف"[29]. ويعتقد شيلح أن الحلّ الجدّي يكمن "في الخطط القتاليّة الذكيّة، وخبرة الطواقم التي تقود الدبابات وقدرتها على التحمّل. في هذه الحالة، مهنيّة الجيش تحسم الموضوع أكثر من التكنولوجيا"[30]. يشير تعليق الخبير عوفر شيلح إلى تراجع واضح عن حماسته لفكرة "الجيش الصغير الذكيّ" التي تبلورت، في الأساس، على خلفيّة القفزة التكنوليجية التي ميّزت نهاية الألفية الثانية.

أمّا المعضلة الثانية، فتمثّلت بالقصف الصاروخي، وهي أشدّ وطأة على الكيان الصهيوني، حيث أمطرت المقاومة عمقه بالصواريخ ذات الآماد المتعدّدة، فشلّت مناطق حيوية منه طوال أيام الحرب. هذا وقد نجحت إسرائيل في نقل الصراع إلى العمق اللبناني، لكنّها فشلت في تحييد عمقها عن تداعياته، فسقط مركّب ثانٍ من مركّبات عقيدته الأمنية، المتمثّل بتحييد الداخل وحصر النار بأرض الخصم.

حاول الجيش الإسرائيلي، في إبّان القتال، معالجة مسألة الصواريخ بواسطة سلاح الجوّ الذي نشط في ظروف مؤاتية للغاية، حيث لا طائرات معادية أو دفاع جوّي يحدّان من مناوراته في السماء اللبنانية. وقد حقّق نجاحًا مقبولًا قبالة الصواريخ البعيدة المدى، المحمولة على قاطرات، نظرًا إلى ثقل حركتها وصعوبة إخفائها، في حين سجّل عجزًا كاملًا تجاه منصّات الكاتيوشا ومثيلاتها من الصواريخ القصيرة المدى القادرة على رمي صلياتها، والاختباء قبل وصول الطائرات الإسرائيلية.

29 – عوفر شيلح، "**التكنولوجيا ليست الحل**"، صحيفة معاريف، 2007/8/25

30 – المرجع ذاته.

عقب أخيل

هذا التهديد المستجدّ، دفع بالكيان الصهيوني إلى تسريع وتيرة تأمين نظام حماية طبقي ضدّ الصواريخ المنحنية بكلّ أنواعها. وكان قد باشر، منذ مطلع الألفية الثالثة، العمل على إنجازه، بعد تزايد خطرها، وتركيز أعدائه، دولًا وحركات مقاومة، على اقتنائها. والعام 2010، استكملت شركة "رفائيل" إنتاج منظومة القبّة الحديدية، المخصّصة لإسقاط صواريخ مداها دون الـ 70 كلم. وقرّرت القيادة الإسرائيلية نشر عشرين منظومة منها، قبل حلول العام 2013، لاستكمال بناء قوس الاعتراض الصاروخي، فوق المناطق والمنشآت الحيوية، المدنية والعسكرية من الكيان.

ويبدو أن المؤسسة العسكرية تتخوّف، جديًّا، من تحوّل منشآتها، ولا سيما قواعد سلاح الجوّ، ومقرّات الأركان والاستخبارات، ومراكز التعبئة والتجمّع إلى أهداف مغرية لقصف الخصم الصاروخي. هذا التخوّف يستند إلى أساس، فقادة المقاومة أكّدوا، مرارًا، نيتهم استهداف مثل هذه المنشآت وغيرها، من الأهداف الإسرائيلية. وبناءً عليه، تبلور مفهوم لدى العدو: "بأنّه إذا تمّ ضرب قواعد حيوية، ومناطق انتشار القوات العسكرية بواسطة الصواريخ الأكثر تقدّمًا ودقّةً، فإنّ هذا الأمر سيؤثّر على قدرة الجيش الإسرائيلي، وعلى تنفيذ خططه الهجومية بشكل حرّ ومستمرّ"[31]. ولدرء هذه المخاطر، باشر العدو عمليًّا، بنشر منظومة القبّة الحديدية، فنصب أربع بطاريات منها حتّى الآن، في خراج مدن حيفا وأسدود وعسقلان ومستوطنة سديروت. وقد زعم أنّ بعضها اعترض صواريخ قادمة من قطاع غزّة، ونجح بإسقاطها. هذا الزعم لا ينسجم كثيرًا مع الوقائع الميدانية، فعلى أثر عملية إيلات الفدائية الاحترافية، قصف الطيران الإسرائيلي القطاع، فردّ الفلسطينيون بإطلاق عشرات الصواريخ على مدن ومستوطنات النقب الغربي من دون إسقاط أيّ منها.

31 – مئير إلران، "**التقرير الإستراتيجي السنوي**"، 2010، مرجع سابق، ص 94

يُدرك الإسرائيلي أنّ المخاطر التي تهدّد جبهته الداخلية تتخطّى الصواريخ القصيرة المدى التي ينحصر تأثيرها بضرب قشرة المستوطنات الحدودية فالمقاومة اللبنانية، عزّزت من ترسانتها كمًّا ونوعًا، وباتت تمتلك ذراعًا صاروخية تطال أيّ هدف على الخارطة الفلسطينية. وتكمن المعضلة الأكبر، في أن الخطر الصاروخي لم يعد يقتصر على المقاومة اللبنانية وحدها، بعدما أصبحت هذه الجبهة هدفًا إستراتيجيًا في مرمى تصويب كلّ أعداء الدولة العبرية. وباتت الصواريخ المنحنية بطرزها المتنوّعة، تحتلّ حيزًا كبيرًا من مساحة ترساناتهم الحربية. وبهدف تأمين الحماية من الصواريخ البالستية والبعيدة المدى، طلب باراك من الولايات المتحدة مدّ يد العون، لكون منظومة "العصا السحرية" وصاروخ "حيتس" المنتج إسرائيليًا، بدعم مالي وتقني أميركي، والمخصّص للتّعامل مع الصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى، لا تزال في طور التصنيع والاختبارات العملانية.

وكانت واشنطن قد تعهّدت، في حال نشوب حرب شاملة، تنخرط فيها إيران أو سوريا، بإرسال منظومات "ثاد" و "أيجيس" و "باك – 3" المركونة فوق متن سفن الأسطولين الخامس والسادس إلى قبالة الشاطئ الفلسطيني. هذه الصواريخ تشكّل شبكة صدّ اعتراضية قادرة على التعامل مع أهداف معادية ضمن الارتفاعات كافة. في هذا السياق، تندرج سلسلة مناورات "جونيير كوبرا" المشتركة التي تقام دوريًا، بقصد التدرّب على دمج قدرات الاعتراض الصاروخي الأميركية والإسرائيلية، في أثناء الحرب، ضمن منظومة عمل واحدة، وتحت أمرة موحّدة. ولتعزيز قدرة الرصد والتعقّب لدى المنظومة الإسرائيلية، زوّدت واشنطن تل أبيب "رادارًا متطوّرًا من طراز AN-TRY-2، مع طاقمه المؤلّف من 120 جنديًا أميركيًا، وهو قادر على رصد الصواريخ المهاجمة خلال دقيقتين، كونه مربوطًا بشبكة الانذار المبكّر الأميركية، وتمّ نصبه في إحدى قواعد الجيش الإسرائيلي بصحراء

النقب"[32]. هذا الارتقاء الاستراتيجي في العلاقة، نقل الدور الأميركي، من خانة الرعاية والدعم وتقديم الخبرات، إلى موقع المشاركة المباشرة في أيّ حرب إسرائيلية مقبلة.

ولأنّ الفوارق تلاشت، تقريبًا، بين الجبهتين الأمامية والداخلية، تجهدُ القيادة الإسرائيلية لتحضير الكيان، لحرب تنهمر فيها مئات الصواريخ يوميًا، قد يحمل بعضها رؤوسًا غير تقليدية. لهذا خضع خلال السنوات الخمس الفائتة للعديد من التدريبات والمناورات، أهمّها "نقاط التحوّل" التي تجري سنويًا، وتنخرط فيها كلّ أجهزة الدولة المدنية والعسكرية على المستويات كافة بهدف اختبار مدى كفاءتها بمواجهة حرب مربّعة الأضلاع، تشترك فيها إيران وسوريا والمقاومة في لبنان وقطاع غزّة. هذا فضلًا عن تجهيز الملاجئ والغرف المحصّنة، والتدريب على إجلاء المستوطنين إلى مناطق أكثر أمنًا. هذا الكمّ من التدريبات والتحضيرات والإجراءات، يدلّ على أهمية الجبهة الداخلية، التي تعدّ بمنزلة عقب أخيل في الإستراتيجية الإسرائيلية، لأنّه من دون حمايتها وتحصينها، من الصعوبة على العدو الاندفاع نحو حرب جديدة[33].

احتدام الجدل الداخلي

أثارت المعالجات التّقنية لمسألة القصف الصاروخي حفيظة بعض الجنرالات والخبراء الإسرائيليين الذين اعتبروها مضيعة للوقت، وهدرًا للمال لا طائل منه لاعتقادهم بأنّ المنظومات الإعتراضية، حتى لو برهنت عن نجاحاتها، لا تضمن توفير دفاع محكم السدّ، لأنّ اختراق عشرات الصواريخ، يكفي لتحقيق مبتغى الخصم الآيل إلى تعطيل دورة الحياة في المناطق المعرّضة للنيران، وإجبار مستوطنيها على الإخلاء أو الاختباء في

32 – صحيفة هآرتس، 2008/9/29.

33 – للمزيد، انظر مقالة محمد خواجه، صحيفة السفير، 2011/8/15.

الملاجئ. ويتقصّد الخصم إشعارهم بأنّ الحرب الدائرة على الجانب الآخر ليسوا بمنأى عن تأثيرها. ويقول الباحث الإسرائيلي العقيد رون تيرا: "إذا كان ضرب 60% من القدرات القذائفية لحزب **الله**، سيقلّل من عمليات إطلاقها على المؤخّرة الإسرائيلية من 250 قذيفة إلى 100 في اليوم الواحد، فهذا لن يغيّر من الجدوى الحربية /الإستراتيجية لحزب **الله**، الهادفة لشلّ الحياة في إسرائيل"[34].

في حين، قارب بعضهم المسألة من جانبها الاقتصادي، كون الحرب عبارة عن "اقتصاد مكثف"، وأعطى مثالًا، عن ثمن الصاروخ الاعتراضي للقبّة الحديدية البالغ حوالى 40 ألف دولار، وقارنه بالثمن الزهيد لصاروخ الكاتيوشا أو القسّام. وأجرى عملية حسابية بسيطة لحرب تدوم شهرًا فقط، تسقط فيها مئات الصواريخ يوميًا، فوجد أنّ كلفتها الباهظة، لا تتناسب، أبدًا، مع جدواها العملانية الخجولة.

هذا الأمر، دفع الخبير الإسرائيلي رؤوبين بدهستور للتساؤل متهكّمًا: "ما هو المنطق الكامن وراء إطلاق صاروخ كلفته 100 ألف دولار، لإسقاط ماسورة ثمنها عشرات الدولارات؟. وإذا نجح الصاروخ الاعتراضي بإصابة صاروخ القسّام، سيحوّله إلى شظايا، من شأن كلّ شظية منها أن تقتل"[35]، ما يعني، أنّه بالإمكان تحويل المبارزة بين الصاروخ والمنظومة الاعتراضية، إلى حرب استنزاف إقتصادية؛ فخلال يومَيْ 8 و 9 نيسان/أبريل 2011 أطلقت المقاومة من قطاع غزّة عشرات الصواريخ وقذائف الهاون على مدن النقب ومستوطناته؛ "فنجحت المنظومة بإسقاط ثمانية صواريخ، بلغت كلفة إسقاطها 1,1 مليون دولار"[36]، أيّ تعدّت كلفة إسقاط الصاروخ الواحد المئة وثلاثين ألف دولار. وكبديل عن المنظومات الاعتراضية، إقترح الجنرال

34 – رون تيرا، "**النضال حول سجيّة الحرب**"، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2010، ص 19 .

35 – رؤوبين بدهستور، صحيفة هآرتس، 2007/12/31.

36 – علي دربيج، صحيفة السفير، 2011/8/8.

"يتسحاق بن يسرائيل" قائلًا: "يجب أن نصبّ جلّ اهتمامنا على إعداد الجيش الإسرائيلي لحسم الحرب بسرعة، وعندها يصبح تحصين الجبهة الداخلية غير ضروري"[37]. هذا الكلام يحمل دعوة للعودة إلى المنهج الأوّل، منهج الهجوم البرّي الواسع، للسّيطرة على مناطق إطلاق الصواريخ وتدميرها.

يبدو أنّ القيادة العسكرية الإسرائيلية لم تغفل هذا الجانب في إطار إستراتيجية ثلاثية لمكافحة التهديد الصاروخي، قوامها: سلاح الجوّ، ومنظومات الاعتراض الصاروخي، والقوات البرّية، لخلق توازن بين مركّبات الدفاع والهجوم في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. وبناءً على الدروس والعبر المستقاة من "حرب لبنان الثانية"، وتوصيات لجنة فينوغراد، لم تكتف القيادة الإسرائيلية بهذا القدر من الإجراءات، بل أقرّت جملة تدابير لمعالجة عيوب تلك الحرب، شملت إعادة النظر بالمراتب القيادية العليا، وأساليب التفكير، والتدريب والتسليح والمفاهيم القتالية[38]. كما وضعت برنامج تدريب طموحًا، لتأهيل أذرعة الجيش المختلفة، ولا سيما البرّية منها، تماشيًا مع مفهوم جديد، "تايڤن"، اعتمدته الورشة الاركانية، صيف 2007، كبديل عن مفهوم "كيلع" الذي خيضت الحرب على أساسه، ولم يثبت فعاليته. أعاد "تايڤن" البريق إلى القوّات البرّية، فأُعيد تدريبها، وتعزّزت موازنتها، وتوسّع ملاكها، بعد إنشاء فرقة مدرّعة + لواء إنضمّا إليها. هذه مؤشرات تدلّ على طبيعة الحرب المقبلة، والحيّز الكبير المخصّص لقوى البرّ فيها، مع الحفاظ على مكانة سلاح الجوّ، كقوّة حاسمة، لا غنى عن دورها أبدًا، ليتناسق جناحا الحرب الخاطفة من جديد.

عودٌ على بدء

ينوي الإسرائيليون إدخال تعديلات على دور سلاح الجوّ في الحرب المقبلة، بحيث يكفّ عن هدر طاقاته بملاحقة الصواريخ الصغيرة، ويركّز

37 – يتسحاق بن يسرائيل، صحيفة يديعوت أحرونوت، 2007/12/10.

38 – للمزيد، انظر محمد خواجه، كتاب "**الشرق الأوسط تحوّلات إستراتيجية**"، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

على تنفيذ "عقيدة الضاحية"، بعد تعميم تجربتها. وقد صرّح بهذا الخصوص، قائد الجبهة الشمالية السابق الجنرال "غادي أيزنكوت"، لصحيفة يديعوت أحرونوت قائلًا: "إنّه يعتبر اصطياد مطلقي الصواريخ حماقة مطلقة، إذ عندما تكون آلاف الصواريخ في الجانب الآخر، لا يمكنك اصطيادها"[39]. وعن طبيعة الحرب المقبلة أكّد: "سنستخدم قوّة نيران غير متكافئة، ضدّ كلّ قرية تُطلق منها النار على إسرئيل، وسنلحق بها ضررًا ودمارًا هائلين"[40]. وفي هذه المقابلة لم يخف تهديداته ضدّ الحكومة والجيش والبنى التحتية في لبنان. أمّا باراك فكان كلامه أكثر وضوحًا: "إذا اندلعت مواجهة في الشمال، سيتحوّل كلّ لبنان إلى هدفٍ"[41]. وما لم يقله أيزنكوت وباراك، عن أسلوب جيش العدو في إدارة الحرب المقبلة، أفصح غابرييل سيبوني عنه: "بمقدور الجيش الإسرائيلي أنّ يستخدم القوّة النارية والمعركة البرّية معًا: ستكون مهمّة القوّة النارية توجيه ضربة عميقة مستمرّة تعزّز من الردع، بينما هدف القوات البرّية احتلال المنطقة التي يتمّ تشغيل وسائط إطلاق الصواريخ منها والسيطرة عليها سيطرة عملية"[42].

يعزّز كلام سيبوني، وخبراء إسرائيليين آخرين، من اعتقادنا بأنّ الحرب الآتية، إذا حدثت، ستقوم على الجهد الجوّي بالتناسق مع عمل برّي واسع، لحسمها بأقصى سرعة ممكنة، لكي لا تتكرر تجربة "حرب لبنان الثانية". وتدل التحضيرات الجارية على المستويين الإستراتيجي والتكتي أن الجيش الإسرائيلي، وبالاستناد إلى مقولة "عود على بدء"، قد عاد أدراجه نحو استراتيجيته الأولى، أي الحرب الخاطفة. والدلالة البيّنة على ذلك، تصريحات قادته، وبرامج تدريباته وتطبيقاتها على مواقع و"قرى" جرى استحداثها في الأغوار الفلسطينية، شبيهة بقرى الجنوب اللبناني. هذا فضلًا عن تبنّيه

39 – مقابلة مع غابي أيزنكوت، صحيفة يديعوت أحرونوت، 2008/10/3.

40 – المرجع ذاته.

41 – صحيفة هآريتس، 2009/11/25.

42 – غابرييل سيبوني، "**التقرير الإستراتيجي السنوي**"، 2010، مرجع سابق، ص 88.

مفهومًا قتاليًا، تايقن، أعاد الروح إلى قواته المدرعة. وتظهر الاستعدادات الإسرائيلية ميلًا واضحًا لعودة متجددة إلى أسلوب المناورة على الأجنحة، والتطويق، والاندفاع باتجاه عمق الخصم ما يؤشر إلى سيناريو محتمل، أقرب إلى سيناريو اجتياح العام 1982، مع تعديلات تراعي اختلاف طبيعة الخصم، ومتغيرات مسرح العمليات. وفي تقدير افتراضي، يستوجب هذا السيناريو تنفيذ سلاح الجوّ المعادي، عند حلول ساعة الصفر، إغارات كثيفة على كل مواقع المقاومة المحتملة، المرصودة في بنك الأهداف الإسرائيلية. وتُعطى الأولوية لمهاجمة منصّات الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، للتقليل قدر الإمكان، من حجم النيران التي سوف تنهمر على العمق الإسرائيلي في إطار الرد المضاد للمقاومة. ولن تنتظر قوات العدو المدرّعة، وقتًا طويلًا لتبدأ تقدمها على المحاور الرئيسة، تحت غطاء نيران سلاحَيْ الجوّ والمدفعية الكثيفة، واضعةً مهمة احتلال البقعة الجغرافية التي يمكن إطلاق الصواريخ القصيرة المدى منها كهدف أوّلي لها. ومن المقدر أن تكون وستكون عمليات الإبرار الجوّي الكثيفة إحدى سمات الحرب. هذا النوع من العمليات يهدف إلى إقامة رؤوس جسور للقوّات المهاجمة، وتقطيع الأوصال، والإمساك بالمرتفعات المشرفة، ومفارق الطرق الرئيسة، والاستيلاء على النقاط الحصينة، لإبعاد القصف الصاروخي، قدر الإمكان، عن العمق الإسرائيلي. لكنّ أي سيناريو من هذا النوع طموح ذو كلفة عالية، ودونه معوّقات كبرى، قياسًا على تجربة المواجهات البرّية صيف 2006. ويدرك الإسرائيلي أنّ توغّل فرقه المدرّعة في عمق الجنوب اللبناني، سيصطدم بقوى المقاومة ووحدات الجيش اللبناني المنتشرة في جنوب نهر الليطاني وشماله. ومن المؤكد أنّ هاتين القوّتين آخذتان بالاعتبار هذا السيناريو وغيره من خطط الحرب الإسرائيلية. وسنكتفي بهذا القدر، لأنّ الحرب الآتية، وسبل مواجهتها، ليستا موضوع بحثنا الآني.

الخاتمة

ما تقدّم، هو عرض لسيرورة مسار تدرّجي للجيش الإسرائيلي، يُبيّن باقتضاب، ما فعله خلال عقوده الستّة، وما شهدته بنيته التنظيمية والعقيدة من متغيّرات، شملت المستويات الثلاثة، التكتي والعملاني والإستراتيجي، وتفريعاتها المتشعّبة. هذه المتغيّرات كانت نتاج عوامل ذاتية وموضوعية، لها علاقة بخلاصات حروب الدولة العبرية، وحروب حلفائها أيضًا. وكذلك بالقفزات العلمية والتكنولوجية، وانعكاسها تطوّرًا في حقل صناعة أدوات القتال، بخاصّة منها وسائط النيران الدقيقة القادرة على تدمير العدو عن بعد.

إنّ القصد من الإضاءة على سيرورة الماضي، هو محاولة لقراءة صيرورة المستقبل، وما يخبئه من حروب أدمنت إسرائيل على التهديد بالشروع بها، ضدّ أعدائها، ولا سيما في لبنان. ويستوجب التنّبؤ بخبايا الغد، رصد سلوك العدو، وما يصدر من قول وفعل عنه. وكلاهما يشير، مذ توقّفت "حرب لبنان الثانية"، إلى رغبة جامحة لديه، بإشعال فتيلها مجدّدًا، لكن بشرط توافر الظروف الملائمة، لكي لا يصاب بالخيبة ثانيةً. لذا يجري الإسرائيلي حسابات دقيقة، تُقوّم عناصر الربح والخسارة الخاصّة بالحرب المحتملة، مضافًا إليها عنصرٌ مستجدٌّ، لا بدّ من أخذه بالاعتبار، ويتعلّق بالعصف الذي يلفّ بلاد الضادّ مغربًا ومشرقًا، مخلخلًا أسس النظام الرسمي العربي المتقادم. فالوضع الحالي بتعقيداته وتشعّباته، يُخرج حصرية قرار الحرب من أيدي الطرف المعني مباشرة، لأنّه في ظلّ الاضطراب الحاصل، يصعب حصر نيرانها بجبهة محدّدة، ومنع انتشارها لتشمل المدى الاقليمي برمته.

إنّ العنصر المستجدّ، وعلى الأخصّ ما يحدث في مصر وسوريا، يحمل بالمنظور الإسرائيلي، نقاط سلب وإيجاب في آنٍ واحد. وقد تمثّلت نقطة السلب بحدوث الثورة المصرية التي أطاحت نظامًا، أقام شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة، وقدّم في العقد الأخير، خدمات جلّى، في مجالات شتّى، للأمن القومي الإسرائيلي. وبانت تباشير المتغيّر المصري، ومردودها

السلبي على الكيان الصهيوني، حين أحجمت حكومته عن تنفيذ عقاب برّي ضدّ قطاع غزّة، كردّ على عملية إيلات، خشية تثوير الجمهور المصري، المطالب أصلًا، بطرد السفير الإسرائيلي، وإعادة النظر باتفاقيات كمب ديفيد، إضافة إلى تصنيف القيادة العسكرية الإسرائيلية للجبهة الجنوبية مع مصر، جبهة "محايدة" حتى الآن، بعد أن كانت صديقة في عهد مبارك. في المقابل تمثّلت نقطة الإيجاب، إسرائيليًا، بأحداث سوريا الآيلة إلى إنهاكها وإضعافها، كونها تشكّل حبل السرّة الرابط بين مكوّنات ما يعرف بمحور الممانعة، المناهض للمشروع الأميركي الصهيوني في المنطقة. وإنّ أيّ تغيّر سلبي في دور سوريا، سوف يقلّل من قدرات هذا المحور، ويؤثّر على مجمل عملية الصراع مع العدو الإسرائيلي.

أخيرًا، يشير متن بحثنا، إلى أنّ حرب لبنان الثانية وتداعياتها، كانت المؤثر الأول في استعادة الجيش الإسرائيلي لإستراتيجية الحرب الخاطفة. وهي استعادةٌ تبرز وجهين في آن واحد، أحدهما ينمُّ عن مرونة تميّز بها هذا الجيش الإسرائيلي، وأخرى تظهر شيئًا من التخبّط والبلبلة، جعلته يستدير إلى الخلف. أمّا السؤال عن مدى صوابية العودة أو عدمها، فيبقى الحكم النهائي عليها، رهنًا بنتائج حرب "ثأرية"، يعمل العدو، بلا كلل، لاستكمال عدّتها، وتوفير عناصر نجاحها الميداني.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

مجموعة "بريكس"
أو "البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا" والربيع العربي
البروفسور ميشال نعمة 82

الاكتشافات النفطية الجديدة في القارة الأميركية
د. جورج لبكي 83

البروفسور ميشال نعمة

مجموعة "بريكس"
أو "البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا" والربيع العربي

إنها "الموجة الرابعة" من التحول نحو الديمقراطية، هذه هي التسمية التي أطلقها بعض الصحافيين على "الربيع العربي" ومردّ الأمر يعود إلى نهاية "الحرب الباردة". ساعدت هجمات 11 أيلول/سبتمبر والحرب على الإرهاب التي أعقبتها على إيقاظ الشعوب العربية من وهم كونها في طور السبات. وبفضل الميل الذي أعقب فترة الحرب الباردة إلى التحول نحو حكومات أكثر ديمقراطية وتدفق أكثر حرية للمعلومات بناءً على ثورة تكنولوجيا المعلومات كان ربيع العالم العربي سيزهر عاجلاً أم آجلاً سواء حصلت هجمات 11 أيلول/سبتمبر أم لم تحصل.

في العالم الحقيقي يشكل النفور من الديمقراطية قاعدة السلوك بين صفوف النخب في العالم وحتى في داخل الولايات المتحدة الأميركية. والدليل على ذلك غامر ويتجلى في التأييد الكامل للديمقراطية بقدر ما أنها تساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا السبب فقد تأجّل هذا التأييد في العالم العربي. وكان هذا هو الاستنتاج الذي اعترفت به على مضض مؤسسات الدراسات الأكثر جدية.

يترافق انتقال الثقل الاستهلاكي العالمي نحو مجموعة "بريكس" أو الاقتصادات الناشئة مع إعادة رسم اصطفافات القوى السياسية. ويتمحور النقاش الحالي حول مدى تماسك بلدان مجموعة "بريكس" ككتلة سسياسية–إقتصادية جديدة تعد بالتعددية.

ويزعم من ينكرون القوة العالمية لـ"بريكس" بأنه ليس لديها أية أمانة عامة دائمة أو منظمة دولية رسمية وبالتالي فهي ليست متماسكة إدارياً.

ويشير عدد متزايد من الوقائع بأن "بريكس" تحاول تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول الناشئة ولهذا السبب فهي تتردد في التعبير عن موقفها بوضوح في ما يتعلق بالربيع العربي. وترى مجموعة "بريكس" بأن العالم العربي لا غنى عنه في تطوير النظام العالمي الجديد. ويظهر تقرير حديث للبنك الآسيوي للتنمية خصائص الاقتصاد العالمي الجديد. التقرير الذي صدر بعنوان "العلاقات الاقتصادية بين الجنوب والجنوب" سلّط الضوء على الأهمية الكبرى لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الناشئة وأشار بأن الربيع العربي قد وضع عقبة أمام هذا الهدف.

د. جورج لبكي

الاكتشافات النفطية الجديدة في القارة الأميركية: نحو تحوّل في المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟

ان الاكتشافات النفطية الهائلة في القارة الأميركية، بخاصة في الولايات المتحدة، في كندا، في البرازيل، في فنزويلا وفي كولومبيا بدأت بممارسة ضغط لا يمكن انكاره على تطور السوق النفطية. كما لا نستطيع التغاضي عن الاكتشافات المهمة في البيرو، في بوليفيا، في القطب الجنوبي وعلى طول القارة الأميركية. ويخضع هذا النفط للكثير من الأبحاث الهادفة لاستخراجه على كامل القارة الأميركية، على مستوى البرّ وكذلك البحر. وتجسّد كل هذه الاكتشافات تغيرًا على صعيد الجغرافيا السياسية التي هي في طور التكوين، والتي لن تتوانى عن ممارسة تأثير كبير في الشرق الأوسط كما على السياسة الأميركية في هذه البقعة من العالم، وخصوصًا على البلاد النفطية في الخليج. إن أغلبية الاكتشافات الجديدة تتأتى من نضيدات زفتيّة ومن اكتشافات فوق الماء بعيدًا من الشاطئ بفضل اختراعات تكنولوجية معروفة حديثًا. وقد تمّ اكتشاف حوالى مئة حقل في أعماق المياه التي تفوق 1500 متر ويعيدًا جدًا من الشاطئ، حيث أن الانتاج بدأ في حوالى عشرين حقلاً من هذه الحقول والتي تقع في خليج المكسيك وفي البرازيل. وتنتج هذه الحقول حوالى 800000 برميل في اليوم أي ما يعادل 1% من الانتاج العالمي. وهذا الانتاج المتواضع حاليًا، مقدّر له أن يتطوّر بشكل كبير في الأعوام القادمة وأن يتضاعف بحلول العام 2020. ويرتبط مستقبل الانتاج العالمي للنفط بمستوى التقدم على صعيد التكنولوجيا وباستثمارات أكبر من أجل زيادة نسبة استرجاع الآبار والتي تقدر حالياً بـ 35%، والتنقيب في أراض يصعب الوصول إليها حاليًا مثل القطب الجنوبي، أو المناطق البعيدة جدًا من الشاطئ. هناك بعض البلدان على رأس اللائحة مثل البرازيل، هي في طور فرض نفسها كلاعب أساس على صعيدي الطاقة والسياسة في أميركا الجنوبية. إن قدرة القسم الشمالي للكرة الأرضية في تلبية الطلب على المحروقات من خلال النضيد، تجعلها أكثر تنافسية مع بلدان مثل العراق وليبيا، اللذان يملكان تقليديًا احتياطًا وفيرًا، ولكنهما يصطدمان بعراقيل سياسية لزيادة استثماراتها النفطية. فباستطاعة كندا أن ترفع إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل في اليوم في العام 2020. وللمرة الأولى منذ عقود، يمكن للقارة الأميركية التي هي في طريقها إلى الاكتفاء الذاتي، أن يكون لها تأثير على سعر الطاقة العالمية.

شرف. تضحية. وفاء

L'étude évoque aussi le phénomène de l'apparition des forces de la résistance arabe, comme étant la réponse aux guerres israéliennes et à l'occupation du territoire. Ces forces ont adopté la stratégie de la guerre disproportionnelle, vu la difficulté de réaliser un exploit en face de l'armée israélienne lors d'une guerre régulière. Cette stratégie se montra efficace en empêchant l'ennemi de réaliser les buts de «la deuxième guerre du Liban», qui a imposé à l'armée israélienne de reconsidérer les moyens de pensée, de concepts et de l'armement qu'elle a adoptés, lors des deux derniers décennies, en se basant sur l'expérience américaine lors de la guerre de Kosovo et la guerre de l'Irak. Cette expérience qui a donné naissance à la théorie du «feu de loin», évoque la possibilité de trancher dans la guerre par la méthode de l'effort aérien intensifié, tout en limitant les activités terrestres. Cette formule a porté atteinte à l'équilibre de la stratégie de la guerre rapide israélienne qui repose sur la dualité de l'avion et du char. Les déclarations des commandants de l'armée israélienne et ses entraînements sur le terrain, sans oublier l'importance accordée au bras terrestre, tous ces facteurs donnent signe au retour à cette stratégie lors de n'importe quelle guerre qui aura lieu dans le futur.

Les développements dans la stratégie israélienne lors des six décennies

Notre étude porte sur les développements qui ont eu lieu au niveau de la stratégie militaire israélienne, depuis la fondation de l'entité sioniste et jusqu'à nos jours. On remarque que cette entité a très tôt adopté la stratégie de la guerre rapide, les moyens de contact indirect, comme étant un choix nécessaire, afin de compenser les limites géographiques et démographiques de cette entité, et ses faiblesses au niveau de la géopolitique. Cette stratégie a fait preuve de grandes réussites lors des guerres israéliennes menées contre les armées arabes régulières.

L'État hébreu n'aurait pas eu la chance d'adopter la stratégie de la guerre rapide sans deux facteurs principaux:

Le premier facteur se traduit par le soutien occidental offert dans tous les domaines, surtout au niveau militaire. Ce qui a permis à cet état de posséder les produits de la technologie de l'industrie militaire les plus développés.

Le deuxième facteur se traduit par l'arrivée des milliers d'officiers et de soldats juifs vers la Palestine. Ces militaires qui étaient dans les rangs des armées des Alliés lors de la Deuxième Guerre Mondiale, ont constitué, avec les organisations militaires sioniste, l'armée israélienne qui a mené des guerres et des confrontations contre les Arabes, et continue de le faire.

L'étude met l'accent beaucoup plus sur les stratégies et les tactiques adoptées par cette armée, que sur les plans de guerres vu qu'un grand nombre d'écrivains arabes, étrangers et israéliens ont déjà évoqué ce côté en détail. L'étude fait allusion également à la relation existant entre les résultats des guerres et les changements qui en ont résulté, aux niveaux stratégique et tactique. Et parce que les stratégies se distinguent par la stabilité relative, elles ne témoignent pas de grands changements au niveau de la structure, sauf dans les cas de guerre et des exploits scientifiques. Tel était le cas après la Première Guerre Mondiale qui a donné naissance à la stratégie de la guerre rapide, comme étant l'opposé de la guerre de tranchées monotone et qui dure pour de longues années. Les exploits industriels qu'a témoignés l'Occident directement après cette guerre, ont contribué à l'éclaircissement de la nouvelle stratégie, tout en ajoutant des améliorations qualitatives sur le moteur explosif.

Dr. Abdallah Rizk

La dette générale des Etats-Unis et le renouvellement de la crise

Les Etats-Unis, la plus grande économie du monde perd une part de sa vénération économique à cause de la crise de dette structurelle.

Cette dette s'accroît d'une façon inquiétante, avec des répercussions négatives sur l'économie américaine et par la suite mondiale.

En analysant les facteurs de l'accroissement de la dette, nous remarquons le coût des guerres menées par les Etats-Unis, et ce qu'on appelle «les dépenses de la défense», en addition au recul des niveaux de l'activité économique, fait qui a une grande influence sur les rendements publics. Quand ces deux facteurs se réunissent, l'effet sera très grand sur le déficit du Budget américain.

Malgré le déficit chronique du Budget, les Etats-Unis ont joui d'un classement le plus supérieur durant soixante-dix ans. Le pas de «Standard and Poors» visant à alléger la classification de cette dette, a été surprenant, ce qui a semé la peur aux Etats-Unis et dans le monde.

Est-ce que cette décision a été brutale et imprudente, ou exprime-elle les appréhensions face à une situation qui pourrait être plus mauvaise?

La décision de réduire la classification a été basée sur la situation de l'économie mondiale qui ne fait aucune allusion au rétablissement ayant prétendu être réalisé en 2010: la zone de l'euro fait face aux crises de la dette souveraine et la Grande Bretagne passe par une phase de développement lent, ainsi que le Japon.

Jusqu'à l'année passée, on espérait trouver une solution pour l'activation de l'économie. Or maintenant, ces tentatives font face à des considérations et des possibilités, dont la plupart évoquent l'inquiétude au niveau de l'économie mondiale qui souffre périodiquement de crises.

Si le fait de lancer un avertissement vis-à-vis les catastrophes économiques émane d'un esprit scientifique strict, les outils de confrontation ont besoin d'être modernisés… d'être plus sérieux, tout en réexaminant les visions et les méthodes adoptées aux niveaux de la gestion et de la coopération, sinon les répercussions seront dangereuses.

Le développement humanitaire durable (Le cas des pays arabes)

L'être humain représente la base pour le développement humanitaire. Elle vise à améliorer son niveau de vie vu qu'il est un membre efficace dans la société, et ce en assurant les facteurs principaux suivants:

1- assurer des emplois de travail afin de garantir un revenu permanent.

2- développer les capacités d'enseignement.

3- la sécurité médicale et environnementale.

4- trouver des réseaux d'assurance sociale pour faire face à la pauvreté, au chômage, à l'ignorance et à la désobéissance aux lois.

L'État joue un rôle central au niveau de la planification des politiques de développement durable pour les citoyens, et ce en assumant les fonctions suivantes:

1- Assurer une augmentation au niveau de la moyenne de la part de l'individu par rapport au capital national.

2- Assurer une justice au niveau des revenus afin d'éviter les grandes différences au niveau des revenus des différentes tranches sociales.

3- Mettre l'accent sur la concomitance du développement et de la démocratie à travers la participation vigilante et l'équilibre au niveau des droits et des devoirs entre les différents membres de la société.

4- Lier la technologie moderne au développement productif, social et scientifique.

Au niveau du développement arabe, les fonctions de l'État trébuchent vu la part limitée de l'individu du capital national, et le taux très limité de la dépense sur l'éducation et la santé. D'autre part il existe un taux élevé remarquable dans les moyennes de la pauvreté, de l'analphabétisme et du chômage.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Dr. Mohammad Mourad*

Le développement humanitaire durable (Le cas des pays arabes)..... 56

• *Dr. Abdallah Rizk*

La dette générale des Etats-Unis et le renouvellement de la crise 57

• *Mohammad Khaweja*

Les développements dans la stratégie israélienne lors des six décennies 58

reaching any achievement in the face of the Israeli army when confronted in a regular war. This strategy has proved its efficiency in preventing the enemy from achieving the objectives of the "Second War against Lebanon" which pushed the Israeli Army to reconsider many ways of thinking, concepts and armament adopted during the last two decades according to the American experience in the wars of Kosovo and Iraq. This experience which generated the theory of "remote fire" means that war can be terminated by intensifying the aerial effort at the expense of limiting infantry attacks. This formula disrupted the balance in the Israeli blitzkrieg strategy that is based on the dualism between the tank and the airplane. Statements of the Israeli military commanders and the field exercises indicate that this strategy will adopted again in any future war in addition to returning leverage to the infantry forces.

Development of Israeli strategy in 6 decades

Our study tackles the developments in Israeli military strategy since the creation of the Zionist entity until this day. The study noted the early adoption of the blitzkrieg and the indirect approach procedure as a necessity choice to compensate for the entity's limited geographic surface and demography as well as its geopolitical weaknesses. This strategy has proved to be very successful during the Israeli wars against the Arab regular armies.

The Hebrew State could have never adopted the blitzkrieg strategy has it not been for the presence of two main factors:

First of all, the unlimited western support in different fields and especially the military field. This enabled this state to acquire the most advanced and sophisticated technologies in military industry.

The second factor is represented in the flow of thousands of Jewish officers, NCOs and soldiers to Palestine. Those troops who fought in the Allies' armies during World War II formed along with the Zionist military organizations the Israeli army which fought in the past and is still fighting wars and confrontations against the Arabs.

The study focuses on strategies and tactics adopted by this Army more than it focused on war plans and their courses since many Arab, foreign and Israeli writers already tackled this issue in details.

The study also discussed the relation between the results of the wars with the ensuing changes on the strategic and tactical levels.

And since strategies are distinguished with relative stability, they rarely face any immense structural changes except for the cases of wars and major scientific leaps.

This is what took place after World War I when the Blitzkrieg saw the light for the first time as opposed to the monotone trench war. The western industrial developments which evolved after that war contributed to the emergence of the new strategy and introduced qualitative improvements on the combustion engine.

The study also reveals the rise of Arab Resistance forces as a reaction against Israeli wars and the subsequent occupation of Arab territories.

These forces tended to adopt the strategy of irregular wars considering the difficulty of

U.S public debt and the regeneration of the crisis

The United States of America which is the world's biggest economy is losing parts of its economic veneration due to the structural debt crisis.

This debt is worryingly growing and leaving negative impacts on the U.S economic activity and subsequently on the world economy.

When analyzing the factors of debt increase we notice the emergence of the costs of wars fought by the U.S and what is called as "defense costs" in addition to the decline of economic activity levels which influenced public incomes. When both of these factors meet their impact on the U.S budget deficit become huge.

Despite the chronic budget deficit, the U.S enjoyed the highest rating during 70 years and the surprise came when Standard and Poors downgraded the U.S credit rating and consequently raised panic in America and the world.

Was that decision taken hastily or did it express fear from a worse future?

The credit rating downgrade came in the light of a world economic situation which doesn't show a sign of recovery as it was claimed in 2010 since the Euro Zone is facing a crisis in sovereign debt and Britain is living a period of stagnant growth just like Japan.

Until last year, work was underway to stimulate the economy, however, these attempts are confronting considerations and prospects which mostly bear signs of caution and worry in the path of world economy where crises are periodically multiplying.

If warning against economic crises is a strict scientific logic then we deduce that confrontation tools need new serious means and a review of visions and modes in terms of administration and cooperation, otherwise the results will be devastating.

Durable Human development

Man is the axis of human development since it aims to raise the standard of living to a decent level which makes every man an active member of society by providing the following basic requirements:

- *Providing work opportunities to ensure a steady income*
- *Developing educational capabilities*
- *Health security and environmental safety*
- *Generating social security networks to confront poverty, unemployment, ignorance and defying public law*

The State plays a pivotal role in planning for durable development policies for its citizens by performing the following functions:

- *Increasing the average national income per capita*
- *Justice in distributing income and impeding wide gaps between social sections*
- *Confirming the correlation of development and democracy through conscious participation and through the balance of rights and obligations between the different members of society*
- *Linking modern technology with productive, social and scientific development*

On the Arabic development scene, State functions remain hampered in terms of the limited national income per capita and meager public spending on education and health. On the other hand we notice a noticeable increase in the rate of poverty, illiteracy and unemployment.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

- *Dr. Mohammad Mrad*
  Durable Human development 50

- *Dr. Abdallah Rizk*
  U.S public debt and the regeneration of the crisis 51

- *Mohammad Khawaga*
  Development of Israeli strategy in 6 decades 52

BIBLIOGRAPHIE EXHAUSTIVE

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/petrole/pays-producteurs-\consommateurs, consulté en septembre 2011.

Statistiques du gouvernement des États-Unis Consulté le 1er octobre 2011

BP Statistical Review of World Energy, 2011

- Xavier Boy de la Tour, «**Le pétrole: Au-delà du mythe**», Les éditions TECHNIP, 2004, 170 p.p. 40-41

BG Group: Tupi could hold more than 30 billion BOE 08/02/2008

- Jacques Pecebois, «**Le Pétrole entre la logique économique et les enjeux stratégiques**», Le Trimestre du monde, 1er trimestre 1991.

- Yves Cochet, «**Pétrole Apocalypse**», Fayard, 2005.

- Jean-Luc Wingert, «**La Vie après le pétrole**», éditions Autrement, 2005 .

-Newsletters de l'ASPO

-Country Analysis Brief de l'EIA

-OPEP Statistics

pour le moment inaccessibles comme l'Antarctique ou offshore. Certains pays sont déjà en tête de liste comme le Brésil qui est sur la voie de s'imposer comme principal acteur énergétique et politique en Amérique du Sud. Il construit un sous-marin nucléaire pour protéger ses champs de pétrole offshore. La capacité de l'hémisphère nord pour répondre à la demande de carburants à partir du schiste la rend plus compétitive avec des pays comme l'Irak et la Libye, qui ont d'abondantes réserves conventionnelles, mais se heurtent à des obstacles politiques pour augmenter leur exploitation de pétrole. Le Canada pourrait élever à trois millions de barils par jour en 2020. Pour la première fois depuis des décennies, le prix de l'énergie mondiale pourrait être influencé par l'hémisphère américaine qui entame un long chemin vers l'autosuffisance.

Régions pétrolières en Amérique du Sud

Aujourd'hui, se passer des hydrocarbures du Moyen-Orient reviendrait à supprimer du jour au lendemain 40% des ressources pétrolières quotidiennes de la planète et 11,5% des ressources gazières. Difficile dans de telles conditions de contourner pour le moment cette région. La part des hydrocarbures du Moyen-Orient devrait continuer de produire une bonne partie du pétrole dans les quelques années à venir et rester incontournable. Mais la géopolitique des hydrocarbures au Moyen-Orient ne se limite toutefois pas à ce seul aspect d'une politique d'approvisionnement du monde. Elle est également une question de niveau de production, d'investissement et de stratégies financières destinées à assurer à plus long terme un écoulement optimal et cohérent des productions pétrolières et gazières à destination des pays importateurs.

Conclusion: vers une nouvelle géographie du pétrole

Comment les découvertes croissantes de pétrole sur le continent américain pourraient rééquilibrer la géopolitique de l'énergie? Cette question reste ouverte. Les pays du Moyen-Orient peuvent encore influencer les prix du pétrole considérablement, car les champs de pétrole sont généralement moins chers à développer, et certains pays de la région sont dotés de grandes réserves.

Par ailleurs, d'autres pays riches en pétrole peuvent rivaliser avec l'Amérique en attirant vers eux les investissements comme la partie russe de l'océan Arctique et les eaux ouest-africaines. En outre, l'environnement et les questions de financement posent des défis constants à la croissance rapide de la production de pétrole de l'hémisphère.

L'avenir de la production pétrolière mondiale dépendra d'un niveau technologique plus élevé et d'investissements plus importants pour augmenter le taux de récupération des puits actuellement de 35%, ainsi que de la prospection de territoires

Impact sur les pays pétroliers du Moyen-Orient:

Les pays pétroliers du Moyen-Orient possèdent certains avantages incontestables comme une grande quantité de réserves de pétrole prouvées de bonne qualité, d'exploitation facile à cout faible. Les estimations varient sur les réserves de pétrole restantes au Moyen-Orient mais elles restent énormes. Ainsi, le US Geological Survey affirme en effet que le Moyen-Orient ne possède qu'entre la moitié et le tiers des réserves exploitables mondiales. Mais les principaux désavantages des pays producteurs du Moyen-Orient proviennent de l'instabilité politique et de la volatilité de la situation qui menacent les approvisionnements en pétrole.

Par contre, le développement de la prospection et des activités pétrolières sur le continent américain pose beaucoup moins de problèmes politiques qu'au Moyen-Orient qui connait une instabilité politique croissante (le printemps arabe, le nucléaire iranien, la fragilité des régimes politiques et les crises économiques et sociales). En Amérique, le seul pays qui pose un problème au plan politique est le Venezuela dont le développement des réserves non conventionnelles est principalement limité par les différentes agitations politiques qui ébranlent le pays. D'autre part, les problèmes de sécurité tels que l'enlèvement des travailleurs du pétrole en Afrique pose également des difficultés et pourrait empêcher certains pays africains de continuer à augmenter la production. En réalité, les nouvelles découvertes sur le continent sont assez importantes pour inverser la tendance sans tenir compte du Venezuela.

Peut-on se passer des ressources de pétrole du Moyen-Orient? Les récentes découvertes peuvent-elles fournir une alternative crédible en matière d'hydrocarbures à ceux qui pourraient être produits au Moyen-Orient ou par les pays de l'OPEP?

car cette forme d'extraction du pétrole se fait à ciel ouvert.

Il faut 4 tonnes de sable pour produire un baril de brut. Grâce à l'eau pompée dans la rivière, bitume et sable sont séparés par chauffage dans d'énormes cuves. L'eau usée, fortement polluée est donc rejetée dans les rivières. Le brut est ensuite acheminé par pipeline vers les raffineries nord-américaines: 65% du pétrole de l'Alberta est exporté, essentiellement vers les Etats-Unis.

Impact sur les Etats-Unis

Les Etats-Unis peuvent nourrir l'espoir d'alléger dans les années à venir leur dépendance des importations de pétrole surtout des pays de l'OPEP dans les quelques années à venir. Les formations de schistes dans la prairie du Dakota du Nord qui produisent 400.000 barils de pétrole par jour préfigurent un vaste changement qui pourrait alléger la dépendance américaine du pétrole du Moyen Orient. Les Etats-Unis peuvent compter également sur les importations de pétrole non conventionnel en provenance des schistes de l'Alberta dont l'exploitation est moins coûteuse. Les Américains chômeurs pourraient se déplacer vers le nord pour aider à pourvoir des dizaines de milliers de nouveaux emplois dans l'extraction des sables bitumineux du Canada en pleine expansion. D'ailleurs, 65% de ce pétrole est exporté aux Etats-Unis. Le Canada prévoit de porter en 2020 à 3 millions de barils par jour, le pétrole extrait du bitume.

D'autres exportations provenant des champs de pétrole nouvellement découverts en Amérique du Sud ont déjà permis aux Etats-Unis de réduire les importations de pétrole des pays de l'OPEP de plus d'un million de barils par jour depuis 2007. le Brésil et la Colombie sont devenus les principaux fournisseurs du marché américain, surpassant le Koweït.

n'attire autant d'investissements ce qui fournit une chance pour ces pays et ne manquera pas de rééquilibrer la donne avec l'emprise de l'OPEP sur le marché du pétrole.

Enfin, on remarque que beaucoup de découvertes pétrolières majeures sont non-conventionnelles. (Canada, Etats-Unis, Venezuela). En effet, on distingue également différentes sortes de réserves en fonction du type de pétrole: pétrole conventionnel ou pétroles non conventionnels. Les pétroles non conventionnels sont essentiellement constitués des huiles extra-lourdes, des sables asphaltique, et des schistes bitumineux.

Impact environnemental

Jusqu'à une époque récente, il était trop coûteux et complexe d'exploiter les sables bitumineux pour produire du pétrole. Ces dernières années, toutefois, la hausse du prix du pétrole et les changements technologiques ont rendu cette exploitation possible et très rentable. Les sociétés pétrolières produisent maintenant plus d'un million de barils de pétrole par jour à partir des sables bitumineux, et cette production s'accroît constamment. Cependant, l'expansion effrénée des projets d'exploitation des sables bitumineux entraîne d'énormes coûts environnementaux, causant des dommages aux terres, à l'air, à l'eau, aux forêts, au climat et aux populations locales.

Le brut de l'Alberta revient cher à produire par rapport au pétrole saoudien: 15 à 20 dollars le baril, contre 5 pour le pétrole saoudien. Mais avec la montée du cours du pétrole à plus de 100 dollars, une véritable ruée sur le pétrole se développe depuis quelques années dans le grand nord canadien. Toutes les grandes compagnies mondiales de pétrole investissent dans le nord canadien même les chinoises.

Pour extraire les sables bitumineux, la terre a été déblayée sur une soixantaine de mètres de profondeur. Toute verdure a disparu

Défis liées aux exploitations pétrolières en Amérique du Sud

Défis technologiques coûteux

De nos jours, la grande majorité des découvertes se font offshore grâce à des prouesses technologiques inconnues depuis peu. Les nouveaux puits sont situés à une grande profondeur d'eau de l'ordre de 2 000 m et à une grande profondeur forée de 5 à 6 000 m sur des lits dse sel formés par l'évaporation des océans anciens. Il s'agit donc de conditions extrêmes sur le plan technologique.

De nos jours, une centaine de champs ont déjà été découverts dans des profondeurs d'eau supérieures à 1500 m, en offshore très profond. Une vingtaine d'entre eux, situés dans le golfe du Mexique et au Brésil, sont d'ores et déjà en production. Ils produisent près de 800 000 b/j soit environ 1% de la production mondiale. Cette production pour le moment modeste est vouée à se développer très fortement dans les années à venir et doubler d'ici 2010.

Le démarrage de la production des puits offshore nécessitera des investissements colossaux et un temps assez long (près de cinq ans) pour entrer en production. Les défis posés par les nouveaux champs offshore, situé sous 6000 mètres d'eau et, sont encore plus grandes. A titre d'exemple, la compagnie de pétrole brésilienne Petrobras, va investir plus de 200 milliards de dollars pour atteindre ses objectifs. Il s'agit là d'un effort de recherche sans précédent depuis la seconde guerre mondiale

C'est un changement historique qui se produit, rappelant la période précédent la Seconde Guerre mondiale lorsque les Etats-Unis et ses voisins de l'hémisphère ont été la principale source mondiale de pétrole. Dans une certaine mesure, nous allons assister surement mais lentement à un rééquilibrage du marché dans lequel l'hémisphère occidental progressant vers l'autosuffisance. En effet, aucun autre endroit sur la planète,

- Brésil: 96,5 (2,19)
- France 96,3 (2,18)
- Italie: 83,3 (1,75)
- Espagne 78,7 (1,72)
- Royaume-Uni: 78,2 (1,70)
- Iran: 77 (1,62)

En décembre 2009, la production mondiale de pétrole s'est élevée à 83,88 millions de barils par jour répartis essentiellement entre la Russie (12,3 %), l'Arabie Saoudite (9,84 %), les États-Unis (8,95 %), la Chine (4,73 %), l'Iran (4,47 %), la CEI hors Russie (3,84 %), le Mexique (3,49 %), le Brésil (2,98 %) et l'Irak (2,90 %).

Toutefois, les réserves des pays de l'OPEP sont sujettes à caution, car d'une part elles ont été artificiellement augmentées dans les années 1980 pour des raisons liées à l'accès à leur quota de production, et d'autre part, les quantités de réserves annoncées par ces pays ne varient pas depuis cette augmentation malgré l'absence de découvertes majeures. Ainsi, les réserves totales de onze pays de l'OPEP en 2003 varient entre 891 milliards de barils selon l'OPEP et 491 milliards de baril.

Impact actuel des découvertes pétrolières sur le continent américain

L'impact des découvertes pétrolières sur le continent américain dépendra de plusieurs facteurs comme l'évolution du prix du pétrole, les défis technologiques pour l'extraction surtout du pétrole non conventionnel, le volume des investissements, les avantages compétitifs des autres pays surtout du Moyen-Orient et la stabilité politique des principaux pays producteurs. Les pays du Moyen-Orient possèdent des avantages certains au niveau des prix mais souffrent d'incertitudes politiques.

après les États-Unis, a quant à elle, prévu la constitution d'une réserve stratégique de pétrole de 0,15 milliard de barils. Le Japon, troisième plus gros consommateur de pétrole, importe 95% de son pétrole et possède ses propres réserves stratégiques de pétrole contrôlées par l'Etat. Selon l'Agence for Natural Resources and Energy du Japon, ce dernier a des réserves publiques représentant 92 jours de consommation et des réserves privées pour 78 jours de consommation supplémentaires, soit un total de 171 jours de consommation.

Malgré leur importance, ces réserves ne dépassent pas quelques jours de consommation. En effet, la production mondiale est d'environ 85 Mbbls/j dont 34 proviennent des pays membres de l'OPEP comprenant en 2011: l'Algérie, la Libye, l'Angola, le Nigeria, l'Arabie Saoudite, les Emirats Arabes Unis, le Koweït, l'Iran, l'Iraq, le Qatar, le Venezuela et l'Equateur. Signalons que certains importants pays producteurs de pétrole ne sont pas membres de l'OPEP. C'est le cas du Canada, du Soudan, du Mexique, du Royaume-Uni, de la Norvège, des États-Unis, de la Russie et du Sultanat d'Oman.

Quant aux principaux pays consommateurs, ils étaient repartis en 2007 comme suit (en millions de tonnes ou en millions de barils/jour):

- États-Unis: 943,1 (20,7)
- Chine: 368 (7,86)
- Japon: 228,9 (5,05)
- Inde: 128,5 (2,75)
- Russie: 125,9 (2,70)
- Allemagne: 112,5 (2,39)
- Corée du Sud: 107,6 (2,37)
- Canada: 102,3 (2,3)
- Arabie saoudite: 99,3 (2,15)

étaient reliées avant que les continents ne se forment et dérivent loin l'un de l'autre.

Tout cela laisse présumer qu'il y a du pétrole des deux cotés de l'atlantique. Le puit Zaedyus a été foré dans une structure géologique qui pourrait être une similaire du champ Jubilee, au large du Ghana, où il a été découvert quelque 1,4 milliard de barils de pétrole ces dernières années. La découverte de pétrole en Guyane française dans un nouveau bassin peut préfigurer une nouvelle géographie pour le monde du pétrole et du gaz.

Enfin, les bassins de l'Arctique sont présumés renfermer 25% des reserves de pétrole et de gaz de la planète même si l'on assume qu'ils sont plus riches en gaz naturel qu'en pétrole. L'abondance de gaz dans l'Arctique nécessitera l'application de technologies de pointe.

Les besoins énergétiques actuels des pays industrialisés

Les besoins en pétroles des pays industrialisés sont immenses. Mais le paradoxe est que les pays du nord sont pauvres en énergie qui doit provenir des pays du sud riches en la matière. De nombreux pays maintiennent des réserves de pétrole dites stratégiques contrôlées par le gouvernement, pour des raisons à la fois économiques et de sécurité nationale.

A titre d'exemple, les États-Unis maintiennent la plus grande réserve stratégique de pétrole au monde dans quatre sites dans le Golfe du Mexique, d'une capacité totale de 0,727 milliard de barils de pétrole brut. Les sites sont des cavernes de sel qui ont été aménagées pour stocker du pétrole. Cette réserve a été mise en place en 1975 à la suite de l'embargo pétrolier de 1973-1974, Au rythme actuel de consommation, la réserve stratégique américaine pourrait répondre à la demande nationale pendant environ 37 jours.

Quant à la Chine, deuxième plus gros consommateur de pétrole

de liquides de gaz naturel. Les réserves de gaz sont beaucoup plus importantes: 1,6 Gbep ont été produits et il reste au moins le triple.

Pour sa part, l'Équateur est un producteur important (530 kbbls/j de brut) disposant de vastes réserves de près de 5 Gbbls. Le taux de déplétion dépasse maintenant 4% par an.

Enfin, les autres pays d'Amérique du sud sont pauvres en hydrocarbures. Le **Chili** est très pauvre en pétrole, ne possédant que quelques petits gisements, presque épuisés, au point sud. En Amérique centrale, le **Guatemala** possède un peu de pétrole, avec 260 Mbbls de réserves produisant 25 kbbls/j, et la production marginale vient de commencer au **Belize**. **Cuba** est un petit producteur de pétrole (50 kbbls/j) mais une société commence à explorer dans ce pays. Le **Suriname** possède aussi de petites réserves prouvées (100 Mbbls). Les autres pays du continent n'ont pas de réserves connues de pétrole ni de gaz, ou en possèdent en quantités insignifiantes, mais plusieurs territoires font l'objet d'efforts d'exploration, y compris la Guyane Française.

La Guyane française

Un champ de pétrole vient d'être découvert en Guyane française, Il s'agit d'une première nouvelle. La découverte a été faite en eaux profondes, à plus de 2 000 mètres, sur le puits Zaedyus, à environ 150 kilomètres au nord-est de Cayenne. Même s'il est encore trop tôt pour évaluer les réserves, mais les premiers résultats sont encourageants. Le potentiel du gisement ne pourra toutefois être évalué qu'après de nouveaux forages. Mais, la perspective de trouver du pétrole au large de la Guyane avait été renforcée par de récentes et importantes découvertes au large des côtes avoisinantes du Brésil. Les géologues présument que le sous-sol de la côte est de l'Amérique du Sud est similaire à celui riche en hydrocarbures du golfe de Guinée, en Afrique, car les deux

de 800.000 barils par jour, la réserve devrait ajouter près de 9 milliards au PNB du pays et le placer dans le top 20 des pays producteurs de pétrole dès l'année prochaine. Du pétrole a été également découvert dans la jungle amazonienne dans la province septentrionale de Lorette près de la frontière équatorienne. Le Pérou a approuvé les plans soumis d'investissement d'un milliard de dollars au cours des trois prochaines années afin d'extraire ce brut situé à la frontière avec l'Equateur.

La Bolivie

La Bolivie a émergé ces dernières années comme un pays producteur de gaz significatif (environ 14 G. m^3 par an, contre 2.3 en 1999), grâce à plusieurs gros gisements dans les contreforts des Andes. Les réserves actuelles sont d'environ 8,5 Gbep) et il reste un potentiel significatif de nouvelle réserves. Le pays exporte de plus en plus de gaz surtout vers le Brésil. Les ressources en pétrole sont plus modestes. Le pays est en train de nationaliser l'ensemble de la production et même du raffinage, ce qui freine les investissements étrangers.

En mai 2011, de nouvelles découvertes de gaz ont eu lieu sur le bloc d'Aquio, découvertes qui confirment ainsi l'extension vers le nord du gisement d'Incahuasi découvert en 2004 sur le bloc adjacent d'Ipati. La présence d'hydrocarbures a été confirmée par un test effectué sur une partie de la formation qui a produit du gaz (500 barils par jour).

Trinité-et-Tobago, l'Equateur et le Chili

Trinité-et-Tobago est un producteur de pétrole de longue date. La production est en déclin depuis longtemps: il reste probablement entre 1 et 2 Gbbls. Le pic pétrolier a été atteint en 1978, mais a récemment un peu rebondi grâce à de nouveaux investissements. Elle est proche de 200 kbbls/j dont deux tiers de brut et un tiers

aujourd'hui comme l'une des réserves d'hydrocarbures non conventionnels les plus importantes au monde.

La Colombie

L'exploration pétrolière en Colombie a commencé tardivement dans les années soixante. La production a atteint son un pic à 830 kb/j en 1999. Cependant, la situation s'est renversée depuis quelques années en raison d'une législation très favorable aux investissements étrangers. En effet, la Colombie ne fait plus peur aux investisseurs étrangers attirés par des promesses alléchantes. Alors que les réserves sont actuellement estimées à 2 milliards de barils, la production est passée de 600.000 barils/jour il y a quatre ans à plus de 800.000 cette année. La production devrait dépasser le million de barils/jour en 2011 puis atteindre 1,5 million en 2015, selon l'Association Colombienne de Pétrole. Les hydrocarbures représentent déjà plus de 40% des exportations de la Colombie En juin, l'Agence nationale des hydrocarbures a lancé l'adjudication de 225 blocs dans tout le pays. Les compagnies étrangères sont très présentes dans cette activité avec des investissements qui ont atteint plus de 8,5 milliards de dollars en 2010.

Le Pérou

Le secteur pétrolier du pays connaît donc un regain indéniable même si le pays ne produit plus que 75 kbbls/j de brut contre 200 en 1983. Cependant, un nouveau gisement de gaz découvert à Camisea dans les Andes permet l'exportation de gaz dès 2008. De nouvelles réserves de pétrole lourd ont été également identifiées dans le bassin de Maranon au nord du pays. Une première découverte offshore a été enregistrée en 2005. Du pétrole a également été découvert au sud du pays. Cette dernière découverte de champ de pétrole devrait augmenter les réserves du Pérou en pétrole brut d'au moins d'un milliard de barils d'une valeur estimée à 23 milliards de dollars. Avec un objectif de production

dans le Golfe du Mexique avec un potentiel de réserves de plus de 11 milliards de mètres cubes.

Le gisement se trouve à 113 km au nord-est de Coatzacoalcos, dans l'Etat de Veracruz (sud-est du Mexique), et sa production quotidienne pourrait atteindre 750.000 m3 par jour. Le Mexique est actuellement importateur de gaz naturel pour satisfaire ses besoins nationaux.

L'Argentine

L'Argentine a enregistré ces dernières années d'importantes découvertes de pétrole qui l'ont propulsé à nouveau au rang des principaux pays producteurs. L'Argentine a produit 763 kbbls/j en 2005 dont 660 de brut. Les deux principaux bassins pétroliers sont Neuquen, dans le centre-ouest du pays et San Jorge, sur la côte. L'Argentine a longtemps été un important exportateur de pétrole, mais les exportations sont tombées à environ 50 kbbls/j en 2006 mais la balance devrait s'inverser prochainement. D'autre part, l'Argentine est d'ailleurs le premier producteur de gaz d'Amérique latine (640 kbep/j).

Le principal espoir d'accroître les réserves de pétrole et de gaz se situe dans l'exploration offshore. Récemment, la filiale argentine du groupe pétrolier espagnol Repsol a annoncé la plus grande découverte d'hydrocarbures de son histoire dans le sud de l'Argentine dont l'exploitation pourrait démarrer rapidement. La découverte a eu lieu sur le site de Lomo la Lata, dans la province de Neuquén, qui abrite un gigantesque gisement d'hydrocarbures non conventionnels de 927 millions de barils, représentant à lui seul 40% des réserves du pays. Au total, ce gisement abrite 741 millions de barils de pétrole de schiste d'excellente qualité et 186 millions de barils de gaz de schiste, répartis sur une zone de 428 km^2. Le gisement fait partie d'une formation géologique plus vaste, baptisée "Vaca Muerta", qui s'étend sur 30 000 km^2, considérée

pétrole des États-Unis: deux tiers de ses exportations pétrolières partant vers ce pays. Si la production de brut conventionnel a donc diminué, celle du brut non conventionnel augmente.

Le Mexique

Le gouvernement méxicain affirme que ses réserves de pétrole dépassaient les 100 milliards de barils en janvier 2006, exploitées par la société pétrolière d'État, la Pemex qui possède le monopole de la production et de la recherche pétrolière. Cette situation limite la capacité de développement de la recherche de nouveaux gisements d'énergies et la possibilité de recours aux investissements étrangers.

Depuis 1979, le Mexique produit la plupart du pétrole du champ de Cantarell Field dont la production a commencé son déclin de production à partir de 2003. En 2009, la production de Cantarell a été dépassée par celle du champ mitoyen de Ku-Maloob-Zaap.

Actuellement, 40% des réserves restantes du Mexique sont dans le champ de Chicontepec découvert en 1926. Les champs restant du Mexique sont beaucoup plus modestes et, plus coûteux à développer.

Récemment, le Mexique a annoncé la découverte d'importants gisements de gaz de schiste dans le nord et le sud-est du pays dans les Etats du Chihuahua et du Tamaulipas, frontaliers avec les Etats-Unis, de San Luis Potosi et de Veracruz ce qui pourrait multiplier jusqu'à six fois ses réserves actuelles de gaz. Jusqu'à une période récente, l'exploitation de gaz de schiste était peu rentable en raison des difficultés de son extraction. Mais au cours des dernières années son exploitation est devenue possible grâce à de nouvelles technologies.

Enfin, l'entreprise pétrolière d'Etat Pemex a annoncé la découverte d'un gisement de gaz en eaux profondes (4,3km)

Le Venezuela

Le Venezuela qui produit déjà une grande quantité de pétrole- surtout des bruts lourds- est devenu grâce aux dernières découvertes le véritable eldorado mondial du pétrole dont les réserves dépassent de loin celle de l'Arabie Saoudite. Traditionnellement, le complexe de Bolivar Coastal, dans le nord-ouest du pays, fournit l'essentiel de la production. Il est formé d'un ensemble de gisements exploitée depuis 1917 totalisant plus de 30 Gbbls de pétrole près du lac Maracaibo. Quatre des vingt quatre gisements de plus de 500 Mbbls du Venezuela ont été découverts dans les années 1980, mais tous les autres l'ont été avant 1960. En outre, le nord-est du Venezuela possède des réserves de gaz naturel et de pétrole conventionnel en quantité plus modestes.

Mais le point majeur est constitué par le fait que le Venezuela possède dans la vallée de l'Orénoque un vaste gisement de pétrole sans doute la plus grande accumulation continue d'hydrocarbures de la planète. Comme les sables bitumineux du Canada, une partie de la production est chimiquement transformée en syncrude visant à acquérir les propriétés d'un pétrole brut conventionnel. En 2009, les réserves exploitables ont été estimées à 513 milliards de barils aux conditions technologiques actuelles. Cette nouvelle estimation attribue au Venezuela les premières réserves mondiales, loin devant l'Arabie Saoudite. En effet, ces 1200 milliards de barils de réserves non-conventionnelles représentent une quantité égale aux réserves conventionnelles mondiales. Les schistes bitumineux du Venezuela peuvent être produits plus facilement que dans d'autres pays même s'ils sont situés à une plus grande profondeur. Actuellement, le Venezuela déclare produire 3 millions de barils par jour, mais les analystes estiment qu'il s'agit d'un peu moins (2,6 millions de barils par jour). Le Venezuela demeure un des premiers fournisseurs de

du coût élevé de production et surtout des difficultés de transport hivernal.

Le Brésil

Le Brésil nourrit l'espoir de devenir un des plus grands pays pétrolier au monde dans les prochaines années. En effet, le pétrole brésilien a fait l'objet de beaucoup de recherches depuis l'an 2000 surtout offshore. Ces recherches ont permis de découvrir sous l'eau de la mer plusieurs champs géants parmi lesquels Tupi découvert en 2007(6,5 Gbbl), Iracema (1,8 Gbbl), Franco, découvert en 2010, (4,5 Gbbl)et Libra, découvert en 2010 (8 à 15 Gbbl). D'autre part, d'après certaines estimations, la région de Santos, au sud de Rio de Janeiro, pourrait receler à elle seule 33 Gbbl.

Le Brésil, qui disposait de réserves estimées à 14.9 Gbbl en 2009, cherche à augmenter ses réserves à 35 Gbbl en 2014. Une fois confirmées, les réserves des puits précités pourraient suffire à propulser le Brésil au 11e rang mondial devant les Etats-Unis.

La demande élevée en équipements nécessaires à la production est un des grands défis que la compagnie nationale Petrobras aura à surmonter dans l'exploitation du pétrole off shore. Les ressources humaines et matérielles seront ses principales préoccupations dans les années à venir. Rien qu'avec les concessions actuelles, le plan d'investissement se chiffre à 224 milliards de dollars entre 2010 et 2014. Mais la direction de l'entreprise prévoit une augmentation de ce montant au vu des récentes découvertes.

Enfin, il faut signaler que la production d'éthanol produit à partir de la canne à sucre dont le Brésil est le premier producteur mondial ce qui permettra à ce pays d'accéder prochainement au rang de la première puissance en Amérique du sud notamment au niveau énergétique.

Le Canada

La production de pétrole au Canada est presque aussi ancienne qu'aux États-Unis. Au Canada, la production de pétrole a atteint son niveau le plus élevé en 1973, mais la production de pétrole provenant des découvertes récentes conventionnelles et surtout des sables bitumineux devrait augmenter substantiellement.

Mais si les ressources conventionnelles sont globalement en déclin, les sables bitumineux de l'Alberta sont de plus en plus exploités. L'Alberta est ainsi en train d'accéder au rang de nouvel émirat pétrolier du XXIe siècle. En effet, Au nord de cette province, a été découvert un des plus grands gisements de schistes bitumineux au monde Ces dernières sont évaluées à environ 180 milliards de barils éparpillées sur une surface de 141 000 km2 plaçant le Canada en deuxième place derrière l'Arabie saoudite.

Grâce au bitume, la production totale de brut liquide et de gaz naturel devrait passer de 2,6 à 3,9 Mbep/j. Les réserves de schistes bitumineux du Canada sont capables de durer des décennies. On assiste déjà à un boom économique sans précédent dans cette région du Canada qui enregistre des taux de croissance équivalent à ceux de la Chine. Les freins les plus importants pour le développement futur de cette industrie pétrolière est la pénurie sans précédent de travailleurs.

D'autre part, le Canada a développé les activités de recherche offshore dans l'Atlantique: le «bassin Jeanne d'Arc» au large de la Terre Neuve fournit 450 kbbls/j de brut, le delta du Mackenzie contient des réserves de gaz de l'ordre de 1,5 Gbep, le bassin de Sverdrup offre des réserves significatives de gaz naturel (au moins 3 Gbep) et de moindres quantités de pétrole. Tandis que le «Scotian bassin» dans la région d'Halifax produit du gaz naturel. D'autres bassins sont également activement explorés. Certaines de ces ressources n'ont jamais été mises en exploitation, en raison

D'autres découvertes de pétrole conventionnel ont également été enregistrées dans la partie américaine du Golfe du Mexique profond (plus de 20 Gbep) qui compensent, en partie, le déclin de la production pétrolière du reste du pays. Les réserves récupérables de pétrole et de gaz qui ont été estimées, représentent des réserves de 10 Gb de pétrole et de 3 à 4 Gbep de gaz (milliards de barils équivalent pétrole). Cette découverte est située par plus de 2100 m de hauteur d'eau et plus de 6000 m de sédiments sous une épaisse couche de sel déformée. Elle est le fruit des immenses avancées technologiques faites ces dernières années dans le domaine de l'exploration et du forage.

Cette découverte est d'ampleur mondiale. A titre de comparaison, le gisement Kashagan, découvert en 2000 dans la partie kazakhe de la mer Caspienne, était considéré en 2000 comme la plus grosse découverte depuis près de deux décennies.

A l'échelle des États-Unis, ce nouveau gisement pourrait être le plus important depuis 30 ans.

Une fois mis en exploitation, il augmenterait les réserves globales actuelles d'hydrocarbures des Etats-Unis (pétrole et gaz) de 5 à 25%. En outre, il est situé dans une zone encore très peu explorée ce qui laisse entrevoir de fortes possibilités de trouver d'autres gisements de grandes tailles. Selon certaines estimations près de 100 Gbep de pétrole et de gaz, pouvaient encore être découvert dans ce bassin.

Enfin, la production des gisements connus peut encore représenter des dizaines de Gbbls, grâce à l'application de la technique d'injection de CO^2. À cela, il faut ajouter les côtes Atlantique et Pacifique, et la partie est du Golfe du Mexique fortement prometteuses qui sont encore partiellement fermées aux activités de recherches pétrolières.

d'eau. C'est un sable enrobé d'une couche d'eau sur laquelle se dépose la pellicule de bitume. Les gisements de sable bitumineux représentent une importante source de pétrole brut de synthèse, ou non conventionnelle. Les plus importants gisements au monde se trouvent en Alberta au Canada, au Dakota du Nord aux Etats-Unis, et dans le bassin du fleuve d'Orénoque au Venezuela.

La technologie nécessaire pour l'extraction du pétrole à partir du schiste bitumineux est disponible et éprouvée. En outre, le prix actuel du pétrole rend cette filière économiquement viable ce qui n'était pas le cas il y a quelques années.

Cette technologie a permis d'extraire 400 000 barils de pétrole par jour au Dakota du Nord ce qui a eu pour effet de renverser la courbe de production de pétrole aux Etats-Unis en déclin depuis la fin du siècle passé. Selon certaines estimations, la production de pétrole à partir du schiste bitumineux pourrait dépasser les deux millions de barils par jour en 2020. Les Etats-Unis qui produisent déjà environ la moitié de leurs besoins en pétrole pourraient diminuer sensiblement leur dépendance du pétrole étranger.

La principale contrainte au développement de l'exploitation du schiste bitumineux aux Etats-Unis est d'origine économique. Elle réside dans le fait que les schistes bitumineux de l'Alberta, au Canada sont moins coûteux à produire surtout que les États-Unis ont tout l'accès désiré à la production de sables dans le cadre de l'Accord de libre-échange nord-américain. ALENA ou NAFTA). De plus, le développement de la production du schiste bitumineux est moins problématique au Canada car les réserves sont situées dans une région de taïga pratiquement inhabitée dont les grandes rivières se jettent dans l'océan Arctique rendant l'eau cependant nécessaires à l'exploitation des schistes plus disponibles qu'au Dakota du Nord.

a été creusé à Titusville en Pennsylvanie en 1859 par Edwin Drake. Et c'est aux États-Unis que le secteur pétrolier a atteint l'échelle industrielle spécialement à partir de 1901. Les États-Unis furent le plus gros producteur mondial de pétrole pendant plus d'un siècle jusqu'en 1974.

La production de pétrole des États-Unis a atteint son summum en 1970 après la découverte du champ pétrolier de Prudhoe Bay en Alaska. La production de pétrole avait alors atteint plus de 9 millions de barils par jour pour redescendre à 5 millions de barils par jour en 2008. En outre, les réserves pétrolières prouvées des États-Unis qui s'élevaient à 39 milliards de barils en 1970 ont diminué jusqu'à moins de 21 milliards de barils fin 2008 soit une diminution de 46% par rapport à 1970. En 2005, les importations pétrolières des Etats-Unis représentaient deux fois la production.

Parallèlement, la consommation américaine de produits pétroliers a dépassé les 20 millions de barils par jour. Ce déficit est couvert par des importations de pétrole provenant du Moyen Orient et du Canada. En 2008, les importations de produits pétroliers représentaient près de la moitié du déficit commercial des États-Unis.

Cependant, la découverte ces dernières années d'énormes quantités de schistes bitumineux au Texas et surtout au Dakota du Nord commence à changer la donne. En effet, les États-Unis possèdent une des plus importantes réserves de schistes bitumineux au monde. Ainsi, selon les études du Bureau of Land Management des Etats-Unis, ce pays détient des réserves estimées à 800 milliards de barils d'équivalent de pétrole soit assez pour satisfaire pendant 110 ans les besoins en pétrole des Etats-Unis sur la base de la consommation actuelle du pays. Les sables ou le schiste bitumineux sont un mélange de bitume brut, qui est une forme semi-solide de pétrole brut, de sable, d'argile minérale et

Les nouvelles découvertes pétroliéres sur le continent américain: Vers un changement des intérêts stratégiques des Etats-Unis au Moyen-Orient?

Dr Georges LABAKI*

Les immenses découvertes de pétrole sur le continent américain spécialement aux Etats-Unis, au Canada, au Brésil, au Venezuela et en Colombie commencent à exercer un impact économique indéniable sur l'évolution du marché du pétrole. Des découvertes non négligeables sont également signalées au Pérou, en Bolivie, dans l'Antarctique et à travers tout le continent américain. Loin de se ralentir, le pétrole fait l'objet de beaucoup de recherches d'exploration sur l'ensemble du continent américain sur terre et sur mer. Toutes ces découvertes préfigurent un changement géopolitique en gestation qui ne manquera pas d'exercer à moyen terme un impact sur le Moyen-Orient et sur la politique américaine dans cette partie du monde spécialement sur les pays pétroliers du Golfe.

Les récentes découvertes pétrolières aux Etats-Unis

Les Etats-Unis furent les pionniers de l'industrie pétrolière au monde. Un des premiers puits de pétrole

* *Doctuer et Chercheur à la NDU*

For Russia, which has been searching for a foreign policy identity since 1991, the BRICs idea has come in very handy. It would be hard to find another format that would encourage a non-Western orientation in foreign policy, remind the world of Russia's global ambitions, and stress the country's similarity to states that are world leaders in terms of economic growth. An additional benefit is the group's principle of non-confrontation; all the BRICs members strongly deny that their organization is directed against anyone.

But whatever the talk and even the thinking in the BRICs capitals, it stands to reason that increasing the influence of one group of countries can only happen at the expense of diminishing Western influence. Certainly that is not necessarily bad if it happens in an evolutionary way. The objective reality is that the world needs a new international balance of power, and this calls for encouraging the rise of new centers. If one group seeks to retain its privileges and other groups quietly work to erode them, the world will definitely experience a new upheaval. The world order that would emerge from it would depend on the outcome of that upheaval. What is certain in this process is that the developing nations are always paying the price.

from being made. All five members are aware that their attempts to increase their international weight and influence exclusively within the existing structures are doomed. Brazil, Russia, India, China and South Africa are seeking to bolster their negotiating position during the time when a future world system is being created. Special attention and for the sake of clarification attention is given to the Arab World where the economy of all Arab Spring countries is going through a critical period as these countries transitions to proclaimed democracy. While the shift from authoritarianism is certainly welcome by the West, it has inevitably incited instability unknown to Egypt and others for the past thirty five years. The implementation of economic reform amid this uncertainty is particularly challenging as political demands take precedence. The state attempted several times to revive the Egyptian economy since the Infitah, or "open door," policy initiated by President Anwar Sadat in the mid-1970s. Successive, though unsuccessful, reform programs during the 1990s contributed to the pervasive poverty that served as a central driver of the 2011 Egyptian revolution and persists today. Other nonoil exporting Arab countries fit the same category. Past experiences can provide useful lessons for what to avoid in the future, even if they are unable to impart what exactly should be done. BRICs in part have had a small share in the economic welfare of the Middle East. It has an ambitious interest in seeing that this share is to increase and that is why BRICs is standing against all attempts by the West to exploit the Arab Spring to its own advantage. The fact that BRICs represent parts of the world that are becoming more and more significant lends more weight to their aspirations(32).

32- Weitz Richard, "**Is BRICs a Real Bloc?**", The Diplomat. April 22, 2011. O'Neill Jim, "**The Rise of the BRICs and N-11 Consumer**", Goldman Sachs. December 3, 2010.

the BRICs. What can a commodity-oriented state with uncertain prospects for modernization contribute to a group of future economic and political leaders? Experts on Russian politics say that it is a dry out country. Its rate of growth is far below that of China and India. More importantly, Russia faces problems that are totally different from those in other BRICs countries. In spite of their impressive growth rates, they remain developing countries; Russia is a developed country that has lived through an unprecedented period of decline and degradation and is now trying to bounce back. The challenges the BRICs members face are therefore similar in some ways and different in others.

Any arguments against Russia would be more legitimate if the discussion was exclusively about economics. But obviously the member countries see the BRICs structure above all in political terms. This reflects the objective need for a more diverse and less Western-oriented world order. The institutions that have been functioning since the Cold War are unable to provide answers to the multiplying problems of the 21st century. New arrangements have not taken shape, and the countries that are unhappy about the situation are not trying so much to find a replacement for them as to find ways around them.

A multi-polar world needs formats other than those that catered to a bipolar world. It is not an accident that BRICs declarations occasionally question the legitimacy of the existing system. However, it is less likely that any reform will be implemented in the UN Security Council, because the current permanent members are not going to share their privileges with anyone, and this applies to Russia and China, which are BRICs members. All five BRICs countries feel that the West has virtually monopolized global discourse. That is not only at odds with the economic and even political alignment of forces, but prevents new decisions

BRICs spokesmen, many as they are, always stress commitment to Multilateralism. While the BRICs have different priorities and are often competing for investment and access to market, they share a commitment to state sovereignty and to a multi-polar world in which no singular country dominates. This was and is still being manifested in the way they deal with Arab Spring and recently in Syria. Fyodor Lukyanov, chief editor of the magazine "Russia in Global Affairs," writes that the whole process of global decision-making needs to be revised. Lukyanov notes that Russia, along with the other BRICs, believe that the West should not dominate world affairs(30).

Conclusion

Encouraging the rise of new centers of power is a hope by most developing nations, but the process must be seen as part of a complete revision of how global decisions are made rather than the rise of one group at the expense of another. The West's response to every single BRICs summit scarcely varies and in the same token the response of BRICs to Western calls for actions whether in the United Nations Security council or on bilateral actions is very much alike. The Arab Spring issues have magnified this controversial standing among the West and BRICs. The West's first reaction is to dismiss BRICs as an artificial organization with no future, because its member countries have practically nothing in common. The second reaction is anxiety, because the policies of its members are in opposition to those of the United States. These two reactions contradict each other, because if BRICs is a ghost organization, what does the West fear?(31).

What has particularly raised concern among Western observers in the wake of the world financial crisis is Russia's presence in

30- Lukyanov Fyodor, "**Is BRICs the start of a new world order?**", Russia in Global Affairs. April 29, 2011.
31- Weitz Richard, "**Is BRICs a Real Bloc?**", The Diplomat. April 22, 2011.

push its evolving global agenda without the overbearing presence of the United States"[28]. China's clear dominance as the world's second largest economy is part of the challenge. The strain amongst the BRICs countries is revealed in the various bilateral relations within the group. China and India compete against each other for global markets, while Russia and Brazil face similar problems in the global energy market. China and Brazil have a competitive trade relationship, especially for the export of manufactured goods to third markets such as the U.S.A. and Latin America. The two countries are also competing for foreign direct investment, with China attracting much more, despite Brazil's strong institutions, democracy and market-friendly policies.

There exist strains between China and Russia. The two countries have not reached an agreement for the pricing of Russian natural gas. There is limited reciprocal investment and policy coordination between the two. Russia and China also pursue different policies towards Asian neighbors North and South Korea, Japan, Taiwan and to other regions, such as the Middle East[29]. In addition to the strained bilateral relations, there is little investment within the BRICs. South Africa, Brazil, India and Russia only invest about three percent of their resource to trade with each other. The BRICs have not allocated much funding to multilateral initiatives and for most BRICs countries, their most important trading partner is a non-BRICs countries. It is hard for the BRICs to collaborate on energy policy, as Russia and Brazil are leading suppliers, while China and India are amongst the leading consumers.

28- "**BRICs countries need to further enhance coordination: Manmohan Singh**", Times Of India. 12-04-2011.

29- "**BRIC wants more influence**", Euronews. http://www.euronews.net/16/06/2009/bric-wants-more-influence/. http://timesofindia.indiatimes.com/india/BRICs-countries-need-to-further-enhance-coordination-Manmohan-Singh/articleshow/7961167.cms.

BRICs and Realignment of Political Power

Scholars of American universities point out that as an organization, the BRICs is a product of the great recession. It is noticed because of the recessionary debate about rebalancing the world economy and the international political system. As that debate evolves so will the prospectus about the BRICs, because the debate selects certain factors and attributes to place plausibility and possibilities of continuity. One of the arguments state that the BRICs cannot claim legal, historical or geographical coherence, in the way the European Union can. They are not facing a common security threat, as NATO originally did.

Shifting global consumption towards BRICs as emerging economies is being accompanied by a realignment of political power. The recent debate is about the cohesiveness of the BRICs countries as a new political/economic bloc engendering multilateralism. Those that deny international power of BRICs claim that it does not have a permanent secretariat or formal international organization and thus it is not administratively cohesive. There is disagreement amongst experts about the cohesiveness of the group ties. The BRICs countries and specially China as previously mentioned project that their partnership is about strengthening South-South ties, increasing understanding among emerging nations, and boosting regional economic development. At the most recent summit, China agreed to import more value-added products from the other four countries, establish hi-tech projects in Russia, and extend market access and high tech projects in Brazil as well.

Out of fear this could underscore the leading role of China amongst the BRICs. A Times of India article states that BRICs… "is becoming a China-dominated forum in which Beijing can

President Franklin Delano Roosevelt's influential advisor A.A. Berle that control of the incomparable energy reserves of the Middle East would yield "substantial control of the world". And correspondingly, that loss of control would threaten the project of global dominance that was clearly articulated during World War II, and that has been sustained in the face of major changes in world order since that day(26).

In Tunisia and Egypt, the recent popular uprisings have won impressive victories. However the uprising in the Libyan occurrence witnessed a different bloody course of success, but as some scholars reported, while names have changed, the regimes remain: "A change in ruling elites and system of governance is still a distant goal". Scholars observe internal barriers to democracy, but ignore the external ones, which as always are significant.

The U.S.A. and its Western allies are sure to do whatever they can to prevent anti-Western attitude in the Arab world. To understand why, it is only necessary to look at the studies of Arab opinion conducted by American polling agencies. Though scarcely reported, they are certainly known to planners. They reveal that by overwhelming majorities, Arabs regard the United States and Israel as the major obstacles to stability in the region. The United States is so regarded by 90 per cent of Egyptians, and in other regional states generally by over 75 per cent. If public opinion were to influence policy, the United States and because of its shallow foreign policy in the Arab region not only would not control the region, but would be expelled from it, along with its allies(27). However, so far power is prevailing.

26- Rapoza Kenneth, "**BRICs Summit 2011: Why Americans Shouldn't Fear this New "Superpower**", Forbes. April 13, 2011. O' Neill Jim, "**The Rise of the BRICs and N-11 Consumer**", Goldman Sachs. December 3, 2010.

27- Peter Ford, "**Why do they hate us?**", Christian Science Monitor at: http://www.csmonitor.com/2001/

1989, the democracy uprising was tolerated by the Russians, and supported by western power in accord with standard doctrine: it plainly conformed to economic and strategic objectives, and was therefore a recognized achievement, suitably placed, unlike the struggles at the same time "to defend the people's fundamental human rights" in Central America.

The democracy uprising in the Arab world has been characterized as a defeat to the barriers of fear and a display of courage, dedication, and commitment by popular forces - coinciding, unexpectedly, with a remarkable uprising of tens of thousands in support of working people and democracy in Madison, Wisconsin, and other US cities. If the course of revolt in Cairo and Madison intersected, however, they were headed in opposite directions: in Cairo toward gaining elementary rights denied by the ruling elite, in Madison towards defending rights that had been won in long and hard struggles and are now under severe attack.

Each is a case of its own building new tendencies in global society, following varied courses. There are sure to be far-reaching consequences of what is taking place both in the decaying industrial heartland of the richest and most powerful country in human history, and in what President Dwight Eisenhower called "the most strategically important area in the world" - "a remarkable source of strategic power" and "probably the richest economic prize in the world in the field of foreign investment," in the words of the State Department in the 1940s, a prize that the United States intended to keep for itself and its allies in the unfolding New World Order of that day(25).

Despite all the changes since, there is every reason to suppose that today's policy-makers basically adhere to the judgment of

25- Canrong Jin, "**The Essence of the Rise of BRICs and Its Future**", China Focus. April 14, 2011.

code for force in Libya and Ivory Coast. In both cases a long-serving leader was ousted. Although they did not actively oppose intervention in Libya and Ivory Coast, the BRICs criticized the military actions in both countries. They began blocking attempts to ease sanctions on Libya to help the anti-Gaddafi rebels and resisted a Western push to condemn the governments of Syria and Yemen(23).

Russian and Chinese double vetoes are not common. The last time Russia and China jointly vetoed a council resolution was in 2008, when they teamed up with South Africa and voted down a resolution that would have imposed sanctions on Zimbabwe. Analysts say Russia was and still is the strongest opponent of the Syria resolution, sent a warning that Moscow will not be pushed around when it sees its interests threatened by the United States and Europe.

Russia has strong business and defense ties to Syria, which it would be reluctant to abandon. That is one of the main reasons Moscow opposes the idea of a Gaddafi-style ouster of Syrian President Bashar al-Assad. Some Western diplomats played down the Syrian vote, suggesting the council divisions were essentially business as usual for a U.N. body that spent most of its 66-year history in deep paralysis because of the Cold War and the difficulties the United States and Soviet Union had placed all along(24).

Spill-over of Arab Spring

The democracy uprising in the Arab world is sometimes compared to Eastern Europe in 1989, but on dubious grounds. In

23- Cooperation within BRIC Kremlin.ru. Retrieved on 16-06-2009. Archived 19-06-2009.

24- Graceffo Antonio, (21-01-2011). "**BRIC Becomes BRICs: Changes on the Geopolitical Chessboard**". Foreign Policy Journal. http://www.foreignpolicyjournal.com/21/01/2011/bric-becomes-BRICs-changes-on-the-geopolitical-chessboard/2/. Retrieved 14-04-2011.

the Middle East.

Western diplomats who supported the Syria resolution expressed frustration at the five "BRICs" emerging nations, which they say are increasingly obstructive. One envoy said that by abstaining from the Syria vote, Brazil, India and South Africa "have nailed their colors firmly to the fence". It has become clear that the three powerful developing nations had provided Russia and China the cover they needed to veto the resolution without much fallout. The cost of the veto would have been higher if those three BRICs members hadn't abstained(22).

BRICs diplomats repeatedly refer to the NATO military intervention in Libya that led to the ouster of leader Muammar Gaddafi, an operation that Russia and the other BRICs nations have harshly criticized as overstepping the Security Council mandate to protect civilians in the North African oil-producing state. BRICs is opposing sanctions and has worries that passing the European resolution against Syria could open the door to a Libya-style military intervention there.

Russia and China have consistently opposed intervention in North Korea, Sudan, Myanmar and Iran, states that have close ties to Russia or China or both and are often the target of Western governments and human rights groups. Opposition to foreign intervention and the idea that countries have a responsibility to protect civilians around the world has become a slogan for the BRICs.

The United Nations activities of 2011 did not begin that way. Early in the year, the Security Council approved several resolutions that granted unusually sweeping authorizations for the use of "all necessary measures" which inclusively meant diplomatic

22- Weitz Richard, "**Is BRICs a Real Bloc?**", The Diplomat. April 22, 2011. O'Neill Jim, "**The Rise of the BRICs and N-11 Consumer**", Goldman Sachs. December 3, 2010.

contributed two-thirds of the huge increase. Obviously, owing to the springing up of organizations like BRICs to represent the emerging nations, the domestic economies within these nations are more vital, the links between the developed nations are closer and the economic trades among the BRICs are strengthening. What remains is a collaborated foreign policy that all BRICs members could draw from(21).

China's economy has greatly influenced the development of the Middle East nations, especially in market oriented societies. When it comes to economic acceleration, all Middle East countries take China into consideration, even though they are also somewhat nervous about its prospective rise of political power internationally.

Russia, Arab Spring and the West

Permanent council members Russia and China, backed by abstentions from Brazil, India and South Africa members of BRICs, used their veto power to block a European-drafted resolution that called for an end to Syria's six-month crackdown on pro-democracy protests, hinting at sanctions if it continued. The Russian and Chinese "double veto" of a U.N. resolution condemning Syria highlights the power of BRICs which is still considered a small club of emerging-market nations.

But for a U.N. body that has been more often divided and incapable of acting during its six-decade history, some diplomats say the Syria vote is business and an attempt to lay down a land mark in the U.N. against western hegemony of U.N. decisions. Furthermore it is as usual an effort by Russia, China and their allies on the council to try to curb the United States and European endeavor of changing the geopolitical map of balance of power in

21- Gang Ding, "**BRICs eases regional nerves over China's rise**", Global Times. April 13, 2011. Lukyanov, Fyodor. "**Is BRICs the start of a new world order?**", Russia in Global Affairs. April 29, 2011.

invested in physical assets". China's status in international politics is still regarded as being similar to that of developing countries, despite the great economic achievements it has made.

China does not have yet what it takes to assume an international leadership role or to replace any developed nation(19).

In fact, only by absorbing more developing nations into the BRICs through the improving of coordination among developing countries can the organization be politically truly valuable. Beijing aims to promote cooperation among BRICs and other developing nations and intensify South-South bonds, which will definitely help stabilize the world economy and lead the way to more political power balance worldwide.

An increasing number of facts indicate that China is trying to promote mutual understanding among the emerging nations and that is why it is reluctant to express its stance clearly with regard the Arab Spring. China believes the Arab World is indispensable for the development of the new global order. A recent report by the Asian Development Bank demonstrates the characteristics of the new global economy. The report, titled "South-South Economic Links", highlighted the great significance of intensifying economic cooperation between developing nations and that the Arab Spring has posted an obstacle in that direction(20).

The report also showed that trade and investment among the developing nations in the global South, including Asia, Africa, Latin America and until recently the Middle East, has increased considerably. The GDP of these nations made up 45 percent of the global total last year, 20 percent more than in 1980. Asian nations

19- Gang Ding, "**BRICs eases regional nerves over China's rise**", Global Times. April 13, 2011. Pereira, Carlos and João Augusto de Castro Neves "**Brazil and China: South-South Partnership or North-South Competition?**" Brookings Institute Foreign Policy Paper Series. Number 26. March 2011.

20- Weitz Richard, "**Is BRICs a Real Bloc?**", The Diplomat. April 22, 2011. Anderlini Jamil, "**China cements role as top of the BRICs**", Financial Times. April 14, 2011. Wonacott Peter, "**Market on Par With China's and India's**", Wall Street Journal. May 2, 2011.

forbidding arms sales to Libya[17].

What does this perplexed foreign policy tell us about Chinese role in the international system? The most obvious answer is that, instead of being non-ideological, Chinese foreign policy actually is quite ideological. As can be seen from recent events, even in situations where supporting dictatorships hurts Chinese interests, Beijing has chosen to side with these internationally opposed political figures. This ideological bias stems from the nature of China's domestic political regime – a one-party state. The ruling Chinese Communist Party believes that its greatest ideological threat is posed by the liberal democracies in the West. Even as China benefits from the West-led international economic system, the Communist Party has never shown toleration of democratic principles forecasted by the capitalistic West[18].

As for China, officials have always asserted that the West should not ask what Beijing could do to Europe; but to ask what Europe has done to Beijing. The answer is not much. The bombing by the North Atlantic Treaty Organization (NATO) of Libya to drag the latter into democracy translated into massive losses for China, including the lightning repatriation of over 36,000 Chinese workers, and cancellation of dozens of contracts. Not to mention that NATO's war was fundamentally opposed by the BRICs, and the revolutionary trends in Libya have already threatened to sideline Brazilian, Chinese and Russian companies from the fresh Libyan resources. What Beijing really wants can be gleaned from what top adviser to China's central bank Li Daokui said at the recent World Economic Forum in Dalian, "The incremental parts of our foreign reserve holdings should be

17- Graeme Smith, China offered Gadhafi huge stockpiles of arms: Libyan memos, TRIPOLI, From Saturday's Globe and Mail. Published Friday, Sep. 02, 2011 10:18PM EDT. Last updated Monday, Sep. 19, 2011 2:56PM EDT.

18- Callick, Rowan. "**BRICs chiefs seek China deals**", The Australian. April 14, 2011. Anderlini, Jamil. "**China cements role as top of the BRICs**", Financial Times. April 14, 2011.

the Arabian Peninsula (AQAP) with its military pressure against protesters and anti-government tribesmen in the south.

Clinton was presumably referencing Libya and Syria when she implored India to "support democratic transitions taking place in the Middle East and North Africa". Given the close proximity between her visit and Sayeed's maneuvering in Sana'a, perhaps New Delhi believed, to the astonishment of all strategists in the Middle East, that it was finally supporting U.S.A. policy in the Arab Spring and that is really strange stance.

China, Arab Spring and the U.S.A.

The portrayal of Beijing as a non-ideological pragmatist in international affairs does not correspond well with its policy and behavior toward some of the world's internationally rejected regimes. For example, China maintained its support for Slobodan Milosevic's regime almost until the very end of his rule. In Africa, China stuck by Zimbabwe's Robert Mugabe, inviting him to visit Beijing even when he was an international exile not favored by any significant state. Of Latin American leaders, the bureaucrats in Beijing seem to have taken a particular liking to Hugo Chavez of Venezuela for his negative attitude towards American foreign policy.

China's pro-existing regimes complex was on full display during the Arab Spring. Around the fall of Hosni Mubarak's regime in February, the official Chinese media consistently cast Egypt's anti-Mubarak forces as mobs that would do nothing but cause chaos. The Chinese handling of the recent collapse of Muammar Gaddafi's regime was a reflection of perplexed foreign policy. Beijing not only received a high-level representative of the doomed Gaddafi regime in June, its arms manufacturers were trying to sell $200 million worth of weapons to Gaddafi's forces in July, in violation of a UN Security Council resolution

India and members of BRICs have been able through the process of Arab Spring rising to outstrip the United Nations Security Council's ongoing deliberation as the U.S.A. and E.U seek a firmer resolution on Syria's violent concentrations effort. India's inclination to vote on the Chinese-Russian side of Libya and Syria demonstrates that Clinton wasn't urging New Delhi to assist, so much as to politely reprove its obstruction of U.S.A. policy in these spheres. The Secretary insists, "As India takes on a larger role throughout the Asia Pacific, it does have increasing responsibilities, including the duty to speak out against violations of universal human rights".

However Clinton's rhetoric functioned as a time-bomb. While New Delhi finds itself on the wrong side of these revolutions and U.S.A. policy, it has landed on Washington's good side in Yemen by opposing democratic upheaval. Interior Minister Mutahar al-Masri met with Indian ambassador Ausaf Sayeed to discuss an array of "security cooperation agreements," supposedly dealing with piracy and terrorism. But Saba state media(16) passed on information that, "Al-Masri and Sayeed also reviewed several security issues, particularly in counterterrorism areas".

What these agreements entail remains unknown; intelligence sharing, equipment and training of local security forces offer several possibilities. Regardless, Al-Masri "hailed the Indian stances supporting Yemen in all international events," meaning that New Delhi supports Ali Abdullah Saleh's regime and its attempts to remain in power through the Gulf Cooperation Council's (GCC) settlement initiative. Sayeed "praised the security efforts the ministry exerted to maintain security and stability in the country," lumping its actions against al-Qaeda in

16- Yemen, India to sign security cooperation agreements, official says, [23/July/2011], SANA'A, July 23 (Saba) - Many security cooperation agreements are to be signed between Yemen and India, Interior Minister Mutahar al-Masri said Saturday. Al-Masri made the statement during his meeting with Indian ambassador to Yemen Ausaf Sayeed.

the defining partnerships of the 21st century". She then wonders, "What does this global leadership mean in practical terms? And what does it mean for the relationship between the two of us? Well, for starters, it means that we can work more productively together on today's most complex global challenges. For example, to advance democratic values, the world's oldest democracy and its largest can both support the democratic transitions taking place in the Middle East and North Africa"(15).

Clinton did not then raise the issues of the Arab revolutions again, spending most of her time wandering through Afghanistan and China on "a new Silk Road". This was no passing reference though. Like the similarly absent Kashmir, Clinton keeps moving away from the very help she's requesting for a reason: India, "the world's largest democracy," has flagrantly opposed the Middle East's pro-democracy movement claims.

Few days after the visit of Clinton, Abdel Aati Al Obeidi landed in New Delhi to brief the government on the state of Libya's war. Muammar Gaddafi's Foreign Minister met with E. Ahamed, India's Minister of State for External Affairs, who promptly reiterated a position that calls for, "the immediate cessation of all hostilities in Libya and supports peaceful resolution of the Libyan crisis through dialogue, taking into account the legitimate aspirations of the people of Libya". With Libya in a full-blown war, the majority opposition doesn't feel that dialogue alone will remove Gaddafi from power. Those advocating a "dialogue only" course of action, meaning Gaddafi's allies in Africa, Russia and China, wished to see that the regime retain its influence, however India and the BRICs members were disappointed and failed to project a good assessment of the newly international balance of power.

15- Remarks on India and the United States: A Vision for the 21st Century; Remarks Hillary Rodham Clinton, Secretary of State, Anna Centenary Library, Chennai, India, July 20, 2011.

United States, dislike of democracy is the norm. The evidence is overwhelming that democracy is supported insofar as it contributes to social and economic objectives and that is why that support was delayed in the Arab World, a conclusion reluctantly conceded by the more serious scholarship.

Elite contempt for democracy was revealed dramatically in the reaction to the Wikileaks exposures. Those that received most attention, with joyful commentary, were cables reporting that Arabs support the United States stand on Iran. The reference was to the ruling dictators. The attitudes of the public were unmentioned. The guiding principle was articulated clearly by Carnegie Endowment Middle East: "There is nothing wrong, everything is under control". In short, if the Middle East dictators support the U.S.A in its endeavor in the Arab World, what else could matter? This sarcastic question is confounding the Foreign policy of the United States.

To mention just one case that is highly relevant today, in internal discussion in 1958, President Eisenhower expressed concern about "the campaign of hatred" against the United Sates in the Arab world, not by governments, but by the people. The National Security Council (NSC) explained that there is a perception in the Arab world that the U.S.A. supports dictatorships and blocks democracy and development so as to ensure control over the resources of the region. Furthermore, the perception has been and until recently very well taken. Pentagon studies conducted after 9/11 confirmed that the same was holding until the wave-rise of the Arab Spring for recently the picture is distorted and is now vague.

India, Arab Spring and the U.S.A.

Hillary Clinton America's Secretary of State declared that, "the relationship between India and the United States will be one of

the 2011 BRICs summit in Sanya, Hainan province, China in April 2011 as a full member[14].

The mainstream view in America today is that it has exaggerated the problem, overreacted to 9/11 and overestimated its historical significance. An article in Foreign Policy magazine indicated that 10 major global events that have taken place in the decade since 9/11, and America's response to 9/11 was last on the list. Number one, was "the rise of China and other BRICs," number nine was the Arab Spring and number ten was 9/11. September 11 did not stop globalization, nor speed it up, when the Berlin Wall collapsed, it was more of a turning point in modern history than 9/11, when the World Trade Center towers collapsed. The fall of the Berlin Wall heralded the fall of a barrier that impeded globalization of the market and democratic development. And its collapse made possible a "third wave" of democratization as labeled by political scientists one of whom is Samuel Huntington.

Fourth Wave Democracy

Even the "fourth wave" of democratization, as some journalists have called the Arab Spring, had its origins in the end of the Cold War. The 9/11 attacks and subsequent war on terrorism helped awaken Arab people from an illusion of being dormant. Buffeted by the post-Cold War trend of more democratic government and a freer flow of information based on the IT revolution, the Arab world would have had its spring awakening sooner or later, with or without 9/11.

Support for democracy is the province of ideologists and propagandists. In the real world, elite, in all countries even in the

14- "**South Africa joins BRIC as full member**", News.xinhuanet.com. 24-12-2010. http://news.xinhuanet.com/english2010/china/2010-12/24/c_13662138.htm. "**BRICs countries need to further enhance coordination: Manmohan Singh**", Times Of India. 12-04-2011. http://timesofindia.indiatimes.com/india/BRICs-countries-need-to-further-enhance-coordination-Manmohan-Singh/articleshow/7961167.cms. "**BRICs should coordinate in key areas of development: PM**", Indianexpress.com. 10-04-2011. http://www.indianexpress.com/news/BRICs-should-coordinate-in-key-areas-of-development-pm/775130/.

The BRIC countries met for their first official summit on 16 June 2009, in Yekaterinburg, Russia(8), with the respective leaders of Brazil, Russia, India and China, all attending(9). The core focus of the summit was related to improving the current global economic situation and discussing how the four countries can better work together in the future, as well as a more general push to reform financial institutions. There was also discussion surrounding how emerging markets, such as those members of BRIC, could be better involved in global affairs in the future. In the aftermath of the summit the BRIC nations suggested that there was a need for a new global reserve currency that is 'diversified, stable and predictable'(10). The statement that was released stopped short of making a direct attack on the perceived dominance of the U.S.A. Dollar, something which the Russians have been critical of; however, it still led to a fall in the value of the dollar against other major currencies(11).

South Africa sought membership during 2010 and the process for formal admission began as early as August 2010(12). South Africa was officially admitted as a member nation on December 24, 2010 after being formally invited by China and the other BRIC countries to join the group. The group was renamed BRICs to reflect the now-five-nation membership(13), with an "S" for South Africa appended to the acronym. President Jacob Zuma attended

8- "**First summit for emerging giants**", BBC News. 16-06-2009. http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/8102216.stm. Retrieved 16-06-2009.

9- Bryanski Gleb (26-06-2009), "**BRIC demands more clout, steers clear of dollar talk**", Reuters. http://www.reuters.com/article/marketsNews/idUSLG67435120090616. Retrieved 16-06-2009.

10- "**BRIC wants more influence**", Euronews. http://www.euronews.net/16-06-2009/bric-wants-more-influence/. Retrieved 16-06-2009.

11- "**Dollar slides after Russia comments, BRIC summit**", London: Guardian. 16-06-2009. http://www.guardian.co.uk/business/feedarticle/8561428. Retrieved 16-06-2009.

12- Graceffo Antonio (21-01-2011), "**BRIC Becomes BRICs: Changes on the Geopolitical Chessboard**",Foreign Policy Journal. http://www.foreignpolicyjournal.com/21/01/2011/bric-becomes-BRICs-changes-on-the-geopolitical-chessboard/2/. Retrieved 14-04-2011.

13- Blanchard Ben and Zhou Xin, reporting; Ken Wills, editing, "**UPDATE 1-BRICs discussed global monetary reform, not yuan**", Reuters Africa, April 14, 2011 9:03am GMT.

a strategic opening. Some analysts say that the 9/11 dragged the United States into two wars and diverted its strategic attention, thereby allowing BRICs to pave their path to their own prosperity. This reading is misguided. The turning point was not 9/11 or America's two wars, but the crumbling of the Cold War order, which brought many more countries into the global trade system set up after the Second World War. This created economic opportunities for China and other developing economies, and their entry into global trade in turn expanded the scope for growth(5).

The emergent world market in the last decade has become increasingly multi-polar in nature, represented in the form of BRICs. Additionally the Shanghai Cooperation Organization (SCO) signifies the interests of Central Asian states, and is thought of as the BRICs security arm. India, Pakistan and Iran maintain an observer status on the SCO and are keen to become its full member. It is obviously important to study the connection between BRICs and the SCO, and their reaction to events in countries impacted by the Arab Spring and their position on the world's new developments. However, this article is indicating the significance but does not spell out the details(6).

Understanding the positions of the emerging powers has become paramount, as they play an increasingly important role in determining the fate of existing and future conflicts. BRICs is an international political organization of leading emerging market countries. Political dialogue between the BRIC countries began in New York in September 2006, with a meeting of the BRIC foreign ministers. Four high-level meetings followed, including a full-scale meeting in Yekaterinburg, Russia, on May 16, 2008(7).

5- Canrong Jin, "**The Essence of the Rise of BRICs and Its Future**", China Focus. April 14, 2011.

6- SouthAfrica.info - New era as South Africa joins BRICs

7- Cooperation within BRIC Kremlin.ru. Retrieved on 16-06-2009. Archived 19-06-2009.

a new era arising in international relations, that is the rise of the BRICs countries (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) who are changing power dynamics in world affairs. While the U.S. maintains its superpower status, it is increasingly being challenged in the world sphere by the BRICs countries. The BRICs countries are warming up their power and are demanding a larger role in the world political decision-making processes.

American anxieties over the country's decline are tangible. The Americans have reasons to worry. Analyses of most scholars gave an impression that post 9/11 domestic and foreign events were somehow a consequence of the attacks and the response to them. In fact, major events such as the rise of the BRICs and the Arab Spring had little to do with 9/11, but instead resulted from the collapse of the Cold War order. Stating this should not mean that the 9/11 did not has its major negative impacts worldwide(3).

During America's disoriented decade, the BRICs economies enjoyed 10 golden years. Descriptions of their power gained domestic and international recognition over and over in time, and cooperation among them has become well sourced. The five BRICs countries began to grow closer in terms of strategy and stance, so much so that they have now become a political group of considerable weight. All five countries have in fact seized the strategic opportunities for development that emerged after the end of the Cold War, when globalization and market development accelerated, and a multi-polar vs. unipolar economic world was taking shape(4).

The last 10 years as mentioned above offered BRICs countries

3- "**Cold War, BRICs and Why 9/11 Doesn't Matter**", A Century Weekly editorial at Caixin online cites Niall Ferguson's argument that 9/11 (1989, the fall of the Berlin Wall) is more definitive of our times than 9/11, and argues that the rise of the BRIC nations outweighs the War on Terror in terms of historical significance. September 17, 2011.

4- O'Neill Jim, "**The Rise of the BRICs and N-11 Consumer**", Goldman Sachs. December 3, 2010.

BRICs, the West and the Arab Spring

Professor Michel Nehme*

Representing 40 percent of the world's population and 25 percent of global GDP, the BRICs countries hold $3.93 trillion of foreign reserves, more than one-third of the global total(1). Virtually unharmed from the recent worldwide financial crisis, these countries are poised for long-term growth. By 2015, the BRICs' percent of world GDP is expected to grow from 14 percent to 21.6 percent and the BRICs' percent of global exports is also expected to grow from 12.4 percent to 20.1 percent. While during this period, the U.S. portion of the world economy is expected to decrease from 25 to 22 percent(2).

At a time where most American socioeconomic and political analysts regard the 10 years after 9/11 as the U.S.A. "foreign policy disoriented decade", there is

1- Soliani Andre, "**BRICs Said to Seek End to West's Monopoly of World Bank, IMF**", Business Week, April 13, 2011.

2- Rapoza Kenneth, "**BRICs Summit 2011: Why Americans Shouldn't Fear this New Superpower**", Forbes, April 13, 2011.

* *Researcher*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2012

Contents

N° 79 - January 2012

BRICs, the West and the Arab Spring

.....Professor Michel Nehme *5*

Les nouvelles découvertes Pétrolières sur le continent Américain: Vers un Changement des Intérêts Stratégiques des Etats-Unis au Moyen-Orient?

.....Dr Georges LABAKI *27*

Abstracts ..... *49 - 52*

Résumés ..... *55 - 58*

Défense Nationale Libanaise

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER
Prof. Michel NEHME
Dr. Elham MANSOUR
Prof. Tarek MAJZOUB

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are refereed and subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

Language should be concise and clear. Use the active voice.

Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- BRICS,
  the West and the Arab Spring

- Les nouvelles découvertes pétrolières sur le continent américain:
  Vers un changement des intérêts stratégiques des Etats-Unis au Moyen-Orient?